

## \* فهرست حاشية لقط الجواهر السنية على الرسالة السمرقندية \*

Hāshiyat Laṭṭ al-jawāhir

صحيحة

٠٠٢

خطبة الكتاب

٠١٠

(العقد الأول في أنواع المجاز)

٠١١

الفريدة الأولى المجاز المفرد

٠٢٠

الفريدة الثانية (في تقسيم الاستعارة إلى أصلية وجمعية وما يتعلق بذلك)

الفريدة الثالثة (في تقسيم الاستعارة التصريحية إلى تحقيقية وتخيلية

٠٢٦

عند السكاكي

الفريدة الرابعة (في تقسيم الاستعارة إلى ثلاثة أقسام باعتبار الملام

٠٢٧

وفيما يتعلق بذلك)

٠٣٠

الفريدة الخامسة (في بيان الترشيح)

الفريدة السادسة (في بيان المجاز المركب وتقسيمه إلى غير استعارة

٠٣٢

واستعارة تمثيلية

٠٣٦

(العقد الثاني في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية)

٠٣٨

الفريدة الأولى (في المكنية على مذهب السلف)

٠٤٠

الفريدة الثانية (في المكنية على مذهب السكاكي)

٠٤٣

الفريدة الثالثة (في المكنية على مذهب الخطيب)

الفريدة الرابعة (في أنه هل يجب في صورة الاستعارة بكناية ذكر

٠٤٤

المشبه بلفظه الموضوع له أم لا)

٠٤٧

(العقد الثالث في تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية الخ)

الفريدة الأولى (في أن قرينة المكنية عند السلف والخطيب مستعملة

٠٤٨

في حقيقتها)

الفريدة الثانية (في كون قرينة المكنية يجوز أن تكون تحقيقية

٠٤٩

في بعض المواد عند صاحب الكشف)

صفحة

٠٥٠

الفريدة الثالثة (في قرينة المكنية عند السكاكي)

٠٥٢

الفريدة الرابعة (في المختار عند المصنف في قرينة المكنية)

الفريدة الخامسة (في تحقيق ما زاد على قرينة المكنية من الملاحظات

٠٥٤

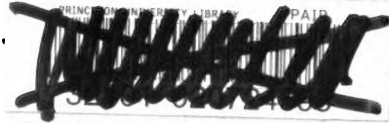
وترشيح الجواز المرسل والتشبيه والفرق بين الترشيح وقرينة المكنية

(RECAP)

2274

79991

(out) . 637



هذه من  
الخط الخفي



١٤٢٥  
محرم

هـ  
حاشية لقط الجواهر السنية على الرسالة  
السمرقندية تأليف علامة الزمان  
ووحيد العصر والأوان العلامة  
الشيخ الدمنهوري  
غفر الله له ولوالديه  
وكل من  
اتقى إليه  
أمين

١٠٣١-١٠٣٨

١٠٣٨

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علم الانسان أسرار البيان \* والصلاة والسلام على المرشح بالدلائل  
الحسان \* المجرد عن شوائب النقص ومن فضله استعار كل انسان \* وعلى آله  
وأصحابه ذوى الفصاحة والعرفان \* أما بعد فيقول فقير رحمة ربه المنان \* محمد  
الدمهورى مبتغى الغفران \* انى قد كنت وضعت حاشية على السمرقندية جمعت  
فيها ما يسر ذوى العقول \* فهي حرة بان يتعاطاها المخلصون بالقبول \* ثم انى رأيت  
فيها بعض تطويل لا يليق بالمبتدئ الذى يريد فهم معانى الرسالة فأحببت اختصارها  
في حاشية اخرى حرة بان تسمى لقط الجواهر السنية \* على الرسالة السمرقندية \*  
ثم انى لم أعز فيها الا ما كان خارجا عما فى الحاشية الاصلية اتكالا على عزوى فيها  
كل عبارة لصاحبها المبرقمتها أو بالتصرف فيها ان كانت صعبة كما يراه الواقف  
عليها وقد آحلت فى بعض المواضع فيها على بعض ما فى الاصل للتنبيه على عظمه  
وأنا أسأل الله أن ينفع بها كما نفع بأصلها انه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير (قوله  
بسم الله الرحمن الرحيم) الكلام عليهما من الفن المشروع فيه مذكور فى الحاشية  
ثم انه ينبغي للمعلم قبل الشروع فى هذا الفن أن يذكر للمتعلمين ما يستعينون به على

بسم الله الرحمن الرحيم



فهمه **لـ** ونواعلى بصيرة فيه بأن يقول لهم اللفظ ولو باعتبار اسناده اما حقيقة  
أو مجاز وكل منهما عقلى وغيره والغير لغوى وشرعى وعرفى خاص أو عام \* فالجهاز  
العقلى هو اسناد الشيء لغير ماهوله لعلاقة مع قرينة مانعة من ارادة الاسناد الى  
ماهوله كالاسناد فى أثبت الربيع البقل \* والحقيقة العقلية هى اسناد الشيء الى  
ماهوله كالاسناد فى أثبت الله البقل اذا مر ذلك من الموحى \* والحقيقة غير العقلية  
هى الكلمة المستعملة فيما وضعت هى له \* والمجاز غير العقلى هو الكلمة المستعملة  
فى غير ما وضعت هى له لعلاقة مع قرينة مانعة من ارادة المعنى الحقيقي ثم ان كان  
المستعمل لكل من المجاز والحقيقة غير العقلين يعرف اللغة فهو لغوى وان كان  
يعرف الشرع فشرعى والا فعرفى عام أو خاص والعرفى الخاص ما يتعين ناقله عن  
المعنى اللغوى كالنحوى والصرفى والكلامى والعرفى العام ما لا يتعين ناقله أى  
لا يتقيد بظانته مخصوصة وذلك كأسد السبع والرجل الشجاع وصلاة للعبادة  
والدعاء وفعل للفظ والحدث ودابة لذى الاربع والانسان أعنى أن لفظ أسدا اذا  
استعمله المخاطب بكسر الطاء يعرف اللغة فى السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية  
وفى الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وفعل اذا استعمله المخاطب يعرف النحو  
فى اللفظ المخصوص يكون حقيقة عرفية عرفا خاصا وفى الحدث يكون مجازا  
كذلك وصلاة اذا استعملها المخاطب يعرف الشرع فى الدعاء تكون مجازا شرعيا  
وفى الاقوال والافعال المخصوصة تكون حقيقة شرعية ودابة اذا استعملها  
المخاطب بالعرف العام فى ذى الاربع تكون حقيقة عرفية عرفا عاما وفى الانسان  
تكون مجازا كذلك هذا فان قلت هل اذا وقع الاستعمال من لغوى جرى  
على اصطلاح الشرع يكون شرعيا ولغويا أوجب بأن الظاهر الاول كما أفاده يس  
وقس على ذلك ثم ان المجاز غير العقلى ان كانت علاقته غير المشابهة كـ الجزئية  
والكلية كأعتقد رغبة العبد أعنى ذاته فجاز مرسل والا فاستعارة ثم انما  
تقسم الى ثلاثة أقسام استعارة متصرفية وهى التى مرّح فيها بلفظ المشبه به فقط  
كرأيت أسدا فى الحمام واستعارة مكنية وهى التى لم يصرّح فيها بلفظ المشبه به  
كأظفار المنية نشت بفلان واستعارة تخيلية وهى ما تكون قرينة للمكنية  
كالأظفار فى هذا المثال على نزاع فيه ما سوف يأتي ان شاء الله تعالى ثم ان هذه  
الاستعارات الثلاث تنقسم الى أقسام مجرّدة ومركبة ومطلقة الى آخر ما سياتى  
ثم يوضح لهم هذه الاقسام ثم يذ كر لهم مبادئ هذا العلم العشرة المنظومة فى قولى  
حق على شارعى فى العلم معرفة \* بمجته ثم موضوع ومن وضعها

واسم وحكم كفضل ما أخذ وكذا \* مسائل نسبة والغاية اتفعا  
 فحده علم باصول يعرف به اراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح في الدلالة على  
 فلك المعنى كـ كرم زيد فانه يعبر عنه بالتشبيه في مال زيد كحاتم وبالمجاز نحو زيد  
 حاتم عند السعد القائل بأنه استعارة وان كان عند القوم من التشبيه البليغ  
 وبالكناية نحو زيد كثير الرماد وهذه الطرق بعضها أوضع من بعض كما لا يخفى  
 \* وموضوعه اللفظ العربي من حيث كونه مجازا ام رسلا وبالاستعارة أو غيرهما  
 مما يناسب \* وواضعه عبد القاهر الجرجاني على ما قيل \* واسمه البيان \* وحكمه  
 الوجوب الكفائي \* وفضله شرفه على باقي العلوم اذ به يعرف أن القرآن معجز الداعي  
 لتصديق من أتى به \* وما أخذه من كلام الله ورسوله والغيب \* ومسائله قضاياها التي  
 تطلب في هذا العلم نسبة محمولاتها لموضوعاتها \* وقيل لبيان العلوم التباين  
 \* وقيل بمعرفة أن القرآن معجز المؤدى ذلك لتصديقه صلى الله عليه وسلم المؤدى  
 الى الفوز بسعادة الدارين (قوله الحمد لواهب العطية) في حذف المصنف  
 الموصوف تبيينه على قوة اختصاص الصفة به وأنها مما لا يذهب الوهم الى اتصاف  
 غيره بها وكذا يقال في حذفه عند قوله والصلاة على خير البرية وفي بعض النسخ  
 الحمد لله الواهب العطية وفي بعض آخر الحمد لله واهب العطية قال الصبان وعليه  
 فاسم الفاعل ان كان بمعنى الماضي بناء على أن المراد عطية الكوثر أو بمعنى مطلق  
 زمن ان لم ين على ذلك فاضاقته محضة تفيد التعريف فالمطابقة حينئذ بين النعت  
 والمنعوت في التعريف حاصله أو بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستمرار فاضاقته  
 لفظية لا تفيد التعريف لمشابهة حينئذ المضارع صرح به الرضى فالمطابقة حينئذ  
 بينهم في التعريف غير حاصله مع أنها واجبة عند الجمهور فيحتاج الى جعله بدلا  
 أو الى قراءته بالرفع خبر المحذوف أو بالنصب مفعولا محذوف تقديره أمدح نعم نقل  
 شيخنا السيد البليدي في حواشيه على الاشعري عن بعضهم أن اسم الفاعل اذا  
 اريد به الاستمرار جاز اعتبار دلالة على الماضي فتكون اضاقة محضة واعتبار  
 دلالة على الحال أو الاستقبال فتكون اضاقة لفظية فاعرف ذلك اه رحمه الله  
 تعالى فتأمل وقال أيضا والمراد بالعطية الشيء لا بوصف كونه معطى لثلاثين  
 التكرار في كلام المصنف تجريد ويصح جعلها من مجاز الاول لكن اختار  
 صاحب عروس الافراح عدمه في هذه العبارة ونحوها كقوله صلى الله عليه وسلم  
 من قتل قتيلا فله سلبه فانه رد على من جعل هذا الحديث من مجاز الاول بما حاصله  
 انه لا يتعين ذلك لانه لا يلزم وجود المفعول به بوصفه العنواني قبل تعلق الفعل به بل

الحمد لواهب العطية

يجوز أن يكون مقارنا للفعل كما في خلق الله السموات اه (قوله لو اهاب العطية)  
الواهب المعطى بلامقابل وقد ورد من أسماءه تعالى الواهب كما قاله ابن حجر في تحفته  
على المنهاج في باب العقيدة فلا يراد السؤال عنه بأن أسماء الله توقيفية عن الشارع  
ولم يرد عنه أن الواهب من أسماء الله بل الوارد عنه الواهب بصيغة المبالغة المحتاج  
الى الجواب عنه بأنه مرور منه على طريقة من يكتفى بورود المأذة والعطية فعملية  
بمعنى مفعولة والتحقيق أنه لا حاجة الى التجوز في لفظ عطية كما تقدم عن الصبان  
لانها حال تعلق الاعطاء بها توصف بأنها عطية فكأن مضر وباحال تعلق الضرب  
به ووقوعه عليه في قولك ضربت المضروب يطلق عليه لفظ مضروب حقيقة كذلك  
العطية ثم ان آل فيها اما للعهد العلي عند البيايين ويقال لها آل التي للعهد الذهني  
باصطلاح النخاعة وهي التي يكون مدخولها فردا من أفراد الحقيقة معلوما للمخاطب  
والمعهود ههنا عند أهل العلم العطية التي نزلت بها سورة الكوثر وأوسرة الضحى  
أولا واستغراق وهي الداخلة على الحقيقة من حيث تحققها في جميع الأفراد فيراد  
جميع العطايا بالجنس ويقال لها الام الحقيقة لانه لا وجود له في الخارج والعطية  
موجودة في الخارج ولا للعهد الذهني عند البيايين لان مدخولها الحقيقة في ضمن  
فرد مبهم فهو مبهم كالتسكرة والانصب في مقام التعظيم اظهار النعمة ولا للعهد  
الذكرى لعدم تقدم ذكره أصلا ولا للعهد الحضورى لبعده ارادته هنا وهذا  
التقسيم لبعضهم وحاصله انه يجعل كل قسم من هذه الاقسام الستة مستقلا على  
حدته وهنالك تقسيم آخر مذكور في الحاشية (قوله والصلاة) قال العلامة  
الصبان لم يقل والسلام خروجا مما اشتهر من كراهة افراد أحد هما عن الاتسار اما لان  
المصنف لا يوافق على كراهة الافراد مطلقا ويرى انتفاءها بالجمع افظا ولا يرى كراهة  
الافراد خطأ وان صرح بها جمع وقد وقع للشافعي في الام وغيرها الافراد خطأ قال  
الشهاب بن قاسم في آياته أقول من توقف في اطلاق الكراهة الحافظ ابن حجر ثم قال  
نعم يكره أن يصلى ولا يسلم أصلا والعكس أما الوصل في وقت وسلم في وقت فانه يكون  
ممتثلا اه وهذا هو الرأى القوي ولا دلالة في قوله تعالى بأعيان الذين آمنوا صلوا  
عليه وسلموا تسليما على طلب المقارنة في الوقت إذ الواو لا تقتضى ذلك كما لا يخفى  
ووجه بعضهم الاسقاط برعاية تساوى الفقر وهو لا ينهض مع تسليم كراهة الافراد  
اه رحمه الله تعالى (قوله على خير البرية) أى أفضلها واختار هذا الوصف  
لاندرج جميع كماله صلى الله عليه وسلم فيه والبرية مخففة من المهموز فعملية من  
البر وهو الخلق فهي بمعنى مفعولة وأصلها برية بوزن خطيئة فأبدلت الهمزة بـ

والصلاة على خير البرية

وأدغمت الياء في الياء والجمع برايا كخطايا ويجوز النطق بهامهموزة على الاصل  
وقد قرئ به قوله تعالى اولئك هم شر البرية ثم يحتمل أن تكون أل في البرية للعهد  
الخارجي أي البرية التي عهد تفضيله صلى الله عليه وسلم عليها وهم الانس والجن  
والملك اذ غيرها لا دخل له في التفضيل وأن تكون للاستغراق المجعولي لا الافرادي  
وان كان استعمالهافيه مجازا ليندفع ما أورد على كونهم للاستغراق الافرادي  
من اقتضائه تفضيل الكمال على الناقص بحدته وهو نقص وللتنبه على افضليته  
على المجموع المعلوم منها افضليته على كل فرد بالاولي والخاص أن أل الاستغرافية  
تتمثل في الاستغراق المجعولي وفي الافرادي لكن الثاني بطريق الحقيقة والاول  
بطريق المجاز وجملاها على الاول حسن لما علمت وأن تكون للجنس لأن خيرته  
على الجنس تستلزم أخيرته على جميع الافراد بطريق برهاني وهو أنه لو خرج فرد  
من الافراد لكان الجنس خارجا في ضمنه لانه لا وجود له في نفسه بل في ضمن الفرد  
هكذا يستفاد من الصبان وبقية أقسام أل لا تأتي هنا كما هو معلوم ولا يخفى أن  
في لفظ على استعارة تبعية بأن شبه مطلق ارتباط الصلاة بمصلي عليه بالاستعلاء المطلق  
بجامع التعلق والتضمن في كل واستعير لفظ الثاني للاول فسرى التشبيه من  
الكليات الجزئية فاستعير لفظ على للمعنى الجزئي وكذا يقال في قوله بعد وعلى آله  
وقس على ذلك ما أشبهه كزيد في نعمة الله فتشبهه بمطلق ارتباط النعمة بالنعيم عليه  
بالظرفية المطابقة بجامع التعلق في كل وتستعير لفظ الثاني للاول فسرى التشبيه من  
الكليات الجزئية فتستعير لفظ في للمعنى الجزئي (قوله وعلى آله) المناسب أن  
يفسر الاكل هنا باتباعه في الايمان والعمل الصالح بدليل وصفهم بزكاة النفوس  
فدخات العجاية في الاكل لانهم اشد الناس اتباعا له صلى الله عليه وسلم فلا يقال  
ان المصنف اهل الصلاة على أحبابه عليه الصلاة والسلام ويحتمل أن يراد الاتباع  
ولو في مجرد الايمان ويراد بزكاة نفوسهم طهارتهم من دنس الكفر قاله الشيخ الصبان  
وقوله ذوى نعت لانه من نعت المفرد لفظا بالجمع لظنا ومعنى تطور الى تعدده بحسب  
المعنى نظير هل أتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين وفي انقام كلام مذكور  
في الحاشية (قوله النفوس) جمع نفس وهي القوة المدركة للعلوم الضرورية والنظرية  
وهي غير العقل على التحقيق لانه نور روحاني به تدرك النفس العلوم الضرورية  
والنظرية وهذا أصل الأقوال وقوله الزكية أي الطاهرة عن الكدرات البشرية  
والنامية المرتقبة في الكمال فان ظلت هلاقال المصنف ذوى العقول الزكية لان  
العقل به كمال الانسان وعليه مدار التكليف وبه تفاوت مراتب الخلق فكان أولى

وعلى آله ذوى النفوس  
الزكية

بالوصف

بالوصف بالزكاء. اجيب بأن وصف النفوس بالزكاء يستلزم زكاء العقل بالطريق  
 الاولى لان شأن العقل الميل الى الكالات والنفس الميل الى الشهوات فمن كانت  
 نفسه زاكية ففعله بذلك أولى أقاده الصبان وفي المقام بحث ذكرته مع جوابه  
 في الحاشية (قوله أما بعد) الكلام عليها مذكور في محله وقد ذكرت بعضه  
 في الحاشية وقوله فان معاني الاستعارات الى الاستعارة التصريحية بحجة الغير الخيلية  
 والاستعارة المكنية والاستعارة التخيلية وفي المقام بحث ذكرته مع جوابه  
 في الحاشية قال شيخنا الامير والمراد هذه الاستعارات على أنها أسماء اجناس  
 لا اعلام تصريفها شهرتها كما قيل لان ذلك حيث اقتصر على الجزء المعين المراد  
 كالسعد وعصام فتأمل اهـ وقوله وما يتعلق بها معطوف على قوله معاني والضمير  
 في هيا يعود للاستعارات والمراد بما يتعلق بها أقسامها وقرائنها كما يهضخ عنه  
 قول المصنف فيما بعد لتحقيق معاني الاستعارات الخ يعنى وغيرهما مما يتعلق بها  
 كما يعلم من تتبع كلامه ثم ان جهة التعلق مختلفة فتعلق القرائن بالاستعارات  
 تعلق تميم فان الاستعارة لا تتم حقيقتها الا بالقرينة لكونها مأخوذة في تعريفها  
 وتعلق الاقسام بها تعلق توضيح فان تقسيم الشيء الى اقسام توضيح لذلك الشيء  
 وفي المقام بحث ذكرته مع جوابه في الحاشية (قوله قد ذكرت) يعنى الامور  
 الثلاثة وفي معاني الاستعارات وأقسامها وقرائنها قال العلامة الصبان  
 واعترض بأن الذكر التلطف وهو لا يكون في الكتب لان الكتاب مجموع الورق  
 والنقوش كما يفيد كلام الجوهري أو النقوش كما قاله بعضهم والذي في الكتب  
 انما هو النقش واجيب بأن الذكر مجاز مرسل عن النقش من اطلاق المتعلق  
 بالمدلول على المتعلق بالذال لان النقوش التي يتعلق بها النقش بالمعنى المصدرى  
 تدل على اللفاظ التي يتعلق بها الذكر بالمعنى المصدرى اهـ لكن لا يخفى أن المراد  
 بالكتب هنا الورق فقط وقوله في الكتب أراد بها ما يشمل زبر المتأخرين لا كتب  
 المتقدمين فقط كما يتوهم من التعبد بربها في جانبهم بعد والاولد عليه أن ذكرها في  
 كتب المتقدمين مفصلة عسيرة الضبط لا ينافي ذكرها في كتب المتأخرين مجمل  
 مضبوطة فلا يتم له الداعي لتأليف هذه الرسالة (قوله مفصلة) حال من نائب  
 فاعل ذكرت وهي مأخوذة من التفصيل وهو التفریق والتشيتت فعنى مفصلة  
 مفترقة مشتتة وليست مأخوذة من التفصيل المقابل للاجمال كما أن مجمله في كلامه  
 الا تى مأخوذة من الاجمال يعنى الجمع وعدم التفریق لاجبى عدم التفصيل  
 والا لم يصح جعل ذلك سبباً لتأليف هذه الرسالة وقوله عسيرة الضبط حال ثانية (قوله

(أما بعد) فان معاني  
 الاستعارات وما يتعلق بها  
 قد ذكرت في الكتب مفصلة  
 عسيرة الضبط

فأردت) ألفاء السببية فأفاد المصنف أن ذكر القوم لها مفصلة عسيرة الضبط سبب  
 في ذكرها إياها بمجمل مضبوطة فيكون هذا الحاملا للمصنف على تأليف هذه الرسالة  
 ولا ينافيه قوله بعد لتحقيق الخ لأنه يجوز جعل الالام بمعنى مع والضمير في ذكرها يعود  
 لمعاني الاستعارات وما يتعلق بها وقوله بمجمل حال من المضاف إليه وشرط محي  
 الحال منه موجود هنا (قوله مضبوطة) يعني سهلة الضبط وكان الأولى التعبير  
 به لأنه المقابل لعسيرة الضبط قبل يعني أن القوم وإن ضبطوها إلا أن ضبطهم عسر  
 وأما المصنف فضبطها على وجه سهل وقوله على وجه أى طريق وهو متعلق بذكر  
 بقطع النظر عن تقييده بحال مع موله أعنى بمجمل مضبوطة والاقتضى الكلام  
 اشتمال كتب القوم على الاجال والضبط فيبقى قوله السابق قد ذكر الخ وقوله  
 نطق الخ أن قلت أن النطق معناه الحقيقي التلظ باللسان فكيف يستند للكتب  
 أحجب بأن في كلامه مجازا عقليا أو مرسلاتبعيا لأنه أطلق النطق وأراد لازمه وهو  
 الدلالة واشتق من النطق نطق بمعنى دل أو استعارة مصرحة تبعية أو ممكنة  
 وتقديرهما ظاهر وقد ذكرته في الحاشية والحاصل كما يستفاد من حاشية الشيخ  
 الصبان أيضا أن في قوله نطق الخ أما مجازا مرسل من الإطلاق المزموم على اللازم  
 أو استعارة مصرحة تبعية أو ممكنة في كتب ونطق تخييل أو مجاز في الاسناد ٥١  
 قتال وإنما عدل المصنف عن الحقيقة إلى المجاز للإشارة إلى أن هذه الدلالة بلغت  
 من الوضوح مبلغا صارت به كالنطق (قوله زبر) يعني كتبت لفظا ومعنى  
 جمع زبور أى كتاب فيكون في كلامه تفنن حيث عبر أولا بالكتب وثانيا بالزبر ويحتمل  
 ضبطه بكسر الزاى وسكون الباء وهو الكلام أعم من أن يكون مكتوبا أو لا فيبينهما  
 العموم والخصوص المطلق بناء على أن الكتاب اسم للالفاظ المكتوبة أى المكتوب  
 دوالها أما على أنه اسم لمجموع الورق والنقوش كما يفيد كلام الجوهري أوله والنقوش  
 كما قاله بعضهم فالنسبة بينهما التباين ولا يصح هنا ضبط هذه المادة بضم الزاى وفتح  
 الباء لأنها حينئذ جمع زبرة كفرقة وهى القطعة من الحديد ونحوه أفاده الصبان  
 قال وإنما اختار المصنف في جانب المتقدمين النطق وفي جانب المتأخرين الدلالة  
 لأن عادة المتقدمين التعبير بالعبارة الواضحة وعادة المتأخرين الاختصار المؤدى  
 إلى نوع خفاء وعذر المتأخرين أن التطويل بزيادة الإيضاح قد يؤدى إلى الملل ٥١  
 (قوله فنظمت) عطف على قوله أردت من عطف المسبب على السبب لأن من  
 أراد شيئا سبب عنه فعله غالباً والنظم معناه اللغوى ادخل اللآلى في السلك  
 ومعناه الاصطلاحي تأليف الكلمات مرتبة المعاني متساقطة الدلالة على حسب

فأردت ذكرها بمجمل مضبوطة  
 على وجه نطق به يكتب  
 المتقدمين ودل عليه زبر  
 المتأخرين فنظمت

ما يقتضيه العقل لكن الكلام يحتاج الى التجريد فيراد من النظم التأليف فقط وحينئذ  
 لا استعارة في كلامه. ويجوز أن يكون فيه استعارة تبعية بالنظر للمعنى اللغوي للنظم  
 وقوله فرائد جمع فريدة فعيلة بمعنى مفعولة وهي اللؤلؤة المفردة في ظرف عن  
 خلطها باللالى لشرفها الشرف التام وهذا التركيب يحتمل أن يكون اضافيا  
 من اضافة المشبهة الى المشبه أو الصفة الى الموصوف أي عوائد كالفرائد أو عوائد  
 فرائد ويحتمل أنه توصيفي أو أن عوائد بدل من فرائد وعلى هذا الاحتمال بشقيه وعلى  
 الشق الثاني من الاحتمال الاول يكون في كلامه استعارة مصرحة حيث شبه  
 طوائف المسائل العوائد المترجم لكل طائفة منها بالفريدة العائنة بفرائد عوائد  
 في الحسن والشرف والنظم والعقود ترشيدان للاستعارة المصرية أو للتشبيه هذا  
 انما كتبت الفرائد جمع فريدة بمعنى الدرة الثمينة كما تقدم ويحتمل أنها جمع فريدة  
 بمعنى مسئلة منفردة في الحسن والشرف عائنة الى وعليه فلا استعارة فيها الا اذا  
 حمل النظم على معناه اللغوي وجعلت بمعنى منفردة استعارة مكنية عن الجواهر  
 وجعل النظم تمجيلا والعقود ترشيدا ثم ان عوائد يحتمل أن يكون جمع عائنة اسم  
 فاعل من العود وهذا متعين على جعل التركيب توصيفيا فقط قال ابن مالك  
 واتعت بمشتق البيت وأن تكون جمع عائنة اسم جنس جامدا معناه المعروف  
 والصلابة والمنفعة وهذا الاول يجريان على باقي الاحتمالات المتقدمة أفاده الصبان  
 مع بعض زيادة (قوله فرائد عوائد لتحقيق معاني الاستعارات الخ) أقول  
 مراده بهن العوائد العوائد ما قدمه من معاني الاستعارات وما يتعلق به من  
 أقسامها وقرائنها وحينئذ لو قال فنظمها فرائد عوائد لتحقيقها في ثلاثة عقود لكان  
 أحسن مما قاله فتأمل (قوله لتحقيق الخ) متعلق بنظم والاضافة من اضافة  
 المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل أي لاجل تحقيق معاني الاستعارات وأقسامها  
 وقرائنها يعني وغيرها مما يتعلق بها كما يعلم من تتبع كلامه بعد والتحقيق يطلق  
 على ذكر الشيء بدليل ويطلق على ذكره على الوجه الحق وهو المراد هنا قال  
 الشيخ الصبان ولم يقل لتحقيق معانيها مع تقدم المرجع في قوله فان معاني  
 الاستعارات لطول الفصل اه قاتل وفي المقام بحث ذكرته مع جوابه  
 في الحاشية وقوله الاستعارات أل فيها للعهد أي الاستعارات الثلاث المذكورة  
 سابقا (قوله وأقسامها) أي الاستعارات الثلاث فان لكل منها أقساما  
 \* بالتصريحية الغير الخيلية تنقسم الى تميلية وغير تميلية وكل منهما ينقسم الى  
 مطلقة ومجزدة ومرشحة وأصلية وتبعية \* والتصريحية الخيلية تنقسم الى

فرائد عوائد لتحقيق معاني  
 الاستعارات وأقسامها



أصلية وتبعية والى مرشحة ومجردة ومطلقة على مذهب السكاكي والخيالية  
عند القوم تنقسم الى مرشحة ومجردة ومطلقة على ما أشار اليه المصنف في الآخر  
\* والممكنة تنقسم الى تمثيلية وغير تمثيلية وكل منهما تنقسم الى مرشحة ومجردة  
ومطلقة ويعلم بعض ذلك من تتبع كلامه الآتي ولا يخفى أن بعض هذه الاقسام قد  
يتصادق وان كان بين البعض منها تباین كلي وقد أتممت هذا المقام في الحاشية  
ثم ان المصنف أدرج الترشيح والتجريد في ضمن بقوله وأقسامها فان من بطله الاقسام  
المرشحة والمجردة كما علمت هذا هو المناسب فاندفع ما قيل هنا (قوله وقرائنها)  
معطوف على معاني الاستعارات وهو يقتضي أنه حقق قرينة التصريحية وهو  
كذلك لان التحقيق ذكر الشيء على الوجه الحق ولو اجمالاً والمصنف ذكر  
القرائن اجمالاً في تعريف المجاز الصادق بالممكنة وغيرها حيث حال للعلاقة مع  
قرينة ثم تعرض لتحقيق قرينة الممكنة تفصيلاً بعد ذلك لما فهم من الخلاف الآتي  
وفي المقام كلام هذا كور في الحاشية (قوله في ثلاثة عقود) متعلق بنظم  
وهي جمع عقد بالـ ~~كسر~~ ومراد المصنف أن معاني الاستعارات وما بعدها  
من الاقسام والقرائن لا يخرج عن ثلاثة عقود لأن كل واحد من الامور  
الثلاثة في عقد وأن الأول منها في العقد الأول والثاني في الثاني والثالث  
في الثالث كما توهمه بعضهم لان تتبع كلامه وذكره الواو التي لا تفيد  
الترتيب يراد ذلك والعقد القلادة فهو مجموع المنتظم والمتنظم فيه في قوله عقود مجاز  
الاول باعتبار المعنى اللغوي يعني نظمها في ثلاثة خيوط تقول تلك الخيوط مع  
ما نظم فيها الى كونها عقوداً والمراد بالعقود هنا المباحث فيكون شبيهه مباحث  
كاتبه بالعقود يجب اتمام اشتغال كل على التفات واستعارة اسم المشبه به المشبه  
استعارة تصريحية والفرائد والنظام ترشيحان ولا يخفى أن هذه الظرفية مجازية  
كما هو مبين في الحاشية (قوله في أنواع المجاز) أي غير العقلي والظرفية من  
ظرفية الدال في المدلول لان العقد كبقية أسماء التراجم ألفاظ وأنواع المجاز معان  
والاضافة للجنس لا للاستغراق لانه لم يذكر في هذا العقد جميع أنواع المجاز اذ لم  
يذكر فيه فهو الممكنة وفي المقام أبحاث مذكورة مع أجوبتها في الحاشية وقوله  
وفيه ست فرائد استعار الفرائد للمسائل على طريق الاستعارة التصريحية  
والظرفية من ظرفية المدلول في الدال أو من ظرفية الاجزاء في الكل وهو أول  
وانما قلت غير العقلي لان المصنف لم يذكر في هذه الرسالة المجاز العقلي وسوف أذكره  
لأن مع الحقيقة العقلية عند قول المصنف آخر الرسالة فلان الترشيح يكون للمجاز

وقرأته في ثلاثة عقود  
(العقد الاول) في انواع المجاز  
وفيه ست فرائد



العقلية أيضا سيما للفائدة فانتظر (قوله الفريدة الاولى الخ) بنصب الفريدة  
 على أنها مفعول محذوف أو برفعها خبر المحذوف أو مبتدأ والخبر محذوف والمجاز  
 مبتدأ خبره قوله الاتي ان كانت علاقته الخ وأما قوله أعني الكلمة الخ فجملة  
 معترضة بينهما قصد بها بيان حقيقة المبتدأ هذا هو المناسب هنا كما بينته في الحاشية  
 ومجاز خبر لمبتدأ محذوف لان جواب الشرط لا يكون الاجملة فذكر بالفاء  
 لكونه غير صالح لمباشرة الاداة (قوله المجاز) أصله مجوز بوزن مفعول نقلت  
 حركة الواو الى الساكن قبلها ثم تحركت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها بحسب  
 الآن فقلت ألفا نصار مجازا وهو في اللغة اسم للحدث الذي هو الجواز أو زمانه  
 أو مكانه لانه مصدر ميمي وفي عرف أهل هذا الفن اسم للكلمة المستعملة الى آخر  
 ما قاله المصنف فيكون من قبيل المنقول واختلفو في أنه منقول عن مجاز بمعنى  
 الحدث أو عنه بمعنى اسم المكان فقال بعضهم بالاول وقال بعضهم بالثاني وأما نقله  
 عنه بمعنى الزمان فلم يقل به أحد وقد بينت ذلك في الحاشية أتم تبين (قوله المفرد)  
 انما قصد المجاز به لان التعريف المذكور له وأما المركب فسيأتي في كلامه فهو  
 احتراز عنه حتى لو لم يقيد به كان مراد ابدليل التعريف وانما قدم المفرد على المركب  
 لانه أكثر في كلامهم بخلاف المركب (قوله أعني الكلمة) الاصل أعني به  
 الكلمة المحذوف لفظه بالعلم به والمراد بالكلمة ما يشمل الاسم والفعل والحرف كما هو  
 مصطلح النحاة وسبب علم ذلك فان قلت ان العناية كما مراد لا يوفق بها الا في مقام يوهم  
 خلاف المراد وهل هذا اليهام حتى يأتي المصنف بعناية قلت نعم يوهم من اقل الامر  
 أن المجاز بالحذف وبالزيادة من قبيل المجاز المفرد المشهور المصطلح عليه وهو المعروف  
 بما ذكره المصنف بقوله الكلمة المستعملة الخ مع انه ليس كذلك وكان المصنف  
 قال أقصد به الكلمة الخ لا مطلقا فان غير الكلمة الخ ليس من المجاز المشهور المصطلح  
 عليه ثم ان كلامي المجاز بالحذف وبالزيادة الكلمة التي تغير اعرابها بحذف لفظ  
 أو زيادته وعبارة التلخيص وقد يطلق المجاز على كل كلمة تغير حكم اعرابها بحذف  
 لفظ أو زيادة لفظ كقوله تعالى وجاء ربك وقوله تعالى واسأل القرية وقوله تعالى ليس  
 كمثل شيء أي أمر ربك وأهل القرية ومثله انتهى وقوله حكيم اعرابها الاضافة  
 للبيان كما قاله شارحه السعد فان قلت هل اطلاق لفظ المجاز على هذا المعنى الذي  
 ذكره صاحب التلخيص المقابل للمجاز بالمعنى المشهور على سبيل الاشتراك فيكون  
 حقيقة في كل أو على سبيل التشابه أي مشابهة الكلمة التي تغير اعرابها بالكلمة  
 المستعملة في غير معناها الاصل فيكون اطلاق المجاز على هذه الكلمة مجازا

(الفريدة الاولى الخ) المجاز المفرد  
 أعني الكلمة

قلت كل منهما محتمل كما ذكره التفنازي في مختصره والاقرب الاول (قوله الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة الخ) زاد غير المصنف كالتخاطب في تلخيصه في تعريف المجاز قيد في اصطلاح التخاطب ليخرج به نصا ما يكون من المجاز له معنى آخر باصطلاح آخر وليدخل به أيضا نصا ما يكون من المجاز له معنى آخر باصطلاح آخر وأما المصنف فاستغنى عن هذا القيد بقوله لعلاقة على ما استعمله مما بعد مع زيادة إيضاح للمبتدى ولذا قال الشيخ الملو في شرحه الصغير مقتصرًا فيه على الإخراج مانصه وزاد غير المصنف قيد في اصطلاح التخاطب أي تخاطب المستعمل بكسر الميم ليخرج ما يكون من الحقيقة له معنى آخر باصطلاح آخر كلفظة الصلاة المستعملة بحسب الشرع في الأركان الخصوصية فإنه يصدق عليها أنها كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لكن بحسب اصطلاح آخر وهو اللغة لا بحسب اصطلاح تخاطب المستعمل وهو الشرع وكلفظة الصلاة المستعملة بحسب اللغة في الدعاء فإنه يصدق عليها أنها كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لكن بحسب اصطلاح آخر وهو الشرع لا بحسب اصطلاح تخاطب المستعمل وهو اللغة والحق أن قوله له لعلاقة مع قرينة يكفي عن قيد في اصطلاح التخاطب كما أشرت إلى ذلك بتقدير مضاف بقولي الملاحظة علاقة متعلق بالمستعملة اهـ رحمه الله تعالى لكن تقدير هذا المضاف في كلام المصنف مستغنى عنه باللام لأن الاستعمال لأجل شيء يقتضي ملاحظة ذلك الشيء وسيضع لك هذا وغيره من كلامي بعد فانتظر (قوله المستعملة) فصل أول أخرج الكلمة قبل الاستعمال وبعد الوضع كلفظة أسد بعد وضع الواضع لها وقبل استعمالها فإنها ليست بمجاز كما أنها ليست بحقيقة لأن المجاز والحقيقة إنما يجريان في الكلمة بعد استعمالها وإنما قلت وبعد الوضع لأن اللفظ قبل الوضع لا يسمى كلمة بل هو من المهملات فلم يدخل في الكلمة حتى يحتاج لإخراجه كذا يستفاد من شرح الملو وهو ظاهر للمتأمل خلافا لما كتبه شيخنا الأمر هنا والاستعمال إطلاق اللفظ وإرادة المعنى فلا بد من التجريد في عبارته دفعا للتكرار ويبانه أن المستعملة في كلامه معناها المطلقة والمراد منها المعنى الذي لم يوضع هي له فنصير قوله في غير ما وضعت له مكرر رامعه وحينئذ فجزد المستعملة عن بعض معناها بأن يراد بها المطلقة فقط دفعا لهذا التكرار (قوله في غير ما وضعت له) أي في معنى غير المعنى الذي وضعت له وهذا فصل ثان يخرج به الحقيقة المرتجلة كأسد المستعمل في الحيوان المفترس كالصلاة التي استعملها اللغوي في الدعاء والحقيقة المشتركة في اصطلاح واحد كعين والحقيقة المنقولة علمًا كانت كفضل المستعمل

المستعملة في غير ما وضعت له

في الذات المنقول اليها أو غير علم كالصلاة التي استعملها الشرعي في الأقوال  
والأفعال لكن خروج نحو الصلاة التي استعملها اللغوي في الدعاء وخروج هذين  
وهما الحقيقة المشتركة والمنقولة بقسميهما من هذا الفصل الثاني ليس نصا بل هو على سبيل  
الاحتمال وأما خروجها نصا بقوله لعلاقة كما يستفهم لك مما بعد كما أن دخول نحو  
الصلاة التي استعملها الشرعي في الدعاء أو اللغوي في الأقوال والأفعال في الجواز  
بهذا الفصل الثاني ليس نصا بل هو على سبيل الاحتمال وأما دخولها فيه نصا  
بقوله لعلاقة كما يستفهم لك أيضا مما بعد ثم على ما ذهب اليه المصنف من تعريف  
الجواز بما ذكره تعرف الحقيقة بالكلمة المستعملة فيما وضعت له لا لعلاقة ملاحظة  
ولا قرينة وقد عرفت فيها بعضهم كصاحب التلخيص بناء على مراعاة قيد في اصطلاح  
التخاطب فيها كالجواز بالكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح التخاطب الخ اه  
أي التخاطب بكسر الطاء أي المستعمل بكسر الميم لهذه الكلمة المشتمل عليها الكلام  
المخاطب به هذا فان قلت قول المصنف في غير ما وضعت له مشكل لانه ان اريد  
الوضع الشخصي مخرج عن الجواز ما كان الوضع لمعنا بالاصلي نوعيا كما مشتقات  
وان اريد النوعي مخرج عنه ما كان الوضع لمعناه الاصلي شخصيا كالاسد  
وان اريد الاعم من الشخصي والنوعي لم يشتمل شيئا من أفراد الجواز أوجب بأن  
المراد الوضعان ويرتكب التوزيع أي في غير ما وضعت له وضعاً شخصياً في الموضوع  
بالوضع الشخصي وفي غير ما وضعت له وضعاً نوعياً في الموضوع بالوضع النوعي  
فتأمل اه من حاشية شيخنا الدسوقي على مختصر المفتا زاني على التلخيص  
(قوله لعلاقة) متعلق بقوله المستعملة والعلاقة بالفتح والكسر لكن الفتح  
أفصح في المعنوية كما هنا والكسر أفصح في الحسية كعلاقة السوط والعلاقة مناسبة  
خاصة بين المعنى المنقول منه والمعنى المنقول اليه وسببت علاقة لأن بهما يتعلق  
ويرتبط المعنى الثاني بالاول فينتقل الذهن منه الى الثاني واللام فيها للتعليل فيكون  
المعنى للملاحظة المستعمل علاقة لأن الاستعمال لاجل شيء يقتضي ملاحظة ذلك  
الشيء فدخل نصا في الجواز بهذا القيد نحو الصلاة اذا استعملها الشرعي في الدعاء  
أو اللغوي في الأقوال والأفعال فانها حينئذ مستعملة في غير ما وضعت له للملاحظة  
هذا المستعمل للعلاقة مع القرينة ولا يدخل نصا بقوله في غير ما وضعت له لاحتمال  
الدخول والخروج وذلك لان الصلاة اذا استعملها الشرعي في الدعاء يصدق عليها  
انها مجاز لاستعمالها في غير ما وضعت له في الشرع فتكون داخله ويصدق عليها  
أيضا انها حقيقة بالنسبة لاصطلاح اللغوي فتكون خارجة وكذا اذا استعملها

لعلاقة

اللغوى في الاقوال والافعال وخرج بهذا القيد الغلط اللساني فانه ليس بمجاز  
 كالكتاب المستعمل في القرس غلطاً في قولك خذ هذا الكتاب مشيراً الى قرس فان  
 الكتاب في هذا المثال وان استعمل في غير ما وضع له وهو القرس ليس فيه علاقة  
 ملحوظة فليس بمجاز كما أنه ليس بحقيقة وهو ظاهر وخرج به أيضاً نصاب بعض أمثلة  
 الحقيقة المرتجلة كالصلاة التي استعملها اللغوى في الدعاء فانه وان صدق عليها  
 أنها مستعملة في غير ما وضعت له بالنسبة لمعناها الشرعى ليس استعمالها  
 في الدعاء للملاحظة هذا المستعمل علاقة ينسبها وبين المعنى الشرعى ولا يخرج هذا  
 البعض نصاب قوله في غير ما وضعت له لاحتمال الدخول والخروج وخرج به أيضاً  
 الحقيقة المنقولة علماً كفضل المستعمل في الذات المنقول اليها فانه وان صدق  
 عليها أنها مستعملة في غير ما وضعت له بالنسبة للمعنى المنقول عنه ليس استعمالها  
 في المنقول اليه للملاحظة علاقة بينه وبين المعنى المنقول عنه وان وجدت العلاقة  
 بينهم في الواقع ولا يخرج نصاب هذه الحقيقة بقوله في غير ما وضعت له لاحتمال  
 الدخول والخروج وخرج به أيضاً الحقيقة المشتركة في اصطلاح واحد والحقيقة  
 المنقولة غير علم ولا يخرج نصاب قوله في غير ما وضعت له لاحتمال الدخول والخروج  
 فالشأن كالصلاة اذا استعملها الشرعى في الاقوال والافعال فانه وان صدق عليها  
 أنها مستعملة في غير ما وضعت له بالنسبة لمعناها اللغوى ليس استعمالها فيها  
 للملاحظة هذا المستعمل علاقة بينها وبين المعنى اللغوى والاول كلفظ عين اذا  
 استعمل في بعض ما وضع له كالباصرة فانه وان صدق عليه أنه مستعمل في غير  
 ما وضع له بالنسبة لوضعه للجارية مثلاً ليس استعماله في هذا البعض للملاحظة علاقة  
 بينه وبين الجارية مثلاً وحينئذ لا حاجة الى زيادة بعضهم في تعريف المصنف المجاز  
 قيد في اصطلاح التضابط للدخول والاخراج لاغناء العلاقة الملحوظة عنه على  
 ما علمته وكفى براد قيد في التعريف للدخول والاخراج مع التصريح فيه بالقيد  
 المعنى عنه في ذلك فنأمل وفي المقام كلام شريف ذكرته في الحاشية ثم اعلم أن  
 محل خروج الغلط اللساني الماتر بالعلاقة اذا كان عن قصد وأما الذى لا عن قصد فهو  
 خارج بقيد المستعملة على ما قاله الصبان في رسالته البليانية وعبارته فيها والغلط  
 ثلاثة أقسام خطأ لساني عن سهو بأن سبق لسانه الى لفظة من غير قصد لها وله  
 صورتان أن يريد ما وضعت له كأن يلفظ بالانسان موضع البشر سهو لمع ارادة  
 الحيوان الناطق وأن يريد غير ما وضعت له كأن يلفظ بالقرس موضع الكتاب سهواً  
 مع ارادة معنى الكتاب وهو بصورتيه خارج بقيد المستعملة في تعريف الاقسام

الثلاثة لأن المتبادر منها المستعملة قصدا كما في سائر الأفعال الاختيارية كما في  
الاطول وخطأ لساني عن قصد بأن يقصد استعمال لفظة في غير ما وضعت له  
للعلاقة مع علمه أنه مخطئ وهذا خارج من تعريف الحقيقة بقولنا فيما وضعت  
له ومن تعريف المجاز والكناية بقولنا الملاحظة علاقة أفاده حفيد السعد والعلامة  
سم وخطأ اعتقادي بأن يستعمل لفظة بناء على اعتقاد فاسد قال العلامة سم وهذا  
يفني أن لا يخرج عن الحقيقة ولا عن المجاز لأنه انما يستعمل في الموضوع له أو في  
غير الموضوع له على وجه صحيح في اعتقاده فن أشار إلى كتاب بهذا الفرس لاعتقاده  
أنه فرس انما يستعمل الفرس في معناه لا في غيره وان أخطأ في اعتقاده أن المشار إليه  
فرس في الواقع فيكون حقيقة ومن أشار إلى كتاب بهذا الاسد لاعتقاده أنه رجل  
شجاع فانما يستعمله في معناه المجازي مع وجود العلاقة وان أخطأ في اعتقاده  
أن المشار إليه رجل شجاع في الواقع فيكون مجازا انتهت (قوله مع قرينة) أي  
مقالية أو حالة والمناسب أن يعرب حالا من نائب الفاعل في المستعملة لصفة  
لعلاقة لأن مع تدخل على التابع نادر الجاء السلطان مع وزيره وعلى المتبوع غالباً  
بجاء الوزير مع السلطان وكل من القرينة والعلاقة مما يتوقف عليه المجاز وليست  
أحدهما تابعة للأخرى وهذا بخلاف ما إذا جعل حالا من الضمير فانها لا تدل  
الأعلى بتعبية الحكمة المستعملة في غير ما وضعت له للقرينة لما علمت وهي صحيحة  
ولا تدل على تبعية العلاقة للقرينة ولا العكس هذا وقد يراد جمع مجزئ المصاحبة  
وجنئ فيجوز أيضاً أعرا به صفة لعلاقة أفاده الصبان وبالجملة لو أتى المصنف  
بالعاطف يدل مع بأن يقول وقرينة لكان أولى وأسلم لم قال الصبان في رسالته  
البيانية كل من العلاقة والقرينة شرط لصحة المجاز لا شرط منه كذا ذكره بعض  
شيوخنا وهو وجيه ~~مكن~~ في البحر المحيط أن البيانيين جعلوا القرينة داخله  
في مفهوم المجاز والاصولين جعلوها شرطاً ولم يذكروا خلافاً في شرطية العلاقة اهـ  
(قوله مانعة عن ارادته) أي ارادة الموضوع له وهو المعنى الحقيقي يعني تمنع  
السامع أن يذهب ذهنه إلى أن المعنى الحقيقي هو مراد المتكلم من هذا اللفظ وقد  
ذكرت في الحاشية بيان كون القرينة مانعة عن ارادته في الاستعانة بالمصرحة  
والمكنية والتخييلية هذا ويفهم من تقييد المصنف بالمانعة أن المجاز لا يتوقف على  
القرينة المعينة وهو كذلك فليست شرطاً في صحة المجاز بل في حسن وقبوله  
عند البلغاء حتى إذا فقدت كان غير حسن إلا أن يتعلق بعدم ذكرها غرض كاذهاب  
نفس السامع كل مذهب مكن في المقام والفرق بينهما أن المانعة ما تمنع من

مع قرينة مانعة عن ارادته

ارادة المعنى الاصلى والمعينة ما تفصح عن المراد من لفظ آخر ويلزم منها عدم ارادة  
 المعنى الاصلى فيبينهما العموم والخصوص المطلق فكل معينة مانعة ولا عكس كما  
 تراه في نحو رأيت بحرا في الجماد ورأيت بحرا به طي وفيه فهم منه أيضا امتناع الجمع  
 بين الحقيقة والمجاز خلافا لبعض الاصوليين قال شيخنا الامير قوله مانعة منه امتناع  
 الجمع بين الحقيقة والمجاز ومن أجازهم من الاصوليين رأى أن القرينة تمنع من الحقيقة  
 وحدها أما عموم المجاز فجاء اتفاقا والفرق بينهما لماعتباري فان لوحظ شخص  
 المعين فالاول او كلى يشملهما كطلق محترفي الاسد فالثاني وعليهما يفرع التغليب  
 نحو أسدين للشجاع والسبع قدبر اه وقال في شرحه على بسمله الشيخ الصبان  
 جوز بعضهم الجمع بين الحقيقة والمجاز بأن يلاحظ كل معنى منهما على حياله  
 ويستعمل اللفظ فيهما والقرينة تمنع من ارادة المعنى الحقيقي وحده وأما عموم المجاز  
 بأن يلاحظ امر كلى يشمل الحقيقة وغيره فهو مجاز عام للحقيقة وغيره فهو متفق  
 على جوازه اه رحمه الله تعالى أقول وعموم المجاز من قبيل المجاز المرسل كما نص عليه  
 حسن المصري فيما كتبه على شرح الاظهار حيث قال فيما كتبه عموم المجاز عبارة  
 عن أن يستعمل اللفظ في معنى كلى شامل للمعنى الحقيقي والمعنى المجازي وذلك  
 كاطلاق لفظ أسد على المجترى أى صاحب الجراءة والقوة فان هذا المعنى يتناول  
 الرجل الشجاع الذى هو المعنى المجازي والحيوان المفترس الذى هو المعنى الحقيقي  
 لفظ الاسد واستعمال لفظ الاسد في هذا المعنى يرجع للعجاز المرسل الذى علاقته  
 الاطلاق عن التقييد فعموم المجاز من قبيل المجاز المرسل لانه أطلق عليه هذا اللفظ  
 اعموم معناه وتناوله للمعنى الحقيقي والمجازي اه رحمه الله تعالى وأقول أيضا  
 رأيت على هامش شرح الاظهار للبركوى مانصه المجاز قد يطلق ويراد به المعنى  
 المجازي دون الحقيقي وقد يطلق ويراد به المعنى المجازي والمعنى الحقيقي على سبيل  
 البدل ويسمى بعموم المجاز واختلف هل يراد منه المعنى الحقيقي والمجازي باطلاق  
 واحد أم لا فالحنفية لا يجوزون والشافعية يجوزون ويسمى بجمع الحقيقة والمجاز  
 فالمعنى الثانى لا اختلاف فيه وهو واقع في المحاورات كلفظ القول الواقع في تعريف  
 القضية بأنه قول يصح أن يقال لقائله انه صادق فيه أو ككذب فيه بناء على قول من  
 قال ان القول حقيقة في المفظوظ ومجاز في المعقول فحين أريد من القضية المفظوظة  
 يراد من القول أيضا المفظوظ وان أريد المعقولة فكذا من القول مفتى زاده اه  
 ما رأيت عليه وخرج بقوله مانعة الكتابة فان قرينتها ليست مانعة بل تجوز ارادة  
 المعنى الاصلى معها فهو حاشيئذ لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه قال

شيخنا الامير على قول الشارح المولى - وخرج بقوله مانعة الكتابة كقولنا فلان كسر  
 الرماد فان المراد بكثرة الرماد لازمها وهو كثرة الكرم بالواسطة والقرينة هنا حالية  
 وهي كون المقام مقام مدح لكن تلك القرينة لا تمنع أن يراد مع ذلك نفس الرماد  
 مانعه قوله لازمها هذا على أحسن الطريقين من أن الكتابة اطلاق المزوم واردة  
 اللازم وهي طريقة الخطيب وعكس السكاكي وان جمع بأن تساوى المزوم يصح  
 كلا ويكتفى للمزوم العادي بل الادعاء - اه - رحمه الله تعالى وهو في التخصيص  
 ومواده لكن اخراج الكتابة بهذا القيد مبني على أنها واسطة بين الحقيقة والمجاز  
 لان اللفظ الكتابة مستعمل في اللازم فلا يسمى حقيقة وليست القرينة فيه مانعة  
 حتى يسمى مجازا وذلك أن القرينة على هذا القول لا تقع من جواز ارادة المعنى  
 الموضوع له مع اللازم بل تجوز ارادته معه واستعمال اللفظ فيه - أما من يقول  
 انها حقيقة وان اللفظ فيها مستعمل فيما وضع له لكن لينقل منه الى لازمه بحيث  
 يكون هذا اللازم منطوق الصدق والكذب فيخرجها بقوله المستعملة في غيرها وضعت  
 له كما لا يخفى فهي عند هذا القائل اللفظ المستعمل في الموضوع له لينقل منه الى غيره  
 المقصود اللازم لهذا الموضوع له لامع استعمال اللفظ في هذا الغير والحاصل أن  
 الكتابة على هذا القول مستعملة في معناها الموضوع له لكن لا لذاته بل لينقل منه  
 لازمه فعناها عليه مراد لغيره مع استعمال اللفظ فيه ولازمه مراد لذاته لامع  
 استعمال اللفظ فيه - وأما من يقول انها مجاز فلا يصح أن يخرجها من تعريف  
 المجاز والالام يمكن تعريفه جامعاً وتسميتها كتابة لا بعده فيه اذ لا مانع من شيوخ  
 بعض أقسام الشيء باسم خاص كالتغليب والمناكلة فانه من المجاز المرسل وعلمت  
 عليهما التسمية بهذين الاسمين الخاصين وعلى هذا القول فقرينتها مانعة كبقية  
 أقسام المجاز اه صبان مع زيادة والحاصل أن في الكتابة ثلاثة أقوال وأن قيد مانعة  
 على الاقوال للاحتراز وعلى الاخيرين تحقق المباشرة وبيان الواقع ومثال الكتابة زيد  
 كثير الرماد فانه كتابة عن الكرم بقرينة المدح لكن هذه القرينة لا تمنع من ارادة  
 المعنى الاصلي - وهو الاخبار بكثرة الرماد على بعض المذاهب المتقدمة على ما علمت  
 وانما قلت بل تجوز ارادة الخ ولم تقبل بل لغير ادخال لان المدار على جواز الارادة  
 المذكورة لا الارادة بالفعل اذ كثيراً ما تخطو الكتابة عن ارادة المعنى الحقيقي للتطوع  
 بعبارة قولك فلان كثير الرماد مثلاً وان لم يكن له رماد أصلاً قال الصبان فان قلت  
 قد لا يصح ارادة المعنى الحقيقي - لاستحالة كفاي قوله تعالى ليس كمثله شيء فانه كتابة  
 عن نفي المثل مع أنه لا يصح ارادة نفي مثل المثل لاقتضائه وجود المثل وهو محال قلت



المانع هنا أمر خارج والمقصود أن الكتابة يصح فيها ارادة المعنى الحقيقي بالنظر  
 الى كونها كتابة مع قطع النظر عن المانع الخارجى اه وفي المقام كلام مذكور  
 في الحاشية ( قوله ان كانت علاقته ) أى الملوطة المقصودة كما تقدم فاضافة  
 علاقة للضمير للعهد فالمعتبر في التقسيم انما هو ملا حظتها فان لاحظتها غير المشابهة  
 فجاز مرسل وان لاحظتها المشابهة فاستعارة ولهذا يجوز في بعض الالفاظ أن  
 يكون مجازا مرسلًا وأن يكون استعارة كقولا فطقت الحال وتقريره واضح  
 والحاصل أنه اذا وجدت علاقة الاستعارة والمجاز المرسل فالمميز بينهما انما هو  
 قصد المتكلم لاحدهما قال العلامة الصبان فاذا لم يعلم مقصود المتكلم حمل  
 الكلام على الاقوى فتقدم الاستعارة على المجاز المرسل لانها بلغ منه ويقدم  
 المجاز المرسل لعلاقة السببية على المجاز المرسل لعلاقة المسببية لان دلالة السبب  
 على المسبب أقوى من العكس لاستلزام السبب المعين مسببا معينًا بخلاف  
 المسبب المعين فانه لا يستلزم الاسبابا ما وعلى هذا فقس اه وقال أيضا مانصه  
 قوله ان كانت علاقته غير المشابهة الى آخره تقسيم المجاز المفرد الى مرسل واستعارة  
 باعتبار احد اطلاق الاستعارة وهو اطلاقها على لفظ المشبه به المستعمل في المشبه  
 أما على اطلاقها الثاني وهو اطلاقها على استعمال لفظ المشبه به في المشبه  
 فالاستعارة ليست من أقسام المجاز بل هي فعل من الافعال ومن هذا يظهر أن  
 الاستعارة المكنية والاستعارة التخيلية لا تندرج عند الخليل في المجاز  
 لانهما ايضا عنده فعلا وان التخيلية لا تندرج عند السلف فيه لانها عندهم  
 فعل فيكون اطلاق الاستعارة على ما ذكر من قبيل الاشتراك اللفظي فاعرفه اه  
 رحمه الله تعالى ( قوله غير المشابهة ) أى بين المعنى المنقول عنه والمنقول  
 اليه كالسببية في محور عين اغشا والكلية في نحو يجعلون أصابعهم في آذانهم  
 والمجاورة أى المجاورة أى كون الشيء مجاورا لشيء آخر في مكانه وان شئت قلت هي  
 مشاركة الامرين في محل واحد كما في تسمية القرية راوية مع أن الراوية اسم للدابة  
 التي يسقى عليها أى دابة كانت فان قلت هل من علاقة المجاورة العلاقة في نحو  
 قوله تعالى أو جاء أحد منكم من الغائط أو العلاقة فيه من علاقة الحلول أعنى  
 الحالية والمحلية قلت في المقام تفصيل وهو أن من جع من العلماء بين علاقة  
 المجاورة وعلاقة الحلول كما صنعت أنا فالمناسب عنده أن تكون العلاقة في نحو هذه  
 الآية من علاقة الحلول ومن لم يجمع بينهما بأن اقتصر على علاقة الحلول وأراد بها  
 معنى عامًا للمجاورة أى لكون الشيء مجاورا لآخر في مكانه تكون العلاقة عنده في نحو

ان كانت علاقته غير المشابهة



هذه الآية من علاقة الحلول أو بأن اقتصر على علاقة المجاورة وأراد بها معنى عاماً  
للحلول تكون العلاقة عنده في نحو هذه الآية من علاقة المجاورة وقس على العلاقة  
في نحو هذه الآية غيرها مما يشبهها كما في إطلاق الحائط على السقف الملاصق له  
فتكون العلاقة في هذا الغير من علاقة المجاورة أو من علاقة الحلول على  
التفصيل الذي علمته فلا تكن من الغافلين والحاصل أن علاقات المجاز المرسل  
ثمانية عشر على ما حققه العلامة الصبان في رسالته البسيطة وقد نظمها فقلت  
ان العلاقات عشر مع ثمانية \* على اختيار أولى التحقيق والفضلا  
عم وخص وأطلق قيدن وأل \* ثم اعتبر ما مضى مع مبدل بدل  
ساور لزوما مع المزوم زديسيا \* مسببا آل جزئية تصريلاً  
ككتبة ثم حالا والمحل وقيل \* رب اغفر رن للده نهورى ما عملا  
وقد ذكرت الامثلة مع غيرها في الحاشية مع التحقيق قال المجدولى واعلم أن الفرق  
بين الآلة والسبب أن الآلة هي الواسطة بين فعل الفاعل ومنفعله والسبب ما به  
وجود الشيء فاللسان آلة الذكر لاسببه اه وقيل لافرق بينهما اه وأما السبب  
والعلة فهما مترادفان فتأمل (قوله فجاز مرسل) سمي مرسل لأنه أرسل أى  
أطلق عن ادعاء أن المشبه من جنس المشبه به كما في الاستعارة اولانه لم يقيد  
بهلاقة واحدة بل رددين علاقات وفي المقام اعتراض وجواب مذكوران  
في الحاشية (قوله والا الخ) أى والاتصكان علاقته غير المشابهة  
بأن كانت المشابهة لأن نفي النفي اثبات فاستعارة مصرحة فاذا قلت رأيت  
أسدا في الحمام فالعلاقة هنا بين المعنى الحقيقي والمجازى المشابهة في الشجاعة  
واذا قلت رأيت أسدا على الحائط فالعلاقة المشابهة في الصورة والحاصل أن  
المشابهة تارة تكون في الصفة كما في إطلاق الأسد على الشجاع وتارة تكون  
في الصورة كما في إطلاقه على الصورة المنقوشة على الحائط وقس وقوله فاستعارة  
أى فهو استعارة فالمبتدأ محذوف لما تقدم واعلم أن الاستعارة من استعاره  
النوب فأعاره وقوله مصرحة التقيد بالمصرحة معترض بأن المجاز الذى علاقته  
المشابهة وهو في كلام المصنف هنا الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له علاقة  
المشابهة لا ينحصر في المصرحة بل يشمل الممكنة وأجيب بأنه انما يقيد بها  
لأنها المتفق على كونها مجازا بالمعنى المذكور في المتن بخلاف الممكنة كما سوف  
يأتى في كلامه وفي المقام كلام ذكرته في الحاشية وقوله مصرحة أى مصرح بها  
ويقال لها استعارة مصرح بها على الاصل واستعارة تصریحية وانما وصفت  
بذلك لان اللفظ المستعار مذكور في نظم الكلام افظا كما سد في قولك عندى أسد

فجاز مرسل والاستعارة  
مصرحة

يرى أو تقديره كالأسد الذي في الجملة المقدرة المستغنى عن ظهورها بقولك نعم في جواب من قال أعندك أسد يرى فتقدير الكلام عندي أسد يرى فلفظ الأسد مقدر في نظم الكلام بقرينة السؤال ولا يفتح ذلك في كونه استعارة مصرحة كما لو هم ذلك لفظ التصريح لأن المقدّر بقرينة كالمذكور لفظاً فأفاده الصبان في رسالته (قوله الفريدة الثانية) أي في تقسيم الاستعارة إلى أصلية وبتعية وما يتعلق بذلك (قوله ان كان المستعار) أي من المشبه به للاستعمال في المشبه والاستعارة والمستعار مترادفان وانما اختار المستعار على الاستعارة مع أنها المحدث عنها فمما سبق لانها قد تطلق على المعنى المصدرى وهو غير جائز الارادة هنا فأقى بالمستعار لـ يكون ناصى المقصود (قوله أي اسما غير مشتق) فيه أن الاختصار ان كان المستعار غير مشتق مع أن التفسير من وظائف التمرّاح والجواب أنه فعل ذلك موافقة للقوم ثم فسر عبارتهم لاجل بيان المراد منها فأشار إلى أنه ليس المراد باسم الجنس ما ساق التمكيرة كما هو مصطلح النحاة ولا ما قابل المصدر والمشتق كما هو مصطلح العضد وقد يفت وجه ذلك في الحاشية ثم ان مراده بالاسم غير المشتق الاسم الكلي ولو تأويلافكا أنه قال أي اسما كليا ولو تأويلافكا غير مشتق فبتقديرنا كليا اندفع ما يقال ان عبارة المصنف تقتضى أن العلم الشخصي يستعار مع أنه لا يستعار أصلا عند الجمهور ومنهم المصنف بـ تقديرنا ولو تأويلافكا غير مشتق الشخصى المشهور بصفة فانه في حكم الكلي عندهم وذلك كاتهام في قولك رأيت اليوم حاتما فانه علم لكنه اول باسم جنس وهو رجل يلزمه الكرم والجود سواء كان الرجل المعهود أو غيره فيجرى فيه الاستعارة والحاصل أن الاستعارة الأصلية تكون في الاعلام الشخصية المتضمنة وصفية بخلاف غير المتضمنة لها عند الجمهور كما تقدم وذلك أن الاستعارة مبنية بعد التشبيه على جعل المشبه من أفراد المشبه به ادعاء فلا بد أن يكون المشبه به كليا والعلم الشخصى ليس بكلي فاذا تضمن وصفية اشتهر بها اول بكلي لبصح بعد التشبيه جعل المشبه من أفراد ذلك الكلي كما أن أسدا في قولنا رأيت أسدا في الحمام يتناول الحيوان المقتصر والرجل الشجاع ادعاء هذا وقد دخل في الاسم غير المشتق التسمية غير المشتقة كاسد وجميع المعارف غير المشتقة من علم الجنس وغيره العلم الشخصى المتقدم عند الجمهور كما قاله العصام قال العلامة الصبان عليه قد دخل فيه الضمير واسم الإشارة والوصول والمعرّف بأل والمنادى المقصود فالاستعارة في الاول كما في التعبير عن المذكور بضمير المؤنث انسيبه بها والعكس وفي الثانى كما في الإشارة

(الفريدة الثانية) ان كان  
المستعار اسما جنس أى  
اسما غير مشتق

الى المعقول بهذا مثلاً وفي الثالث كما في التعبير عن المذكور وصول المؤنث اشبه بها  
والعكس وفي الرابع كما في قولك جاءني أسد فأكرمته الأسد وفي الخامس كما  
في قولك يا أسد ارم العدا واذ رجع الضمير أو اسم الإشارة الى شيء عبر عنه بغير لفظه  
مجازاً لم يكن في الضمير ولا في اسم الإشارة تجوز باعتبار ذلك فحجاءني هذا الأسد  
الرامي فأكرمته لأن وضعهما على أن يعود الى ما يراد منهما سواء عبر عنه بحقيقته  
أو مجازاً هذا هو التحقيق اه رحمه الله تعالى وفي المقام كلام مذكور في الحاشية  
(قوله غير مشتق) قال عبد الملك العصامي في شرحه على المتن المراد الاشتقاق  
الاصغر لأن الاشتقاق اذا أطلق حمل عليه وهو أن تأخذ لفظاً من لفظ معتبراً  
في المأخوذ جميع الحروف الاصول للمأخوذ منه مع الترتيب والموافقة في المعنى  
ولا بد من تعميم المشتق المنفي هنا والمثبت فيما يأتي ليتناول المشتق حقيقة أو حكماً  
كصومه وهيات وأوه من أسماء الافعال الجامدة لتخرج عن تعريف  
الاصلية وتدخل في تعريف التبعية فان أسماء الافعال كلها مشتقة كانت أو لا في  
حكم الافعال في أن الاستعارة فيها تبعية انتهى أقول وما يدخل في المشتق بسبب  
ذلك التعميم المصغر والمنسوب فتكون استعارته متبعية اه صلبان وقد حقق  
هذا المقام فأرجع اليه نظراً بالمرام وقد ذكرته في الحاشية أقول لو قال  
العصامي بأن يراد بهذا المشتق المشتق حقيقة أو حكماً بدل قوله ليتناول المشتق  
حقيقة أو حكماً لكان أحسن منه كما يعلم بالتأمل قال العلامة العصامي في ميزان  
الادب الاشتقاق أخذ كلمة من أخرى بتغيير تمام التناسب في المعنى وهو متغير ولو  
اتحدت في الحروف والترتيب كضرب من الضرب وكبير لو اتحدت في الحروف دون  
الترتيب كجذب من الجذب وكبير لو اتحدت في أكثر الحروف مع التناسب في الباقي  
كنعق من النعق اه رحمه الله تعالى (قوله أصلية) منسوبة للاصل من قبيل نسبة  
الخاص الى العام وسميت بذلك لانهم اليست مفرقة عن شيء بل مستقلة برأسها  
بخلاف التبعية وفي المقام كلام مذكور في الحاشية (قوله والا) أي والا يكن  
المستعار اسم جنس بالمعنى المتقدم بأن كان فعلاً أو اسماً من مشتقاً وحرفاً فالاستعارة  
تبعية نسبة للتابع على غير قياس من نسبة الخاص للعام ودخل في المشتق اسم  
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل واسم الزمان والمكان  
والآلة فحال الاستعارة في الفعل نطقت الحال بكذا فتنبه الدلالة بالنطق بجماع  
ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن وتستعير النطق للدلالة وتشتق من النطق نطقت  
بمعنى دلت هذا اذا كانت الاستعارة فيه باعتبار المادة وإذا كانت باعتبار الهيئة

فالاستعارة أصلية والا

فقالها قوله تعالى أتى امر الله فتشبه الاتيان في المستقبل بالاتيان في الماضي  
وتستعير الاتيان في الماضي للاتيان في المستقبل وتشق منه أتى بمعنى يأتي  
ومثال الاستعارة في المشتق الحال ناطقة بكذا وكيفية جريانها فيه تعلم بالمقايسة  
على ما قبله هذا وقد تكون الاستعارة في المشتق باعتبار المادة والهيئة معا نحو  
قولك قلت زيد اجمعنى أضربه ضربا شديدا فتشبه الضرب الشديد في المستقبل  
بالقتل في الماضي وتستعير القتل في الماضي للضرب في المستقبل وتشق من القتل  
قلت بمعنى أضرب ضربة شديدا ومثال الاستعارة في الحرف استعارة في قوله  
تعالى ولا صلبنكم في جذوع النخل فتشبه الاستعلاء المطلق بالطرفية المطلقة  
بجامع التمكن واستعيرت الطرفية المطلقة للاستعلاء المطلق فسرى التشبيه  
للاستعلاء الخاص الذي هو معنى على والطرفية الخاصة التي هي معنى في فاستعير  
لفظ في الموضوع لعل لكل جزء من جزئيات الطرفية للاستعلاء الخاص ولا صلبنكم  
أو الجذوع قرينة أو اللام في قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا  
بناء على أن لام الصيرورة مجاز لا حقيقة وحينئذ شبه مطلق ترتب العداوة والحزن  
على الالتقاط بمطلق ترتب العلة الغائية كاللحبة والتبني عليه بجامع مطلق الترتب  
وهذا الترتب الثاني متعلق بمعنى اللام فاستعير الترتب الكلّي المشبه به للترتب  
الكلّي المشبه فسرى التشبيه من الكليات الجزئيات فاستعير لفظ اللام واستعمل  
في الترتب الجزئى والعداوة والحزن قرينة لكن التكلم أو لا بالمصدر أو متعلق معنى  
الحرف والتشبيه والاستعارة في الامثلة المذكورة ونحوها أمر تقديرى على  
ما قالوا ويستتبع لك مما بعد فانتظر وقبل ان لام الصيرورة حقيقة لا مجاز وحينئذ  
لا مجاز في هذه الآية ونحوها ومن ذكر هذين القولين فيها شيخنا الامير في حاشيته  
على شرح الملوى على السمرقندية عند اجرائه في هذا الشرح الاستعارة التبعية  
في قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وعبارته في هذه الحاشية  
بتمامها قوله بترتب العلة الغائية الخ أى في الخارج وان كان باعشا في القصد من  
باب أو قول الفصحى آخر العمل وقبل لام الصيرورة حقيقة على حد ما خلقت الجن  
والانس الاليعبدون وقوله كاللحبة هذا باعتبار الشأن وان لم يقصدوه حال الالتقاط  
فانهم التقطوه أو لا ليدبح ثم أتى بعد ذلك فتأمل انتهت هذا ذكر صاحب  
الرسالة الفارسية أن الاستعارة في الحروف ليست الا تابعة للتشبيه الواقع  
في المتعلق من غير أن يستعار لفظ المتعلق وأن الاستعارة في المشتقات تابعة  
لمجرد التشبيه لا للاستعارة وقد بينت ذلك في الحاشية (قوله قتيبية) ان

قتيبية

قلت ما قرينة التبعية في الفعل وما يستحق منه أجيب كما يستفاد من التخصيص  
 وشرحه بأن قرينتها فيهما إما حالة نحو قلت زيدا إذا ضربته ضربه بشديدا وإما  
 لفظية وهي الفاعل أو المفعول أو المجرور فالأول نحو ونطقت الحال بكذا والثاني  
 نحو زيد قتل الجمل وأحيا الجود والثالث نحو قوله تعالى فبشرهم بعذاب أليم وذلك  
 لأن النطق الحقيقي لا يستند إلى الحال والقتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان  
 بالجمل والجود وأن ذكر العذاب قرينة على أن بشر استعارة تبعية تمكينية (قوله  
 لجريانها في اللفظ المذكور الخ) على تسميتها تبعية عند القوم والتبادر أن الضمير  
 راجع إلى الاستعارة المتقدمة التي بمعنى لفظ المشبه به المستعمل في المشبه لعلاقة  
 المشابهة مع القرينة المانعة وحينئذ فالظرفية من ظرفية العام في الخاص كذا قبل  
 وهو وصبي على أن المظروف في اللفظ المذكور هو الاستعارة وهو غير ظاهر والظاهر  
 أن المظروف في اللفظ المذكور إنما هو الجريان لا الاستعارة وقد بينت هذا المقام  
 في الحاشية وقوله المذكور أي في عبارة المصنف بالقوة في قوله والاول هو المشتق  
 والحرف ويحتمل أن المراد به المذكور في عبارة المستعير فان قلت اذا كانت جارية  
 في اللفظ المذكور فلم اكتبوا بتشبيه المصدر بالمصدر واستعارته له والاشتقاق منه  
 من غير أن يتعرضوا لتشبيه المشتق بالمشتق واستعارته له فالجواب أنه لما كان  
 ذلك أمرا لازما بطريق السريانية لم يحتج لتصريح به (قوله بعد جريانها الخ) أي  
 بالقوة وفي الاعتبار بالفعل وفي اللفظ اذ لا يخفى على مستعير المشتق أو حرف انه  
 لا يتكلم أولا بالمصدر أو متعلق معنى الحرف ولا يستعير شيئا منها بعد التشبيه  
 لغيرها وإنما يتكلم باللفظ المجازي فقط بل ذلك على سبيل القرض والتقدير أي  
 يذكر أنه يتكلم أولا بالمصدر أو متعلق معنى الحرف ثم يقدر تشبيه معناهما ثم يقدر  
 استعارتهما ومن ذكر ذلك الشيخ الملو في شرحه الكبير والشيخ الصبان في رسالته  
 وذكرته في الحاشية عنهما قائل (قوله في المصدر) أي ولو مقذرا فان بعض  
 المشتقات كدع وذرم يسمع له مصدر كما يسمع لبعض المصادر كويل وويج أفعال  
 يساه صبان (قوله ان كان المستعار مشتقا) أي حقيقة أو حكما كما مر بيانه اه  
 صبان (قوله وفي متعلق الخ) أي ما يتعلق به معنى الحرف أي معنى كلي ارتباطه  
 معنى الحرف الجزئي أي استلزمه استلزام الخاص للعام على ما يأتي فإضافة  
 متعلق لمعنى من إضافة العام للخاص والاولى أن يقرأ متعلق بفتح اللام كما هو مبين  
 في الحاشية وقد بينت فيها اعراب هذه الجملة وما يرد عليه فان قلت لا شيء جعل  
 علماء البيان ومنهم المصنف الاستعارة في المشتق والحرف تبعية لجريانها في المصدر

لجريانها في اللفظ المذكور  
 بعد جريانها في المصدر ان كان  
 المستعار مشتقا وفي متعلق  
 معنى الحرف ان كان حرفا

ان كان اللفظ المستعار مشتقا في متعلق معنى الحرف ان كان اللفظ المستعار حرفا ولم يجعلوا فيه ما أصلية فيجبرونها فيه ما فقط أجيب بأن معنى المصدر ومتعلق معنى الحرف مستقلان بالمفهومية فخرت الاستعارة فيهما أولا وجرت بتبعيتهما في المشتق والحرف ثانيا لعدم استقلالهما بالمفهومية فلم تكن الاستعارة فيهما أصلية وبيان عدم استقلال معنى الحرف والمشتق بالمفهومية أن تقول كما يستفاد من شرح الملوى وحاشية اليوناني عليه ان معنى الحرف المستعمل هو فيه نسبة جزئية يتوقف فهمها على ذكر طرفيها كالسير والبصرة في من الابتدائية في نحو سرت من البصرة وكل ما هو كذلك لا يجري فيه الاستعارة أصالة وان الفعل ملحوظ فيه النسبة الى الفاعل سواء قلنا انها داخلته في مفهومه على رأى أو خارجه عنه على رأى آخر فهو غير مستقل بنفسه من حيث النسبة الى الفاعل استقلا لا تاما فقد شارك الحرف في عدم الاستقلال لكنه يشاركه بأن له بعض استقلال من حيث دلالاته على الحدث وان غير الفاعل من بقية المشتقات كاسم الفاعل ملحوظ فيه أيضا النسبة الى مرفوعه على جهة أنها داخلته في مفهومه اتفاقا فكان أيضا غير مستقل بالمفهومية اه وفي هذا المقام زيادة كلام لاتبليق بهذه العبارة وقد ذكرت بعضه في الحاشية (قوله والمراد) كلمة يؤتى بها في مقام توهم خلاف المراد دفع به توهم ارادة ما اشتهر من أن متعلق معنى الحرف ما يد كر لبيان معنى ذلك الحرف كالعامل والمجرور في نحو سرت من البصرة وانما لم يصح ارادة ذلك المعنى لان العامل والمجرور في نحو ولا صلبكم في جذوع النخل لم يجز التجوز في شئ منهما بل في الحرف بعد التجوز في متعلقه المطلق والالتحاق في أصاب والجذوع واللازم باطل فاللزم ومثله وقوله بمتعلق الخ انما لم يضم المصنف بأن يقول والمراد به مع أن المقام له دفعا لتوهم عود الضمير على معنى الحرف لانه أقرب مذكور مع أنه ليس مرادنا (قوله ما يعبر به عنه) أى معنى يعبر به أى بداله أى باللفظ الدال عليه عن معنى الحرف عند تفسيره من باب التعبير عن المقيد بالمطلق وقوله من المعاني المطلقة بيان لما أى متعلق معنى الحرف هو المعاني المطلقة ويقال لها المعاني الكلية كطلق الاتهاء يعنى اذا اريد تفسير معنى الحرف يقال على سبيل التساهل معناه الابتداء معناه الانتهاء الى غير ذلك قال السكاكي في مفتاحه وانما كانت هذه المعاني المطلقة متعلقات بمعاني الحروف ولم تكن معانيها لا يلزم أن تكون أسماء لان اسمية الكلمة أو حرفيتها أو فعليتها انما هي باعتبار المعنى فان كان معنى الكلمة مستقلا بالمفهومية استقلا لا تاما فهي اسم

والمراد بمتعلق معنى الحرف  
ما يعبر به عنه من المعاني  
المطلقة

والأفلا ولا شك أن المعاني المطلقة وإن كانت نسباً مستقلة بالمفهومية فلا تكون  
معاني للحروف اه يصترف ثم اعلم أن المصنف جازع على مذهب العضد ومن تبعه  
كأسيد من أن الحروف موضوعة للجزئيات المخصوصة المستحضرة بقانون كلي  
وهو متعلق معناها كالابتداء المطلق لا على مذهب الجمهور الموافق لهم السعد  
التفتازاني من أن الموضوع له الحرف هذه المعاني المطلقة ~~التي~~ الواضع شرط  
استعماله في جزئى مخصوص من جزئيات أى المعاني المطلقة كذا يؤخذ من العاصم  
وفي المقام كلام مذكور في الحاشية (قوله كالابتداء) هو شطوط معنى من فإذا  
أردت استعارة لفظة من معنى في قول السرت من يوم الجمعة إلى وقت عصره بمعنى  
سرت فيه تعتبر تشبيه الظرفية السكية بالابتداء الكلى وسريان التشبيه إلى فرديهما  
المستقادين من في ومن فتستعيرنا معنى هذا التشبيه الحاصل بالسراية كلمة من  
الموضوعة للابتداء الجزئى المشبهة بالظرفية الجزئية المشبهة بالموضوع لها كلمة في  
(قوله ونحوه) كالظرفية والتعليل وقد تقدم مثالهما وأجروا الاستعارة فهم ما  
والجمع بين الكاف ونحوه كبد (قوله وأنكر التبعية الخ) بمنزلة الاستدراك على  
قوله والافتبعية دفع به توهم أنها تبعية عند كل القوم ثم إن المراد بانكاره لها ردها  
إلى المكنية على سبيل الاختيار فيكون المعطوف بعده تفسيره ولهذا قال المصنف  
في الفريدة الأتية واختار ردة التبعية إليها بجعل الخ فهذا الرذمن السكاكى  
مذهبه وواجب عنده على ما هو المتبادر من التعبير بالاختيار وعله هذا الرذقليل  
الاقسام والسكاكى نسبة إلى سكاكة قرية باليمن واسمه يوسف وكنيته أبو يعقوب  
وفي المقام كلام مذكور في الحاشية (قوله وردها إلى المكنية) ظاهر كلام  
المصنف أنه ردة نفس التبعية إلى نفس المكنية وليس كذلك بل ردة نفس التبعية إلى  
قرينة المكنية وردة قرينة التبعية إلى نفس المكنية وحينئذ في كلام المصنف حذف  
واتكل في هذا التساهل على ما سألني له ولهذا قال كما ستعرفه يعنى في الفريدة  
الثانية من العقد الثانى فإنه يقول فيها واختار ردة التبعية إليها بجعل الخ وفي  
المقام كلام ذكره في الحاشية ومثال ذلك نقطة الحال ~~بكذا~~ وقوله تعالى  
ولا صلبكم في جذوع النخل فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ونطق  
قرينتها وأما القوم فيجعلون الاستعارة في نطق الحال قرينتها فهي حقيقة عندهم  
لا استعارة ويجعل الجذوع التي جعلها القوم قرينة التبعية استعارة بالكناية عن  
الظروف ويجعل في التي جعلها القوم استعارة تبعية قرينة المكنية فيشبه الجذوع  
بالظروف فيجامع التمكن في كل على طريق الاستعارة بالكناية ويشبه الظرفية

كالابتداء ونحوه وأنكر  
التبعية السكاكى وردها  
إلى المكنية كما ستعرفه



الخيلة بالطرفية المحققة ويستعير لفظ في المشبه على حد ما قاله في الاظفار من المنية  
 انشبت اظفارها بفلان وقس وبالجمله فالسكاكى يجعل التشبيه والاستعارة  
 بالكتابة في مثل هذه الآية فيما دخل عليه الحرف وهذا الحرف عنده تخيل  
 كما في رسالة الصبان وغيرها (قوله الفريدة الثالثة) أى في تقسيم  
 الاستعارة التصريحية الى تحقيقية وتخيلية عند السكاكى باعتبار المستعار له  
 وأما الممكنة فلا تكون عنده الا تخيلية كما أوضحته في الحاشية (قوله ذهب  
 السكاكى الخ) فعبده لان غيره لا يقول بالتخيلية بهذا المعنى الذى ذكره  
 كما سيضع لك ان شاء الله تعالى في العقد الثالث وقوله الى انه أى الامر والشان  
 المفسر بما بعده ولا يصح رجوع الضمير للمشبه ولا للمشبه به لان مقتضى رجوعه  
 للمشبه حذف المستعار له لينتفى التكرار لان المشبه والمستعار له شئ واحد  
 ورجوعه للمشبه به بين البطلان لان المشبه به وهو المستعار له لا يكون الا محققا  
 ولان المصنف قال بعد ان كان المستعار له وقوله المستعار له آل واقعة على المعنى  
 ومستعار منه آل ونائب الفاعل الجار والمجرور أى المعنى الذى استعير له اللفظ  
 أى استعمل فيه ومحققا خبر كان وحسب او عقلا منصوبان على الظرفية الجازية  
 والعميل فيهما محققا أى محققا في الحس أى مدر كالتحقيقه ووجوده بالحس  
 بأن كان له وجود في العيان ككال رجل الشجاع المستعار له الاسد في قولك رأيت  
 أسدا فى الحمام أو فى العقل أى مدر كالتحقيقه ووجوده بالعقل بأن كان له وجود  
 فى نفس الامر لا فى العيان كدين الاسلام المستعار له الصراط المستقيم فى قوله  
 تعالى اهدنا الصراط المستقيم وقوله محققا حسا أى وعقلا وقوله أو عقلا أى فقط  
 لانه يلزم من التحقق الحسى العقل لا العكس وقوله فالاستعارة تحقيقية سميت  
 بذلك لان المستعار له فيها محقق (قوله والا تخيلية) أى والا يكن المستعار له محققا  
 حسا أو عقلا بأن كان متخلا أى صورة وهمية فالاستعارة تخيلية فالمراد بالمحقق  
 ما ليس صورة وهمية فبدخل فى التحقيقية المجزوم والمظنون ومثال التخيلية اظفار  
 المنية فى قولك انشبت المنية اظفارها بفلان فان المستعار له أمر تخيلي لانه بعد  
 تشبيه المنية بالسمع واستعمالها فيه بادعاء أنها عينه على طريق الاستعارة  
 بالكتابة اخترعت الخيلة بسبب اعمال الوهم اياها اظفار المنية شبيهة باظفار السمع  
 فشبهت الصورة الخيلة بالصورة المحققة واستعير لفظ الاظفار من الصورة المحققة  
 للصورة الخيلة على سبيل الاستعارة التصريحية التخيلية عند السكاكى وهى  
 قرينة الممكنة فالاظفار حينئذ مستعملة فى غير معناها على طريق الاستعارة

(الفريدة الثالثة) ذهب  
 السكاكى الى أنه ان كان  
 المستعار له محققا حسا أو عقلا  
 فالاستعارة تحقيقية والا  
 فتخيلية



التصريحية الخيلية والقريشة هنا لفظ المنية المنبت لها الاظفار وقس وحينئذ وجه التسمية بكل من الاستعارة والتخييلية ظاهر وقوله فتخييلية قد علمت وجه تسميتها مما تقدم وفي المقام كلام ومبحث ذكره مع جوابه في الحاشية (قوله وستكشف لك الخ) أشار بهذا الى ما سيذكره في الفريضة الثالثة من العقد الثالث من أنها قريشة الممكنة كما في أظفار المنية استعملت في أمر وهي الى آخر ما يأتي هناك ومن ردمذهب بأنه تعسف (قوله الفريضة الرابعة) أى في تقسيم الاستعارة الى ثلاثة أقسام باعتبار الملازم أى المناسب وفيما يتعلق بذلك وسمى هذا التقسيم الخطيب في ايضاحه التقسيم باعتبار الخارج أى الخارج عن أركان التشبيه لانه ليس باعتبار الطرفين ولا الجامع ولا أداة التشبيه (قوله الاستعارة الخ) لعل المراد بها ما يعبر الكلمة المستعملة في مشابه ما وضعت له والتشبيه المضمرة في النفس وحينئذ فراه بالاستعار منه والمستعار له ما يشمل المشبه والمشببه به لاجل أن يكون كلامه شاملا لمذهب الخطيب وقوله ان لم تقترن بما يلائم أى يدل ما يلائم أو بلفظ يلائم مدلوله وقوله من المستعار الخ من تبعية والمعنى ان لم تقترن بما يلائم شيئا من هذين الشئين أى شيئا هو بعض هذين الشئين هذا أحسن ما قيل هنا وانما صرح المصنف بلفظ الاستعارة ولم يقل ان لم تقترن الخ لدفع توهم رجوع الضمير لخصوص المصترحة لانها المحدث عنها فيما سبق فلا تشمل الممكنة مع أنها كالمصترحة في هذا التقسيم فتكون مطلقة نحو تنقضون عهد الله ومرضحة نحو قوله

ولئن نطقت بشكر ربك مفصحا \* فلما نال بالاشكائية أنطق

فالحال استعارة بالكتابة واللسان تخييل والنطق ترشيع ومجردة قال بعضهم ولم اعثر له بمثال يعنى من الكلام البليغ وفي المقام كلام مذكور في الحاشية (قوله فطلقة) قال الشيخ المولى أى تسمى بذلك لاطلاقها عن التقييد بما قيدت به المرشحة والمجردة اه قال شيخنا الامير عليه قوله أى تسمى بذلك دفع به توهم أن هذا اخبار بالوصف الواقعي لا بالاسم الاصطلاحي والفرق بينهما لا أنطنه يخفى عليك وان شئت فانظر لعبد الله مسمى بعبد الله اه وكذا يقال في قول المصنف بعد فرشحة ومجردة قائل وقوله نحو رأيت أسدا أى من كل تركيب خلا عن ملازم المشبه به والمشبه والقريشة في هذا المثال حاله ثم ان المنى في كلامه اقترانها بالملازم الزائد على القريشة كما يفصح عنه قوله الاتي واعتبار الترشيح الخ (قوله وان قرئت بما يلائم المستعار منه) أى فقط وكذا يقال في قوله الاتي وان قرئت

وستكشف لك حقيقة  
(الفريضة الرابعة)  
الاستعارة ان لم تقترن بما  
يلائم شيئا من المستعار منه  
والمستعار له فطلقة نحو  
رأيت أسدا وان قرئت بما  
يلائم المستعار منه

فمرشحة فخوراً بآيت أسد الله ليد  
أظفاره لم تقلم وإن قرنت  
بما يلائم المستعار له فمجردة  
فخوراً بآيت أسد الله على السلاح

بما يلائم المستعار له كما هو ظاهر كلامه وأما إذا قرنت بما يلائمهما فأنها تارة تسمى  
مرشحة ومجردة كقولك رأيت أسداً شاكي السلاح له ليد لا قترانها بالترشيح وهو  
الليد والتجريد وهو شاكي السلاح وتارة لا تسمى مرشحة ولا مجردة كقولك رأيت  
حماراً في الجامع يأكل كل فان الاكل يلائم كلا من المستعار له والمستعار منه  
وفي المقام كلام مذكور في الحاشية (قوله فرشحة) سميت بذلك لان الترشيح  
في اللغة تقوية الولد باللبن قليلاً قليلاً حتى يقوى على المص والترشيح الاصطلاح  
فيه تقوية الاستعارة قال ع في شرحه على التلخيص وسميت بذلك لان  
الاستعارة مبنية على تناسي التشبيه حتى كأن الموجود في نفس الامر هو المشبه به  
دون المشبه وأن اسمه هو الذي يطلق على معنى الطرفين لكونهما من حقيقة واحدة  
وذكر ما يلائم المشبه به دون المشبه يزيد في افادة قوة ذلك التناسي فتقوى  
الاستعارة بتقوى مبناها لوقوعها على الوجه الاكمل أخذاً من قولك رشحته  
اذا ربيته باللبن قليلاً قليلاً حتى يقوى على المص اه رحمه الله تعالى (قوله رأيت  
أسداً الخ) القرينة هنا حالية وقوله له ليد بوزن عنب جمع ليد كسندرة وهي  
شعر الاسد المتلبد على رقبته فهو ترشيح وقوله أظفاره لم تقلم هذا ترشيح ثان ان اريد به  
نفي أصل التقليل عما من شأنه عدمه وهذا خاص بالاسد وكناية عن قوته لان تقليل  
الاظفار في العصف كناية عن الضعف واذا نفي التقليل وهو الضعف لازم ثبوت تقيضه  
وهو القوة وأما ان اريد به نفي التقليل عما من شأنه التقليل كأن تجريد اوكذا ان اريد  
به نفي المبالغة وأما ان اريد به نفي التقليل مطلقاً كان ملائماً للطرفين فلا يكون  
ترشيحاً ولا تجريداً (قوله فمجردة) سميت بذلك لتجريد هاعن بعض المبالغة  
في التشبيه لان المشبه صار بذكر ملائمة بعدد اعن المشبه به بعض بعد وذلك يبعد  
دعوى الاتحاد التي هي مبنية على الاستعارة فيكون مبعداً للمبالغة في التشبيه لانها  
ناشئة عن الدعوى اي دعوى اتحاد المشبه بالمشبه به بمعنى أنه فرد من أفراد وقول  
لتجريد هاعن بعض المبالغة أي لاعتكافها والا فلا تحقق الاستعارة حينئذ  
وقوله فخوراً بآيت أسد الخ القرينة فيه حالية وقوله شاكي السلاح أي حاذي السلاح أي  
قويه كما يؤخذ من القاموس وحينئذ المراد بتمام السلاح في تفسير بعضهم شاكي  
السلاح بتمامه كونه حاذقاً قوياً وهو من الشوكة أي القوة يقال فلان ذو شوكة اوله  
شوكة أي قوة وأما تفسير بعضهم الشوكة بالاضرار فهو تفسير باللازم العبادي لانه  
يلزم في العادة من القوة الاضرار وأما ما قيل هنا فهو غير ظاهر وأصل شاكي في نحو  
شاكي السلاح شاوكة قد دخله القلب المكاني بأن قدمت لامة على عينه فصارت شاكو

فقلبت الواو ياء لوقوعها من طرفة اتركسرة وتمام الكلام في هذا المقام مذكور  
 في الحاشية ( قوله والترشيح أبلغ ) أى من التجريد ومن التجريد والترشيح ومن  
 الحال الى عنهما لان حذف المعمول يؤذن بالعموم والانصب أخذ افضل التفضيل  
 هنامن المبالغة مصدر المبني للمجهول وهو بولغ فيه لان مبنى الاستعارة على  
 المبالغة الناشئة من دعوى الاتحاد ولا شك أن الترشيح يقوى ذلك فبذلك تحصل  
 كثرة المبالغة وهذا هو الذى أشار اليه المصنف بقوله لاشتغال الخ فان قلت في بناء  
 أن فعل التفضيل حينئذ شذوذ من وجهين بناؤه من مصدر الفعل الزائد على الثلاثة  
 وكونه مبنيا للمجهول اجيب بأن قوما من الصوريين جوزوا بنا فعل التفضيل من  
 كل ذي مزيد وهو ما جوزوا بناه من فعل المفعول اذا أمن اللبس كفى جمع الجوامع  
 النحوى للسيوطى فتأمل فان قلت الموصوف بالابلية الكلام بسبب الترشيح  
 فكيف قال المصنف والترشيح أبلغ قلت في كلام المصنف مجاز عطفى لانه أسند  
 الابلية الى السبب فيها والمعنى والكلام بسبب الترشيح أكثر مبالغة وهى اعطاء  
 الشيء أكثر مما يستحق وأما أخذ أبلغ من المبالغة مصدر المبني للمعلوم وهو بالغ  
 وان كان مجازا في حد ذاته بالمجاز العقلى والمعنى ان مبالغة المتكلم الاتى بالترشيح  
 أتم من مبالغة من لم يأت به فى كلامه فلا يناسب المعنى المراد فى هذا المقام وكذا  
 لا يناسب أيضا أخذه من البلاغة مصدر بولغ بضم اللام الابالمجاز العقلى والمعنى  
 حينئذ ان الكلام بسببه أشد بلاغة من غيره وانما كان هذا الاخذ غير مناسب  
 الا بهذا المجاز لتوقف صحة المعنى المراد علمه هنا أيضا وأيضا البلاغة لا يوصف  
 بها المفرد بل الكلام والمتكلم والترشيح المحكوم عليه بالابلية لا يلزم أن يكون  
 كلاما بل منه ما هو مفرد لكن يرد عليه بعد ذلك أن البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى  
 الحال مع فصاحته وقد لا يقتضى الحال ترشيحا فلا يكون بليغا فضلا عن كونه أبلغ  
 وقد ذكرت الجواب عن هذا الايراد فى الحاشية هذا ويجوز أخذه من البلوغ  
 مصدر بولغ من بلب دخل بمعنى وصل فى المصباح بلغ الكتاب بلاغا وبلوغا وصل فهو  
 بالغ اه والمعنى عليه هنا والكلام المستقل على الترشيح يكون بالغ أى واصلا الى  
 حد الكمال فى افادة المقصود من دعوى اتحاد المشبه بالمشبه به بمعنى أنه فرد من  
 أفراد وهذا ما اختاره عبد الحكيم على المطول فى نحو هذا التركيب وعليه  
 الاشكال قد بذر ( قوله لاشتغاله ) يعنى دلالاته فيكون شبه الدلالة بالاشتغال  
 واستغاره لها استعارة تصر يحية أصلية اذ لا يظهر أن يكون من قبيل اشتغال  
 الكل على الجزء وكذا عكسه وقوله على تحقيق المبالغة الخ أى تثبيتها وتقويتها قال

والترشيح أبلغ لاشتغاله على  
 تحقيق المبالغة فى التثنية

المولى نقل عن السعد في مطوله لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية اه (قوله والاطلاق أبلغ) قد تقدم لك ما فيه فلا تغفل عنه هنا قال بعض المحققين قوله والاطلاق أبلغ من التجريد هما لا بلاغة فيهما بل نفس الاستعارة فتسبح أو المعنى ذات الاطلاق اه وقوله من التجريد أى وحده ومن الترشيح مع تجريد من مثلاً أما الترشيح الواحد مع التجريد الواحد في مرتبة الاطلاق اذ يتعارضهما تساقطاً (قوله واعتبار الترشيح الخ) هذا تنقيح لما أطلقه أولاً في قوله الاستعارة ان لم تقترب بما يلائم الخ وقوله بعد تمام الاستعارة وتماها يكون بذكر القرينة المانعة والمعينة على ما قاله بعضهم لكن تمامها بالنسبة للثانية بمعنى الاعتداد بهما عند البقاء وقوله فلا تعد الخ والالم توجد استعارة مطلقة قرينتها لفظية لان القرينة لا بد منها وهذا مقرر على ما قبله لكنه نشر على غير ترتيب اللف السابق في قوله واعتبار الترشيح الخ وقوله فلا تعد قرينة المصترحة تجريداً أى في نحو رأيت أسداً يرعى في قرينة فان جعلت القرينة حالية فبمى تجريد وقوله ولا قرينة المكينة ترشيحاً أى في نحو أظفار المنى أهلك فلا تافأتمل وفي المقام كلام مذكور في الحاشية (قوله الفريدة الخامسة) أى في بيان الترشيح (قوله الترشيح) يطلق كالتجريد بالاشتراك على المعنى المصدرى وهو ذكر الملائم أو قرن الاستعارة بالملائم وهذا هو الذى يشتق منه فيقال مرشحة ومجردة وعلى المعنى الامعى وهو اللفظ المدال على الملائم كلب وهو المراد هنا لان المصنف قد جوز كونه حقيقة وكونه مجازاً وهما من عوارض الالفاظ والمذكور والقرن ليس اللفظين (قوله على حقيقته) قال العلامة الصبان أى على معناه الموضوع هوله أولاً ولا يصح أن يراد بهما معناه المصطلح عليه أعنى الكلمة الخ كما هو ظاهر ولا بد من تقدير في عبارته أى باقى الدلالة على حقيقته أو باقى على دلالة على حقيقته اه وقوله تابعاً للاستعارة اللام زائدة لتقوية عمل اعم الفاعل لكونه ضعف بسبب النيابة عن الفعل وتابعاً حال من ضمير باقى وانما قيد بالاستعارة لكونها المحدث عنها والافسيأى في آخر الرسالة أن الترشيح كما يكون للاستعارة يكون للعجاز المرسل والمجاز العقلى والتشبيه ثم انه ليس المراد بكونه تابعاً انه يذ كر عقبها والانه مخرج مما تقدم فيه الترشيح كما في واعصموا بحبل الله بل المراد بالتبعية أنه يكون غير مقصود أصالة بل المقصود أصالة لفظ الاستعارة كما أشار لذلك المصنف بقوله لا يقصده الا تقويتها فيكون تفسير التبعية على حذف أى التفسيرية فالتبعية رتبة لازمانية واصافة تقوية

والاطلاق أبلغ من التجريد واعتبار الترشيح والتجريد انما يكون بعد تمام الاستعارة فلا تعد قرينة المصترحة تجريداً ولا قرينة المكينة ترشيحاً (الفريدة الخامسة) الترشيح يجوز أن يكون باقياً على حقيقته تابعاً للاستعارة لا يقصده الا تقويتها

للضيم من اضافة المصدر لفعله بعد حذف الفاعل أى تقوية الترشيح اياها (قوله ويجوز أن يكون مستعار الخ) فخوراً بت أسداف الحمام له لبدفانه يجوز استعارة البدشعر الرجل الشجاع بعد تشبيهه بشعر الاسد والقرينة اما حالبة أو قرينة المصترحة وهى فى الحمام وذلك لان قرينة الترشيح حينئذ ان لم تكن حالبة قرينة المصترحة ان كان ترشيحها ونفس المكنية ان كان ترشيحها هنا وفى المقام كلام ذكرته فى الحاشية قال العصام معترضاً على المصنف ما معناه جواز جعل المصنف الترشيح مجازاً بعيداً لانه حينئذ تجريد باعتبار المعنى والقريب جعله باقياً على حقيقة فاطر حينئذ من أين للمصنف أخذ هذا الاحتمال انتهى والجواب عن هذا الاعتراض أن نقول لا بعد فى جواز جعل الترشيح مجازاً وعن ذكره السعد التقطازى فى شرحه على الكشف فلعل ما ذكره فى شرحه على المفتاح من انه - حقيقة مبنى على الغالب وبعبارة العلامة عبد الحكيم فى حاشيته على المطول ثم ان التقطازى قال فى شرحه على المفتاح وتبعه السيدان الترشيح حقيقة لا بتنايه على المشبه به حتى كأنه نقل مع لفظ المشبه به الى المشبه وقال فى شرحه على الكشف ان الترشيح قد يكون مجازاً عن شئ وقد لا يكون وهكذا فى الكشف والجمع بين كلاميه أن الترشيح من حيث انه ترشيح لا يكون مجازاً لان المقصود منه تقوية الاستعارة وهى انما تحصل اذا كان بمعناه الحقيقى - ليكون من خواص المشبه به وأنه يجوز أن يكون مجازاً فى نفسه اما مرسل أو استعارة انتهت رحمه الله تعالى (قوله ويحتمل الوجهين قوله تعالى واعتصموا بحبل الله) أقول احتمال المعنى الحقيقى فى الاعتصام فى هذه الآية وهو التمسك بالحبل الحسى أى امساكه والقبض عليه غير ظاهر ولوارتكاب فيه التجريد الاثنى وحينئذ يتعين فيه المعنى المجازى وهو الوثوق ومعنى الآية حينئذ نقولوا بحبل الله أى عهده فتأمل (قوله واعتصموا الخ) بدل من قوله لان المراد به المقول فيكون لئكة البيان بعد الابهام وقوله حيث استعير الحبل للعهد أى استعارة مصترحة أصلية يعنى بعد تشبيهه به بجامع أن كلا وسيلة لربط شئ بشئ والقرينة اضافته لله تعالى والمراد بالعهد دين الاسلام أو القرآن لقوله صلى الله عليه وسلم القرآن حبل الله المتين (قوله وذكر الاعتصام) أى المأخوذ من اعتصموا وذكره بنى للجهول عطف على استعير وترشيحاً حال أى حال كونه مقوياً وقوله اما باقياً الخ قضية منفصلة حقيقة تمنع الجمع والخلق قصد بها تفصيل الحال وقوله على معناه أى الحقيقى وهو هنا التمسك بالحبل الحسى الموافق من الشعران المقتولة لكن المراد به هنا التمسك فقط فيرتكب فيه التجريد لا جل صحة

ويجوز أن يكون مستعاراً  
من ملائم المستعار منه للملائم  
المستعار له ويحتمل الوجهين  
قوله تعالى واعتصموا بحبل  
الله حيث استعير الحبل  
للعهد وذكر الاعتصام  
ترشيحاً اما باقياً على معناه  
أو مستعاراً للوثوق بالعهد

بالمعنى وقوله أو مستعار الوثوق بالعهد أى بعد تشبيهه به ثم نشق منه اعتصما بمعنى  
 نقوا فهو استعارة تصريحية بعبية والقرينة أما حالية أو نفس قرينة المصرحة  
 فإن قلت يلزم على زيادة قول المصنف بالعهد التكرار أجيب بأنه يرتكب هنا التجريد  
 أيضا ونظر فيه الشيخ الصبان في حاشيته على العصام ونص عبارته فيها قوله للوثوق  
 بالعهد لو عبر بالوثوق لكان أنسب بالاعتصام واعلم أنه يلزم التصكرار على أن  
 الاعتصام باق على حقيقته وعلى أنه مستعمل في الوثوق بالعهد الآن يرتكب التجريد  
 وفيه ما فيه بالنسبة لاستعماله في الوثوق بالعهد لانه يؤدى الى اعتبار الشئ وعدم  
 اعتباره بل اعتبار عدمه في حالة واحدة فالسلامة في جعل التجوز الى المطلق  
 وما قبل في دفع التكرار من أن القيد لتعيين المعنى لاجزاء منه غير ظاهرا فتمثل انتهت  
 (قوله الفريدة السادسة) أى في بيان المجاز المركب وتقسيمة الى غير استعارة  
 واستعارة تمثيلية قال الصبان وظاهر صنيع المصنف حيث اخرج بحث المجاز المركب  
 عن بحث الترشيح وأخويه أن المجاز المركب لا ينقسم الى مرشح ومطلق ومجرد  
 وليس كذلك فكان الانسب تقديم هذا المبحث على التعرض للانقسام المذكور  
 ليعطى أن هذا مما يداخل في كل من المجاز المفرد والمركب اهـ (قوله وهو المركب)  
 أى اللفظ المركب فهو صفة لموصوف محذوف وهذا الموصوف جنس لصدقه بالمفرد  
 والمركب والصفة مخروجة للمفرد وفي بعض النسخ التصريح بهذا الموصوف قال  
 اليوناني وفيه أن المقام للاضمار ودفعه أنه لو لم يظهر لم يعلم أن المجاز المركب لفظه  
 مركب لصدق اللفظ بالمفرد ولا يرد أنه يلزم على الاظهار أخذ المعرف في التعريف  
 لأن المعرف المجاز المركب والتعريف اللفظ المركب اهـ وقوله للاضمار يعنى  
 الحذف أى حذف لفظ المركب وقوله لأن المعرف الخ أى باختلاف اعتبار الموصوف  
 وهو المجاز واللفظ فتأمل وفي المقام كلام مذكور في الحاشية (قوله المستعمل)  
 خرج المهمل كدبر مبرم مقلوب زيد مكرم وكذا المركب الموضوع الذي لم يستعمل  
 فليس من المجاز كما أنه ليس من الحقيقة لفقد الاستعمال الذي هو ركن في كل منهما  
 وقوله في غير ما وضع له خرجت الحقيقة المركبة كزيد قائم واعلم أن استعماله في غير  
 ما وضع له بعد ادعاء أن الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبهة بها كما ستعلمه  
 أيضا من كلام التفزازي فيما بعد وقوله له علاقة خرج به اللفظ نحو جاء زيد مكان  
 ذهب عمرو وخرج به أيضا المركب الذي سرى الى مجموعه التجوز من جرته نحو  
 واعتصموا بجبل الله فإنه وإن كان كلاما مستعملا في غير ما وضع له إلا أنه ليس هناك  
 علاقة ملحوظة بين المعنى الحقيقي للمجموع المركب والمعنى المجازي له وقد أوضحت

(الفريدة السادسة) المجاز  
 المركب وهو المركب المستعمل  
 في غير ما وضع له لعلاقة مع  
 قرينة

هذا المقام في الحاشية فان قلت ما المراد بغير الموضوع له هنا قلت هو الهيئة  
المنتزعة من متعدد كما أن المراد بالموضوع له هنا كذلك أي الهيئة المنتزعة من  
متعدد كما صرح به علماء البيان ومنهم العصام في رسالته الفارسية فان قلت  
ما المراد بالهيئة المشبهة والمشبها المنتزع كل منهما من متعدد قلت المراد بها  
الصورة الحاصلة من اجتماع معاني مفردات المركب في الذهن ونسبة بعضها الى  
بعض بالتقدم والتأخر كما نص على ذلك المولى معتزب الرسالة الفارسية فان  
قلت هل دلالة المركب على هذه الهيئة المشبهة والمشبها مطابقة أو التزام قلت  
صرح كثير من المحققين كالسيد التفتازاني بأنها مطابقة وان لم يرضه العصام  
(قوله كالمفرد) المشبهة بمحذوف أي كقرينة المفرد في كون كل مانعاً عن ارادة  
الموضوع له تخرجت النكبة المركبة كقول السائل اني لمحتاج فان المعنى الكفاي  
هنا الطلب ولم يوضع له حقيقة وليس مجاز لان قرينه وهي حال السائل لا تمنع أن  
يراد مع الطلب المعنى الحقيقي وهو الاخبار بثبوت الاحتياج وفي المقام كلام  
مذكور في الحاشية (قوله ان كانت علاقته الخ) الجملة خبر عن قوله مجاز  
المركب وما بينهما اعتراض أتى به لتفسير المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر استثنائية  
لا خبر للقرينة السادسة لانها ترجع فيجري فيها ما يجري في التراجع خلافاً للجشبي  
الحفيد اه من العصام والصبان عليه ولا تغفل عما تقدم لك في تعريف المجاز المفرد  
لانه هنا وقعني عن عادته وقوله غير المشابهة قبل هي الضدية وقيل الاطلاق  
والقييد وقيل كاللازمية والمزومية وان شئت قلت السببية والميسية وذلك  
كما في نحو قول الشاعر

هو اى مع الركب اليماني من معد \* جنيب وحناني بمكة موثق

فان هذا المركب موضوع للاخبار والقرض منه انشاء التحسر والتحنن على محبوبته  
فقد استعمله الشاعر في غير ما وضع له لعلاقة السببية والميسية لانه يتسبب عن الاخبار  
بان محبوبته فارقتة اظهار التحسر والتحنن وقوله فلا يسمى استعارة لم يقل يسمى  
مجازاً امر سلا عدم قصر يحكم بذلك والحاصل انه لم يسم باسم بل بمقامات القوم  
العرض له فالتى في كلام المصنف منصب على القيد والمقيد معا وفي المقام كلام  
مذكور في الحاشية (قوله والا) أي والاتكن علاقته غير المشابهة بأن كانت  
المشابهة لان تقي النبي اثبات وقوله سمي استعارة لانه قد استعمل اسم المشبهة به  
في المشبه وهي نصر بجمحة في الغالب وقد تكون مكنية كما سيأتى قال الدجلى وعـ لي  
تقدير تركيب المكنية هل تسمى تمثيلية أو لافيه احتمال اه وقوله تمثيلية نسبة الى

كالمفرد ان كانت علاقته غير  
المشابهة فلا يسمى استعارة  
والاسمى استعارة تمثيلية



التشبيه وهو هنا تشبيه احدى الصورتين المتزعتين من متعدد بالآخرى بجماع صورة  
 منتزعة من متعدد تشبه ما وانما نسبت الاستعارة في المركب اليه لا بتناهما عليه  
 هذا وكما يسمى استعارة تمثيلية يسمى تمثيلا على سبيل الاستعارة وتمثيلا فقط بمعنى  
 الكلام المستعمل في غير ما وضع له ومثلا ان فشا استعماله أى الجازا للمركب  
 على سبيل الاستعارة كما يؤخذ ذلك من التخصيص وفي المقام كلام مذكور في  
 الحاشية ( قوله نحو انى أراك الخ ) أى من كل مجاز مركب علاقته المشابهة  
 سواء كان مثلا كثال المصنف أولا وقوله تقدم رجلا أى مرة بدليل ما بعده وقوله  
 وتؤخر مفعوله محذوف أى تؤخرها بمعنى تلك الرجل المتقدمة وقوله أخرى نفت  
 لمحذوف أى مري هو هذا مثل يضرب للمتردد في فعل أمر وعدم فعله بأن يتوجه اليه  
 بالعزم تارة ويتوجه للاجتماع عنه بالعزم تارة أخرى فقول المصنف أى تتردد الخ  
 تفسير للمعنى المراد منه وقوله في الاقدام يعنى التصميم على الفعل وقوله والاجتماع  
 بتقديم الحاء على الجيم أو بالعكس وهو عدم الاقدام على الفعل وكف النفس عنه  
 وحاصل تقرير الاستعارة في هذا المثال لتقيس عليه غيره أن تقول شبت الهيئة  
 المنتزعة من الاقدام على الفعل تارة والاجتماع عنه أخرى بالهيئة المنتزعة من  
 تقديم الرجل تارة وتأخيرها أخرى واستعير المركب الموضوع للمشبه به للمشبه  
 على طريق الاستعارة التمثيلية التصريحية ووجه الشبه هنا مطلق الهيئة  
 والحاصل كما قال السعد أنه يشبه احدى الصورتين المتزعتين من متعدد بالآخرى  
 بجماع مطلق هيئة منتزعة من متعدد ثم يدعى أن الصورة المشبهة من جنس الصورة  
 المشبه بها فطلق على هذه الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه  
 بها هذا وقد علمت مما تقدم أنه لا بد من كون كل من المشبه والمشبه به ووجه  
 الشبه في الاستعارة التمثيلية هيئة منتزعة من متعدد وهذا اتفاق من العلامتين  
 السعد والسيد وانما الخلاف بينهما في اللفظ الدال على المشبه به المطلق على المشبه  
 هل يشترط فيه أن يكون مركبا أولا يشترط فيه ذلك ذهب الى الاقل السيد والى  
 الثانى السعد فتحوا ذلك على هدى يجوز أن يكون من قبيل الاستعارة التمثيلية  
 التبعية على مذهب السعد لا السيد وفي المقام كلام مذكور في الحاشية ( قوله  
 لا تدرى الخ ) من ذكر السبب بعد السبب أى أن سبب التردد المذكور هو أنك  
 لا تدرى أى ما جرى بالحاء المهملة أى أولى وأى هنا يحتمل أن تكون موصولة  
 أو استفهامية كما هو ظاهر وفي المقام كلام من فسد ذكرته في الحاشية فإن قلت  
 ان الجازا للمركب قد يكون استعارة مكنية كما تقدم حتى عند الخطيب كالجواز

نحو انى أراك تقدم رجلا  
 وتؤخر أخرى أى تتردد  
 فى الاقدام والاجتماع لا تدرى  
 ايها الجري



المفرد فهي عنده تشبيه المركب بالمركب المضمر في النفس وما ذكره المصنف من تعريفه بقوله وهو المركب الخ لا يشمل مكنيته لأنها عنده ليست من قبيل اللفظ أصلاً كما علت قلت لعل المصنف فرض الكلام في الاستعارة التصريحية فقط لكونها المتفق عليها بالمعنى الذي قاله نظير ما تقدم في الجواز المفرد ولا يكونها الواقعة بكثرة في الكلام البليغ ولهذا لم يصرح بالتمثيل لها ولذا قال المصنف في حواشيه كما أن الاستعارة المصرحة قد تكون مركبة يجوز أن تكون الاستعارة المكنية أيضاً مركبة ولا مانع من ذلك عقلاً لكنهم لم يذكروه وفي وقوعه في الكلام يعني البليغ تردد ثم كتب على حاشية هذه الحاشية نظرت بعد حين من الدهر بوقوعه في كتاب الله تعالى على ما ذكره العلامة التفتازاني في قوله تعالى أفن حق عليه كلمة العذاب في سورة تنزيل اه والمراد بكلمة العذاب قوله تعالى لا بليس لاملأن جهنم منك ومن تبعك منهم أجمعين وقوله تعالى لاملأن جهنم منكم أجمعين وحاصل تقريرها فيها كما يستفاد من كلام السعد في حاشيته على الكشف أن تقول شبه هيئة استحقاقهم العذاب وهم في الدنيا بمهيئة دخولهم النار وهم في الآخرة ثم ذكر اللفظ الدال على المشبه وطوى اللفظ الدال على المشبه به ورمز اليه على طريق التخيل بقوله أفأنت تنقذ من في النار لانه من ملائمت المشبه به فهو القرينة وفيه استعارة بتحقيقية تصرحية فانه شبه بذل النبي صلى الله عليه وسلم جهدهم في دعائهم الى الايمان بانقاذهم من النيران الذي هو من ملائمت دخولهم النار واستعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه واشتق من الانقاذ تنقذ بمعنى تبذل جهداً فصارت قرينة الاستعارة بالكناية هنا استعارة بتحقيقية كما في نقض العهد على ما هو مذهب صاحب الكشف الزمخشري قال السعد في الحاشية المذكورة وأما ما ذهب اليه من أن النار مجاز عن الكفر المفضى اليها والانقاذ ترشيع لهذا المجاز أو الانقاذ مجاز عن الدعاء الى الايمان والطاعة فهو نازل الدرجة بالنسبة الى ما قلنا اه والظاهر أن من في الآية شرطية وأصل الآية من حق عليه كلمة العذاب فأنت تنقذهم دخل عليها همزة الانكار والفاء الجزاء ثم دخلت الفاء في أولها اللطف على محذوف دل عليه الكلام تقديره أنت مالك أمرهم فمن حق عليه كلمة العذاب فأنت تنقذهم وكررت الهمزة في الجزاء لتأكيد الانكار ووضع من في النار موضع الضمير لذلك هذا ما عليه الزمخشري وظلّفه غيره والحاصل أن ما ذكر من تقدير جملة بين الهمزة والفاء مبني على مذهب الزمخشري في مثل ذلك وتابعه جماعة والذي رجحه في المعنى أن الفاء مؤخره من تقديم لاستحقاق

الهمزة المدارة فقال اذا كانت الهمزة في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بـ  
 قدمت على العاطف تنبيهاً على أصلها في التصدير ثم قال وخالف في ذلك جماعة  
 أولهم الرمنشيري فزعموا أن الهمزة في تلك المواضع في محلها الأصلي وأن العطف  
 على جملة مقدرة بينها وبين العاطف ثم قال ويضعف قولهم ما فيه من التكلف وأنه  
 غير مطرد إلى آخر ما قاله قال السمين وعلى القول بكونها شرطية يترتب على قول  
 الرمنشيري وقول الجمهور مسئلة وهي أنه على رأى الجمهور يكون قد اجتمع شرط  
 واستفهام وفيه خلاف بين سيبويه ويونس هل الجملة الأخيرة جواب الاستفهام  
 وهو قول يونس أو جواب الشرط وهو قول سيبويه وأما على قول الرمنشيري فلم  
 يجمع شرط واستفهام إذا دأب الاستفهام عنده داخلة على جملة محذوفة عطف  
 عليها جملة الشرط ولم تدخل على جملة الشرط اه قال القرطبي كان النبي صلى  
 الله عليه وسلم يحصر على إيمان قوم وقد سبق لهم من الله الشقاوة فنزلت هذه  
 الآية قال ابن عباس يريد أبا لهب وولده ومن تخلف من عشيرة النبي صلى الله عليه  
 وسلم عن الإيمان اه فتأمل (قوله العقد الثاني في تحقيق معنى الاستمارة  
 بالكناية) يعنى في اثباته على الوجه الحق عند كل قائل (قوله انفتت كلمة القوم)  
 ان قلت ان فاعل الاتفاق لا بد وأن يكون متعدداً وعاقلاً وما هنالك كذلك أجيب  
 بأن الإضافة للاستغراق المجوعى والاسناد مجاز عقلي فالمراد اتفقوا في كلماتهم  
 (قوله على أنه) أى الحال والشان المفسر بما بعده وقوله اذا شبه أى تشبيهاً مضمراً  
 في النفس بشرية قوله من غير تصريح الخ وقوله من اركان التشبيه وهى أربعة مشبه  
 وشبه به واداة تشبيه ووجه شبه وقوله ودل عليه بذلك وما يخص المشبه به الخ  
 ظاهره أن الضمير في عليه عائد على ذلك التشبيه المضمرة في النفس وعليه الاشكال  
 والجواب المذكور ان في الحاشية ويحتمل عوده على الآخر في قوله اذا شبه امر بآخر  
 وعليه يكون في كلامه اظهاري مقام الاضمار والاصل ودل عليه بذلك وما يخصه  
 فتأمل وقوله بذلك كما أى لفظ كالاعطاف يخص باعتبار معناه لأن الذكر انما يتعلق  
 بالالفاظ والمختص انما هو المعنى قال الشيخ الصبان وفي قول المصنف بذلك كما يخص  
 المشبه به قصوره لانه لا يشمل المكنية التي قرينتها حالية اه فتأمل (قوله كان  
 هناك) أى في الكلام استمارة الخ وهذا جواب اذا وقوله استمارة بالكناية أى  
 واستمارة تخيلية لكنه ترك التنصيص عليها لكونه ليس بصددها الآن اذ قد  
 تعرض لها في العقد الثالث وفي المقام أبحاث ذكرتها مع أجوبتها في الحاشية  
 (قوله لكن اضطربت أقوالهم) مراده بالاضطراب الاختلاف لانه المقابل

(العقد الثاني) في تحقيق  
 معنى الاستمارة بالكناية  
 انفتت كلمة القوم على أنه اذا  
 شبه امر بآخر من غير تصريح  
 بشئ من اركان التشبيه سوى  
 المشبه ودل عليه بذلك  
 ما يخص المشبه به كان هناك  
 استمارة بالكناية لكن  
 اضطربت أقوالهم

للافتقار المتقدم والاسناد مجاز عقلي - يعنى اختلفوا فى أقوالهم فى تعيين المعنى الذى يطلق عليه لفظ استعارة بالكناية وهذه الاقوال ترجع الى ثلاثة كما يؤخذ من تتبع كلامه الا ترى وقد عقد لكل منها فريدة (قوله ولتعرض لها) أى للاقوال أو الاستعارة بالكناية والمآل واحد قال الشيخ البيهقي - وهذه اللام لام الامر ثم يحتمل أن يكون هذا التركيب مستعملا فى معناه الانشاء ونكتة الامر لنفسه حينئذ شدة الاعتناء ببيان الاقوال فى الاستعارة بالكناية ويحتمل أنه بمعنى الخبر أى تعرض اهـ ~~لكن~~ حزم لام الامر لعل المتكلم وهما المضارع المبذوب بالهمزة والمبذوب بالنون وان كان جائزا فى السعة قليل وهى بخلاف لا الناهية فانها لا تنجز فعلى المتكلم وما ورد مما يخالفه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه لانرا ولا تطما كما ذكره الاشعري ومواده (قوله فى ثلاث فرائد) بحذف التاء وفى بعض النسخ اثباتها وهو خطأ كما بينته فى الحاشية (قوله مذيلة) بالنصب حال من ثلاث فرائد وبالجزء صفة لفرائد وبالرفع خبر لمخذوف ومراده التذييل المجازى وهو اللاحق أى ملحقة بفريدة أخرى لا الحقيقى - وهو تطويل الذيل فيه ~~كون~~ فى كلامه استعارة تصريحية تبعية وقوله لبيان أنه هل يجب الخ أى لبيان جواب هذا السؤال واستعرفه ان شاء الله تعالى فى الفريدة الرابعة (قوله أم لا) قال الشيخ الصبان حق العبارة أن تبدل أم بأو وتبدل هل بالهمزة لأن أم هنا متعينة لكونها متصلة والمتصلة لا تستعمل مع هل الا شذوذا كذا فى المحشى والزيارى وغيرهما أقول وقع مثل هذا التركيب فى عبارة المحقق التفتازانى فى المطول والمختصر فقال المحقق عبد الحكيم ماضى قوله أم لا منقطعة كأن المترددا تنقل من الاستفهام عن حكم الى الاستفهام عن حكم آخر فى الرضى قال سيبويه أم فى قولك أزيد عندك أم لا منقطعة كأن ظن السائل أن زيدا عنده فاستفهم ثم أدركه مثل ذلك الظن فى أنه ليس عنده فقال أم لا وانما عدها منقطعة لانه لو سكت على قوله أزيد عندك لعلم المخاطب أنه يريد أم هو عندك أم ليس عندك فلا بد أن يكون لقولك أم لا فائدة متجددة وهى تغير ظن كونه عنده الى ظن أنه ليس عنده وهذا اضراب ٥٢ واذا كانت منقطعة جاز استعمالها مع هل فانها تستعمل مع جميع كلمات الاستفهام فافهم فانه قد زل فيه الاقدام اهـ والمتصلة هى الواقعة بعد همز التسوية نحو سواء عليهم أن تذرهم أم لم تذرهم وكقوله

ولست أبالى بعد فقدى مالكا \* أموتى ناء أم هو الا ن واقع

أو بعد همزة يطلب بها أو بأم تعيين أحد الشئيين لحكم معلوم الثبوت نحو أزيد عندك

ولتعرض لها فى ثلاث  
فرائد مذيلة بفريدة أخرى  
ليان أنه هل يجب أن يكون  
المشبه فى الاستعارة بالكناية  
مذكورا بلفظه الموضوع له  
أم لا

أم عمرو ولهذا يجب بزيد أو عمرو ولا بنم أولاً والمنقطعة هي الخالية عما ذكر  
ولا يفارقها معنى الاضراب ثم قد تقتضى معه استقفاها ما حقيقياً أو انكارها وقد  
لا تقتضى استقفاها ما أصلاً فأم المتصلة انما تعطف عند طلب التصور وذلك لا يكون  
ببل لانها القلب التصديق فقط بخلاف المنقطعة فانها تعطف عند كل من الطرفين ٥١  
رحم الله تعالى (قوله الفريدة الاولى) أى من الفرائد الاربعة وقد ذكر في هذه  
الفريدة مذهب السلف من أهل البيان وقدّمه على غيره لكونه هو المختار كما  
قال بعد (قوله ذهب السلف) المراد بالسلف هنا ما عدا السكاكي والخطيب  
عن تقدم على المصنف من العلماء كعبد القاهر الجرجاني لا ما يعمهما بهرينة أنه  
سيفرر لهما مذهبين آخرين وقوله الى أن الاستعارة بالكناية وفي بعض النسخ  
الى أن المستعار بالكناية وعليه فالمراد بالمستعار الاستعارة لانها المحدث عنها فيما  
سبق ولانها المتفق عليها بين ارباب المذاهب بخلاف المستعار لان المكينة عند  
الخطيب التشبيه المضمر في النفس فهو لا يثبت مستعاراً بالكناية فالنسخة الاولى  
أولى (قوله لفظ المشبه به) أى اللفظ الدال على المشبه به فالأضافة من اضافة  
الدال الى المدلول وذلك كالسبع في قولك أظفار المنية ثبت بفلان وقوله المستعار  
صفة للفظ ولا يصح الجزر على أنه صفة المشبه به لان الاستعارة من وظائف الالفاظ  
والتشبيه من وظائف المعاني وقوله في النفس متعلق بالمستعار يعنى لم يصرح به  
في الكلام وقال العلامة الصبان تنازعه كل من المستعار والمشبه انتهى وقوله  
الرموز صفة ثانية للفظ وقوله لازمه أى لازم معناه فهو على حذف مضاف لان  
من المعلوم أن اللازم للمعنى لللفظ وقوله من غير تقدير حال من نائب فاعل المستعار  
وقوله في نظم الكلام أى تركيبه وانما اشترط عدم تقديره لانه لو قدر فيه لكان  
تقديره منافياً للاستعارة بالكناية لانها أبدأ لا يصرح فيها باسم المشبه به والازم  
الجمع فيها بين الطرفين لان المقدّر كالتأنيب فكانه مصرح به والحاصل أن  
الاستعارة بالكناية عند السلف لفظ المشبه به المستعار للمشبه في النفس الرموز  
اليه بذكر لازمه الدال عليه من غير تقدير في نظم الكلام فالمقصود بقولنا أظفار  
المنية تثبيت بفلان استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع  
في قولنا رأيت أسداً في الحمام الا أنالم نصرح بذكر المستعار أعنى لفظ السبع بل  
ذكرنا لازمه ومن الاستعارة بالكناية الشجاع يفترس أقرانه وقس (قوله وذم  
اللازم الخ) جملة مستأنفة استثنافاً يابياً واقعة جواب سؤال مقدّر كأنه قيل  
كيف لا يكون لفظ المشبه به مقدراً في نظم الكلام وذكرنا لازم قرينة دلالة على

(الفريدة الاولى) ذهب  
السلف الى أن الاستعارة  
بالكناية لفظ المشبه به المستعار  
للمشبه في النفس الرموز  
اليه بذكر لازمه من غير تقدير  
في نظم الكلام وذكرنا لازم  
قرينة على قصده من عرض  
الكلام

تقديره فيه فأجاب بأن ذكر اللاحق قرينة على قصده لكن من عرض الكلام أى  
جانبه وقوته لا من جوهره ولا من ملاحظته مقدرا لأنه كالتأنيب والفرض أنه غير  
ثابت أصلا إذ لو ثبت ولو بالتقدير لم تصح الاستعارة إذ لا يجمع فيها بين الطرفين  
والحاصل أن اللازم المذكور قرينة على قصد لفظ المشبه به من قوة الكلام لأن  
لللازم اشعارا بالمازوم لا من جوهره لعدم وضعه له ولا من ملاحظته مقدرا كما  
علمت وقوله على قصده مصدر مضاف للمفعول أى قصد المتكلم إياه أى المستعار  
كلفظ السبع في المثال المتقدم وقوله من عرض الكلام بضم فسكون أو بضمين  
وكيفية جريانها عند السلف أن تقول في المثال المتقدم شبهت النية بالسبع  
الحقيقي بتجملع الاعتبار للتفوس في كل واحد أدى دخولها في جنسه واستعير لفظ  
المشبه به للمشبه وظهورى ورجز اليه بشئ من لوازمه وهو الاطفال واثباتها للنية  
قرينة عندهم مانعة من ارادة الحيوان المفترس الذى استعير ملد عليه وهو  
السبع الموت كما علمت قدس (قوله وحينئذ) أى حين اذهب السلف الى هذا  
وقوله وجه مبتدأ أخبره قوله ظاهر وقوله تسميتها الضمير راجع الى الاستعارة بالكناية  
على ما في بعض النسخ وأما البعض الذى فيه المستعار بالكناية فالضمير راجع اليه  
واشتماعا على أنه بمعنى الاستعارة كما تقدم أو باعتبار المفعول الثانى وقوله استعارة  
بالكناية البناء للمصاحبة أى استعارة مصاحبة للكناية وقوله أو مكنية أى  
استعارة مكنية لأن الاسم هو المجموع لا مجرد المكنية فيقدر في المعطوف لفظ  
استعارة بقرينة ذكره في الاسم الاول فيكون العطف على استعارة بالكناية  
ولا يخفى أن المقدر لقرينة في قوة المذكور صراحة فلا يرد على المصنف أنه حذف  
جزء العلم في غير مواقع جواز حذفه ولا يصح عطف مكنية على بالكناية فتسحب  
الاستعارة عليه من حيث العطف لئلا يلزم العطف على جزء الاسم مع أنه ممنوع  
أفاده الصبان مع زيادة من غيره كالعصام (قوله ظاهر) أما الكناية فلا نه لم  
يصرح بالاستعارة بل دل عليه بذلك لازمه والكناية في اللغة الخفاء وأما الاستعارة  
فلا لفظ المشبه به استعمل في المشبه الذى هو غير ما وضع له لعلاقة المشابهة وقوله  
واليه الخ الضمير عائدا على مذهب السلف وتقديم الجار والمجرور لإفادة الحصر  
والقصر وهو من قصر الموصوف على الصفة فان المعنى قصر ذهاب صاحب  
الكشاف على كونه في مذهب السلف لكن هذا القصر اضافى أى بالنسبة الى  
ما عدا هذا المذهب من المذاهب فى الاستعارة بالكناية وقوله وهو أى ما ذهب  
اليه السلف المختار أى عند الجمهور لا يقال المناسب له التفريع بالقضاء لأن

وحيث وجه تسميتها استعارة  
بالكناية أو مكنية ظاهر  
والذهاب صاحب الكشاف  
وهو المختار

ما سبق من ظهور وجه التسمية وذهاب صاحب الكشف له يستلزم كونه المختار  
لأننا نقول ترك التفرع يشعر بتكثير جهة الاختيار بخلاف التفرع فإنه يشعر بأن  
جهة اختياره ما سبق فقط مع أنه ليس كذلك لأن من وجوه الاختيار أن الاستعارة  
المقصودة لذاتها تكون حينئذ أقرب إلى الضبط لأنها كلها لفظ المشبه به المستعمل  
في المشبه غاية أنه في التصريحية استعملت في النطق والتلفظ وفي المكنية  
استعملت في النفس (قوله الفريدة الثانية) أي في المكنية على مذهب السكاكي  
وفي رد التبعية إليها وفي الرد عليه في الموضعين وفي المقام كلام مذكور في الحاشية  
(قوله يشعر) أي يدل ظاهر الخ وانما عبر بظاهر لأن كلامه في كتبه ليس ناصفاً قاله  
المصنف ولعل جمعه بين يشعر وظاهر للتأكيد وقوله بأنها أي الاستعارة بالكناية  
الذكورة فيما تقدم والجائر والمجور مرتبط يشعر وقوله لفظ المشبه كالمنية في أنشئت  
المنية أظفارها بفلان وقوله المستعمل بالرفع ههنا لفظ وقوله في المشبه به وهو  
السبع في هذا المثال (قوله بادعاء أنه عينه) حال من المشبه به والباء للملابسة  
أي متلبساً بادعاء أن المشبه عينه والمعنى أنها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به  
المنية أي أن المشبه عينه بقرينة إثبات لازم المشبه به للمنية في المثال المتقدم  
مراد بها السبع بادعاء السبعية لها وإنكار أن تكون شيئاً آخر غير السبع الادعاء أي  
والقرينة على هذا الادعاء إضافة الألفاظ التي هي من خواص السبع إليها وكيفية  
جزائها عند السكاكي في المثال المتقدم أن تقول شبه الموت الحقيقي بالسبع  
الحقيقي وادعى أنه عينه واستعمل لفظ المنية من الموت الحقيقي أعني المجرد عن  
الادعاء للسبع الادعاء أي وهو الموت المتحد بالسبع ادعاء ويدل على هذا الإجراء  
قول المصنف لفظ المشبه المستعمل الخ لأن الاستعارة تطلق على الاستعمال أيضاً  
كما تقدم والقرينة في هذا المثال عنده لفظ الألفاظ المتضاف للمنية وهي مانعة من  
إرادة المعنى الحقيقي للمنية وهو الموت لأنها عنده دالة على أن المشبه مستعمل  
في المشبه به بادعاء أنه عينه (قوله واختار) أي السكاكي رد التبعية إليها فيكون  
هذا الرد مذهبه وواجباً عنده على ما تقدم وقوله إليها أي إلى المكنية وقوله  
يجعل الخ لما ارتكب المصنف التسامح في قوله واختار الخ يتعالى القوم بين المراد بقوله  
يجعل الخ فالباء لتصوير الرد وقوله يجعل قرينتها أي قرينة التبعية وقوله وجعلها  
أي نفس التبعية وقوله قرينتها أي قرينة الاستعارة بالكناية وفي المقام كلام شريف  
مذكور في الحاشية (قوله على عكس) متعلق بمحذوف أي جعلها جارية على عكس  
أي على خلاف ما ذكره القوم وقوله في مثل الخ متعلق بذكر يعني في نطق الحال

(الفريدة الثانية) يشعر  
بظاهر كلام السكاكي بأنها  
لفظ المشبه المستعمل  
في المشبه به بادعاء أنه عينه  
واختار رد التبعية إليها لجعل  
قرينتها استعارة بالكناية  
وجعلها قرينتها على عكس  
ما ذكره القوم في مثل نطق  
الحال من أن نطق استعارة  
لذلك والحال قرينة لها

ومثلها من كل تركيب كان فيه استعارة تبعية وقوله من أن نطق الح بيان لقوله  
 ما ذكره القوم الخ وقوله استعارة خبر أن أى من أن هذا اللفظ استعارة الخ وقوله  
 والحال قرينة أى تلك الاستعارة مستعملة في حقيقة ما قاله القوم يقولون شبهت  
 الدلالة بالنطق واستعير النطق للدلالة واشتق من النطق الذى بمعنى الدلالة لنطق بمعنى  
 دل على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية والحال قرينة والسكاكى يقول شبهت  
 الحال بإنسان ذى نطق واستعيرت الحال له أى استعملت فيه ونطق قرينة مستعملة  
 في معنى مجازى وكيفية اجراء الاستعارة فيها عنده أن تقول كما يؤخذ مما سياتى  
 شبه النطق المتوهم بالنطق المحقق واستعير اللفظ الدال على المشبه للمشبه واشتق  
 منه نطق نظائرها وقد علت مما تقدم أن على اختيار الرتبة قليل الاقسام وفى  
 المقام أمجا شذ كرتهم مع أجوبتها فى الحاشية (قوله ويرد) أمان الردا والورود  
 فعلى الاول هو بفتح اليا وضم الراء ونشديد الدال وعلى الثانى بفتح اليا وكسر  
 الراء وتحفيف الدال وعلى كل فالصاعل قوله أن لفظ المشبه الخ الآن الاسناد  
 على الاول مجازى ويحتمل على الاول أن يكون مبني للمجهول فيكون بضم  
 اليا وفتح الراء وحذفت التاء من أن لأن حذف حرف الجر مطرد مع أن كأن وقوله  
 ويرد على أى على السكاكى أى على الامرين الذين قالهما فيما تقدم وهما تفسيره  
 الاستعارة المكنتية بأنهم لفظ المشبه الخ واختياره رداً لتبعية الى المكنتية وهذا الرد  
 او الورود على سبيل الالف والنشر المرتب لأن قوله أن لفظ المشبه الخ راجع لقوله بأنها  
 لفظ المشبه الخ وقوله بعد وهو قد صرح الخ راجع لقوله واختار الخ وقوله لفظ المشبه  
 كلفظ المنية فى المثال المتقدم (قوله أن لفظ المشبه الى قوله فلا يكون استعارة)  
 حاصله قياس من الشبكل الثانى ذكر المصنف صغراء وأشار لنتيجته وحذف كبراه  
 ودليل الأخرى والكبرى فأما صغراء فقوله لفظ المشبه لم يستعمل الا فى معناه  
 ودليلها أن تقول لا قطع بأن المراد بالمنية الموت لا السبع الحقيقى لأنه خلاف  
 الواقع وادعاء اتحاد الموت مع السبع لا يوجب استعمال اللفظ فى غير ما وضع له لانه  
 خارج عن معنى المنية لا جرد ادخل فيه وأما كبراه فهي أن تقول فيها ولا شئ من  
 الاستعارة يستعمل فى معناه ودليلها أن السكاكى نفسه فسر الاستعارة بأن يذكر  
 أحد طرفى التشبيه ويراد به الطرف الآخر وجعلها قسمين المجاز اللغوى والمفسر  
 بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له وأما النتيجة فقد أشار لها بقوله فلا يكون  
 استعارة والمغمى فى يكون عائداً على لفظ المشبه فى صورة الاستعارة بالكناية ونظم  
 القياس هكذا لفظ المشبه لم يستعمل الا فى معناه ولا شئ من الاستعارة يستعمل

ويرد على أن لفظ المشبه  
 لم يستعمل الا فى معناه



في معناه فالنتيجة لا شيء من لفظ المشبهة باستعارة هذا وقد دفع المحصام في رسالته  
 الفارسية هذا الايراد الذي ذكره المصنف بقوله ويرد عليه أن لفظ المشبه لم  
 يستعمل الا في معناه الخ وحاصل ما قاله فيها بايضاح كما يستفاد من الصبان  
 واليونسي أنه كما أفصح به كلام السكاكي ليس المراد أن المنية مثلا مستعملة  
 في مجزء الموت حتى تكون مستعملة في معناها الحقيقي ولا في السبع الحقيقي حتى  
 يكون الكلام مخالفا للواقع بل في الموت المتحد بالسبع أي المرادف له ادعاء وتخيلا  
 على أن هذا الوصف جزء من المستعمل فيه فيكون لفظ المشبهة مستعملا  
 في المشبه به الادعاء وهو الموت المتحد بالسبع ادعاء وهذا المعنى غير المعنى الذي  
 وضعت له المنية لانها انما وضعت للموت المجرد عن الوصف بالانحد بالسبع وفرد  
 ما بين المقامين لان الشيء مع غيره غيره في نفسه اه قال الصبان في رسالته بعد  
 أن ذكر فيها مثل ما هنا ولا ينافي ذلك قوله أي السكاكي فالمنية مراد بها السبع  
 لان مراده السبع الذي هو عين الموت ادعاء بدليل قوله بادعاء أن الموت عين السبع  
 فهو يسمى سبعا كما يسمى منية والحاصل أن المراد بالمشبهة به الذي استعمل فيه  
 لفظ المشبه هو المشبه به الادعاء لا الحقيقي فانه متروك غير مراد وأن المراد بالمنية  
 الموت الموصوف بالانحد بالسبع ادعاء لا مطلق الموت ولا شك أن هذا لم يوضع له  
 لفظ المنية بل لمطلق الموت فيكون هو المستعار منه والموت الموصوف بما مر هو  
 المستعار له اه رحمه الله تعالى وحسنه ظهر تسمية لفظ المشبهة المستعمل في المشبه به  
 ادعاء استعارة عند السكاكي خلافا للمصنف ومن تبعه (قوله فلا يكون استعارة)  
 ولو سلم أنه استعارة فالتمسية بالكناية أو ممكنة غير ظاهرة كما قاله العصام وقد  
 وجهتها في الحاشية بما يقتضي ظهورها (قوله وهو) أي السكاكي فقد صرح  
 أي في كتابه المفتاح بأن الخ والانصب بقوله السابق أن لفظ المشبه الخ أن يقول هنا  
 وأنه قد صرح الخ وقوله بأن نطق أي في قولك نطق الحال بكذا والمراد لفظ نطق  
 من نطقت لان التاء علامة للتأنيث فلا دخل لها في الاستعارة وقوله مستعار  
 للامر الوهمي أي وهو نطق المتوهم كما ستعلم ذلك في القرينة الثالثة في العقد  
 الثالث وقوله فيكون أي نطق استعار في الفعل ضرورة أنه مجاز علاقته المشابهة  
 (قوله والاستعارة) الاظهر أنه بالنصب ليعلم أنه مصرح بأن الاستعارة في الفعل  
 تبعية ليكون هذا أتم في الالزام عليه ويحتمل أن يكون بالرفع مبتدأ وما بعده خبره  
 وحسنه فيكون المجموع دليلا من الشكل الاول يحصل به الالزام على السكاكي أيضا  
 ونظمه هكذا نطق استعارة في الفعل والاستعارة في الفعل لا تكون الاتبعية فتنتجته

فلا يكون استعارة وهو قد  
 صرح بأن نطق مستعار  
 للأمر الوهمي فتكون  
 استعارة والاستعارة في الفعل  
 لا تكون الاتبعية فيلزمه  
 القول بالبعية

نظقت لا يكون الاستعارة تبعية وقد أشار الى الصغرى بقوله فيكون استعارة المفترع  
على وهو قد صرح الخ والى الكبرى بقوله والاستعارة فى الفعل لا تكون الاتبعية  
وحذف النتيجة للعلم بها وقد علمنا وقوله لا تكون الاتبعية أى عنده كالقوم وقوله  
فيلزمه القول بالتبعية مفترع على ما قبله يعنى فلم يكن ما ذهب اليه السكاكى من  
اختياره رداً للتبعية الى الممكنة مغنيا عما ذكره غيره من تقسيم الاستعارة الى التبعية  
وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالتبعية وفى المقام كلام ذكرته فى الحاشية  
هذا وقد أجيب عن هذا الايراد الذى أورد على السكاكى فى اختياره رداً للتبعية الى  
الممكنة بأجوبة تركتها خوف الاطالة ولما ورد عليهم من المناقشات (قوله الفريدة  
الثالثة) أى فى الاستعارة بالكناية على مذهب الخطيب (قوله ذهب الخطيب)  
أى خطيب دمشق الشام واسمه محمد بن عبد الرحمن القزوينى ولقبه جلال الدين  
وقوله الى أنها التشبيه الخال فى التشبيه للعهد التوعى والمعهود التشبيه المفهوم من  
قوله فى العهد الثانى اذا شبه أمرين خال وتفرع على تفسير الخطيب الاستعارة  
بالكناية أن كلاماً من المشبه والمشبه به مستعمل فى معناه الحقيقى وكيفية اجراء  
الاستعارة على مذهبه أن تقول فى المثال المتقدم شبهت الزينة بالسبع تشبيها مضمر  
فى النفس مر موزا اليه بشئ من لوازمه وهو الانطافار واثباتها للمنية قرينة عنده  
(قوله وحينئذ) أى حين اذ ذهب الخطيب الى أنها التشبيه المضمرة فى النفس وقوله  
لا وجه لتسميتها استعارة بل هى تسمية خالية عن المناسبة لان الاستعارة اللفظ  
المستعمل فى غير ما وضع له للعلاقة المشابهة أو استعمال اللفظ الذى كور التشبيه ليس  
كذلك بل هو فعل من أفعال النفس وهو غير الاستعمال لانه يكون بعد التشبيه قال  
بعضهم ويمكن التماس وجه لتسميتها استعارة بأن يقال انما سمى التشبيه المذكور  
استعارة لانه مبنى الاستعارة بالمعنيين فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم المسبب على  
السبب لان التشبيه سبب فى استعارة لفظ الى آخر اه لكن ينافى هذا ما صرح به غير  
واحد من أن اطلاقها على التشبيه فى مذهب الخطيب من الاشتراك اللفظى ويمكن  
التوفيق بأن التسمية كانت مجازاً صارت حقيقة عرفية قال الشيخ الصبان  
بعد أن نقل مثل ما ذكرنا من وجه التشبيه سبباً تساهل اه أقول لعل  
وجه التساهل أن هذا التشبيه الذى قال به الخطيب ليس سبباً حقيقة للاستعارة  
لان السبب متى وجد وجد مسببه وما هنا ليس كذلك وانما قال تساهل ولم يقل  
غير صحيح لكفاية وجود المسبب ولو عند غير الخطيب فهو موجود فى الجملة قنامل  
وانما أثبت المصنف المضمرة فى تسميتها مع كونه راجعاً الى التشبيه اتماماً لمفعول

(الفريدة الثالثة) ذهب  
الخطيب الى أنها التشبيه  
المضمرة فى النفس وحينئذ  
لا وجه لتسميتها استعارة

الثاني أو لكون هذا التشبيه يسمى عند الخطيب استعارة ثم انه يفهم من كلام المصنف أن لتسميتها بالكناية أو ممكنية وجهها حيث لم يفهم وهو كذلك لأنه لم يصرح بتشبيه بل أشير إليه بذكر لازم المشبه به فهو متلبس بالكناية بالمعنى الآخرى وهو الخفاء وفي المقام بحث ذكرته مع جوابه في الحاشية وقد اعترض على الخطيب أيضا بأنه يتجه أن ذكر لازم المشبه به كما يرخص إلى التشبيه يرخص إلى الاستعارة والاستعارة أبلغ فلا وجه للعدول عما حققه القوم من الاستعارة اه وقد وجهه بعضهم ونقله اليوناني عنه فارجع اليه ان شئت وقد ذكرت في الحاشية توجيه آخر لهذا المذهب أى مذهب الخطيب في انفراده عن مذهب القوم وتوجيها أيضا للمذهب السكاكي في انفراده عن مذهبهم هذا وقد بقي مذهب رابع للعصام في الاستعارة بالكناية ذكرته في الحاشية الكبرى فانظره ان أردت (قوله الفريدة الرابعة) أى فى أنه هل يجب فى صورة الاستعارة بالكناية ذكر المشبه بلفظه الموضوع له أم لا ومضمون هذه الفريدة يجرى فى المذهب الثلاثة ولذا جعلها ذيلها (قوله لاشبهة) يعنى لاشك ولا تردد وقوله فى صورة الاستعارة يعنى فى التركيب الذى تضمن الاستعارة بالكناية واشتمل عليها قال بعضهم والاولى حذف لفظ صورة هنا وفيما بعد لا يهاهم صورة معينة اه وقوله لا يكون مذكورا بلفظ المشبه به لانه لو كان مذكورا بلفظه لكانت نصريحية والتالى باطل فالقدم مثله فثبت نقيضه وهو لا يكون مذكورا بلفظ المشبه به وهو المدعى أما الملازمة فبديهية وأما بطلان التالى فلان الفرض كون الاستعارة ممكنية والمراد بالمشبه به المشبه به فى التشبيه الذى هو مدار الاستعارة بالكناية والافيجوز أن يكون مذكورا بلفظ المشبه به فى تشبيه آخر كما يدل عليه كلامه الآتى فان ما غشى الانسان فى الآية الآتية مذكورا بلفظ المشبه به وهو اللباس لكن فى تشبيه الاستعارة المصرحة لا الممكنية وقوله كما هو فى صورة الخ راجع للمتنقى وهو كونه مذكورا بلفظ المشبه به (قوله وانما الكلام) أى الشبهة وكان المناسب لما تقدم التعبير بها وقوله فى وجوب ذكره أى فى صورة الاستعارة بالكناية يعنى وعدم وجوبه ففيه اكتماء وقوله والحق هو الحكم المطابق للواقع واعترض على المصنف بأن قوله والحق الخ يقتضى وقوع خلاف فى ذلك وليس كذلك لانه لا يعلم وقوع خلاف فيه قال العلامة الصبان وأجب عن المصنف بأن المراد وانما التردد عندى فى وجوب الخ والحق من الاحتمالين عندى عدم الوجوب فهو بيان لحال تردد المصنف ومنشأ ترده قول السعدى فى شرح التلخيص الذى يلوح من كلام القوم فى هذه الآية أن فى لباس الجوع والخوف

(الفريدة الرابعة) لاشبهة  
فى أن المشبه فى صورة الاستعارة  
بالكناية لا يكون مذكورا  
بلفظ المشبه به كما هو فى صورة  
الاستعارة المصرحة وانما  
الكلام فى وجوب ذكره  
بلفظه الموضوع له والحق عدم  
الوجوب

استعارتين احدهما تصريحية والاخرى مكنية اه فان فيه اشارة الى أن  
المسئلة ليست منصوصة صريحا للمتقدمين واذا كانت كذلك كان فيه احتمال  
لكن الحق الذي قوى في نفس المصنف عدم الوجوب كما يدل عليه قول السعد  
المذكور اه رحمه الله وقوله لجواز أن يشبه الخ كان الانسب بما قبله والاعم  
أن يقول لجواز أن يذكر بغير لفظه الموضوع له ليشمل ما لو ذكر بلفظ الاستعارة  
كما يمكن أو بلفظ الجواز المرسل كان يستعمل لفظه اللباس فيما غشى الانسان  
بملاحظة علاقة الجواز أو بلفظ الكناية بأن يطلق المألوم وهو اللباس ويراد  
لازمه وهو ما يستربه ومعلوم أن ما غشى الانسان مستور باللباس (قوله  
أن يشبه شئ) كانهافة واصفرار اللون في الآية ويشبه ليس قيدًا كما علمته  
وقوله بأمرين كاللباس والطعم المز البشع في الآية فيشبه أو لا ما غشى الانسان  
باللباس بجميع الاشتغال في كل ويستعار اللباس له أو يستعمل فيه مجازا  
مرسلا أو كناية كما علمت والقرينة هنا اضافة اللباس للجوع ثم يشبه ما غشى  
الانسان المدلول عليه باللباس مرة ثانية بالطعم المز البشع بجميع الكراهية في كل  
ويرمز اليه بشئ من لوازمه وهو الاذاقة على طريق المكنية والاذاقة تخيل  
فقد اجتمعت الاستعارات الثلاث التصريحية والمكنية والتخييلية ان اعتبر  
الاولى تصريحية والاخرى الجواز المرسل معهما أو الكناية على حسب ما نعتبه  
في استعمال اللباس فيما غشى الانسان على ما علمت (قوله ويستعمل) أى  
يستعار وقوله لفظ احدهما أى أحد الأمرين المشبه بهما وهما اللباس والطعم  
المز البشع ولفظ الاحدهما هو اللباس وقوله فيه أى في ذلك الشئ المشبه وهو ما غشى  
الانسان وقوله ويثبت بالبناء للمجهول أى يذكر وهو عطف على يشبه فهو منصوب  
بأن والخبر في له يعود على ذلك الشئ وهو المشبه ويحتمل عوده على قوله لفظ  
أحدهما وهو الانسب وان كان في الحقيقة ما ل الاحتمالين واحدا وانما كان  
أنسب لأن الذى أثبت له شئ أى ذكر معه شئ من لوازم الآخر انما هو لفظ الاحد  
وهو اللباس في الآية وأما على الاحتمال الاول فيحتاج لتقدير مضاف في ضميره بأن  
يقال أى لفظه الدال عليه وقوله من لوازم الآخر من اسم بمعنى بعض نائب فاعل  
يثبت وهذا على النسخة التى ليس فيها لفظ شئ أما التى فيها ذلك فهو نائب فاعل  
ومن حرف ابتداء فيها شأبة تبعض وقوله الآخر أى الاحد الآخر وهو الطعم  
المز البشع والذي من لوازم هذا الآخر فى الآية الاذاقة فان قلت كان على المصنف  
أن يزيد بعد قوله الآخر يستعمل هذا الآخر فيه ليكون مناسبًا بالتفريع بعده

لجواز أن يشبه شئ بأمرين  
ويستعمل لفظ أحدهما فيه  
ويثبت له في لوازم الآخر

اجيب بأنه لم يزد ذلك ليكون كلامه شاملا للممكنية على جميع المذاهب مع الاختصار  
ولذلك لم يقل بعد قوله الآتى ومن حيث الكراهية بالطعم المز البشع ويستعمل لفظ  
الطعم المز البشع فيه (قوله فقد اجتمع المصراحة والممكنية) أى والتحيلية على  
جميع المذاهب وهذا تفريع على قوله لجواز أن يشبه شئ بأمرين الخ لكن كان  
عليه أن يزيد التحيلية كما علمت إلا أن يقال لما لم يتعلق بالتصريح بما غرض تركها  
(قوله مثاله قوله تعالى فأذاقها الله) الضمير للقربة فى الآية قبل وهى قوله تعالى  
وضرب الله مثلا قربة الخ وهو على حذف مضاف أى أهلها وهذا مجاز أيضا إلا أنه  
ليس من الكلمة المستعملة الخ كما تقدم التنبيه عليه وفى المقام كلام مذكور فى  
الحاشية (قوله فانه شبه الخ) هذا تعليل لكون الآية مثالا لما نحن فيه وقوله  
عند الجوع أى والخوف بدليل فأذاقها الله لباس الجوع والخوف وفى بعض النسخ  
عند الجوع والخوف (قوله من أثر الضرر) بيان لما غشى وذلك الأثر هو الخفاقة  
واصفار اللون مثلا وقوله من حيث الاشتغال متعلق بقوله شبه ومن الاستداء  
أى تشبها مبتدأ وناشئا من جهة الاشتغال وهذا وجه الشبه فان اللباس مشتمل  
على اللابس كاشتغال أثر الضرر على من قام به الجوع والخوف وقوله باللباس متعلق  
بقوله شبه وقوله فاستعير له أى لما غشى الإنسان وقوله اسمه أى اسم اللباس  
والإضافة حقيقية على معنى اللام من إضافة الدال للمدلول (قوله ومن حيث  
الخ) أى ويشبه ما غشى الإنسان مرة ثانية بعد استعمال لفظ اللباس فيه من  
حيث الكراهية أى من جهة كون المشابهة هى الكراهية بتخفيف الباء وقوله  
بالطعم متعلق بشبه المقدار وهو بالضم الشئ المطعوم وبالفتح الكيفية الواصلة الى  
القوة الذائقة والمراد هنا الأول بدليل وصفه بالمز البشع أى الكرية والقربة على  
هذا التشبيه ايقاع الاذاقة عليه (قوله فتكون) أى الآية استعارة مصرحة الخ  
أى ذات استعارة مصرحة أى مثله عليها وهى الحقيقية وفى بعض النسخ فتكون  
بالحمية فالضمير راجع الى قوله تعالى فأذاقها الخ المتقدم فى قول المصنف مثاله  
قوله تعالى الخ وفهم بعضهم رجوع الضمير الى اللباس فقال تقرير المصنف الممكنية  
فى الآية ناظر الى مذهب السكاكى اهـ صلبان قال ثم ان هذه الحقيقية محتمل  
أن تكون حسية وأن تكون عقلية لأن المشبه ان كان ما يغشى الإنسان ويتلبس  
به عند الجوع والخوف من انتفاع اللون والخفاقة وتغير الهيئة فحسية وان كان  
ما يغشاه ويتلبس به من ضرر الالم الحاصل عند الجوع والخوف فعقلية وكلام  
المصنف محتمل لهما لأن الإضافة فى قوله من أثر الضرر ان جعلت بيانسة فعقلية وان

فقد اجتمع المصراحة والممكنية  
مثاله قوله تعالى فأذاقها الله  
لباس الجوع والخوف فانه  
شبه ما غشى الإنسان عند  
الجوع من أثر الضرر من  
حيث الاشتغال باللباس  
فاستعير له اسمه ومن حيث  
الكراهية بالطعم المز البشع  
فتكون استعارة مصرحة  
نظرا الى الاول

جعلت لامية واريد بآثره انتفاع اللون ومما معه خسية أفاده الشيرازي ١٥  
 رحمه الله تعالى (قوله وممكنة نظر الى الثاني) قد علمت أن كونها ممكنة يجري  
 على جميع المذاهب لكن جريانها على مذهب السكاكي كما قال العصام صحة تدور  
 على صحة استعارة المستعار فان صحت صم والافلا قال العلامة الصبان عليه أقول  
 يعني أن اللباس مثلا مستعار لا أثر الضرر من حيث الاشتغال استعارة نصريحية  
 فهل يصح أن يستعار ثيابا من معناه الجهازي المذكور للطعم المز البشع الادعائي  
 من حيث الكراهية استعارة بالكناية على مذهب السكاكي ينبغي ذلك على صحة  
 استعارة المستعار فان كانت صحيحة كما يفيد قول جمهور الاصولين والبيانين بأن  
 الجهازي يفي على الجهازي ويكون بمرتبتين ومراتب صم ما ذكره المصنف على مذهب  
 السكاكي أيضا وان كانت غير صحيحة كما يفيد قول الامدي بامتناع بناء الجهازي على  
 الجهازي كما نقله عنه الزركشي في البحر المحيط في الاصول لم يصح هكذا ينبغي تقرير  
 عبارة الشرح لا كما صنع غيرنا لاسيما الغنيمي فقد قرره هذا المحل بما لا ينبغي من  
 وجوه عديدة ١٥ رحمه الله تعالى وقوله وتكون الاذاقة تضيلا ان جرى المصنف  
 على مذهب السلف والخطيب في الاستعارة التخيلية كان في كلامه حذف مضاف  
 أي اثبات الاذاقة وان جرى على مذهب السكاكي لم يحتج لهذا الحذف وفي المقام  
 كلام ذكرته في الحاشية قال العلامة الصبان وعدل الى اذاقها عن اطعمها للاشارة  
 الى أن هذا النوع الذي أصابهم انغودج بالنسبة لما يقع عليهم بعد ذلك لما أن الذوق  
 مقدمة الاكل وأوله وعن كسابها مع أنه المناسب للباس لان الادراك بالذوق  
 يستلزم الادراك باللمس من غير عكس في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف  
 الكسوة ولم يقل طعم الجوع والخوف لان الطعم وان لام الاذاقة مفقوت لما يستفاد  
 من لفظ اللباس من العموم المفيد أن الجوع والخوف عم آثرهما جميع البدن عموم  
 اللباس ١٥ (قوله العقد الثابت في تحقيق قرينة الخ) بين به أن هذا العقد معقود  
 لا مبرين وما صنعه المصنف في غاية الحسن حيث حقق أولا الاستعارة بالكناية  
 ثم حقق قرينتها ثم حقق الزائد على قرينتها فقد عمى اللام فالاهم وتأخير التابع عن  
 متبوعه كما هو الشأن وفي المقام كلام مذكور في الحاشية (قوله وما يذكر)  
 الظاهر أنه معطوف على قرينة ليكون تحقيق مساطا عليه لانه ذكره أيضا على غاية  
 من التحقيق ولفظ ما هذه واقع على الترشيح اذ هو الزائد على قرينة الممكنية وقوله  
 من ملاءمات الخ بيان لما هو بكسر الهمزة وفتحها اذ الملاءمة نسبة بين الطرفين  
 لكن الكسر أولى لحسن قول القائل الخالب يلائم السبع دون العكس لان الخالب

وممكنة نظر الى الثاني  
 وتكون الاذاقة تخيلية  
 (العقد الثالث) في تحقيقه  
 قرينة الاستعارة بالكناية  
 ولما يذكر زيادة عليها من  
 ملاءمات المشبهة في نحو قوله  
 مخالف النسبة تشبث بقلان وفيه  
 حسن فرائد



تابعة والسبع متبوع والانسب جعل التتابع ملائما متبوعه دون العكس وقوله  
 زيادة سال من نائب فاعل يذكّر بتقدير مضاف أى ذازيادة وقوله فى نحو الخ الاحسن  
 انه متعلق بمحذوف صفة تقرينة الاستعارة وما يذكّر رأى الكاتبين فى نحو الخ  
 وقوله محذوف المتبوع محذوف بكم المسموع وفتح اللام من الخلب أى الجرح والتخدر  
 وهو تفر كل سبع طائرا كان أو ماشيا صلتا كان أو غير صلتا وأما الظفر فهو أعم  
 مطلقا من الخلب لانه لما يصد من الطير ولما لا يصد منه وقد أوضحت الكلام على  
 هذا المقام فى الحاشية وقوله نشبت بوذن فرحت فالنشاب أو اثباته تقرينة للمكنية  
 والنشب بمعنى العلوق السلى تراند عليها فهو ترشح والترشح أى المكنية وهو الاظهر  
 أو للتخييلية ان كانت قرينة المكنية تخيلية أو للتحقيقية ان كانت قرينةا تحقيقية  
 على ما سأتى فى كلام المصنف فى الفريدة الخامسة من هذا العقد وأما معنى الطوق  
 المعنوى فلا يخص المشبهة والا فالهوت كذلك (قوله الفريدة الاولى) أى فى أن  
 قرينة المكنية عند السلف والخليفة مستعملة فى حقيقة وانما المجازى اثباتها  
 للمشبه المسمى هذا الاثبات عندهم استعارة تخيلية مطلقا أى سواء لم يكن للمشبه  
 رادف يشبه رادف المشبه به وما اذا كان ولم يشع وما اذا كان وشاع على ما يستضع  
 لك مما بعد وفى عدم انفعال المكنية عن التخييلية والعكس عندهم (قوله ذهب  
 السلف) المراد به هنا ما عدا صاحب الكشف أيضا بدليل أنه عقده فريدة على  
 حدتها فيما سأتى وحينئذ لم يدخل فى ضمير ويحكمون بعد حتى يخرج منه (قوله  
 الى أن الامر الخ) الامر فى كلامه علم اريد به الخصوص وهو ما لا يتم الاستعارة  
 المكنية الا به وهو التخييلية فقط بدليل قوله بعد ويسمونه استعارة تخيلية فاندفع  
 ما يقال ان الامر فى كلامه يشمل المترشح أيضا مع أنه لم ينص عليه السلف فلا يصح  
 نسبة ما ذكره لهم على عمومته وانه لا يتم مع قوله فيما بعد ويسمونه استعارة تخيلية  
 وقوله أثبت للمشبه معنى ذكره كما بينته فى الحاشية وقوله من خواص المشبه به  
 فى موضع الحال من الضمير فى أثبت وقوله مستعمل أى مستعمل لفظه فى كلام  
 المصنف بتقدير مضاف لأن الاستعمال من عوارض اللفاظ (قوله وانما  
 المجازى الاثبات) أى فى اثباته للمشبه فهو مجاز عقلى وهذا القصر من قبيل  
 قصر القلب فقيه رد على من اعتقد أن المجاز فى المثبت أى ليس المجاز الا فى اثبات  
 تلك الخاصة للمشبه لا فى المثبت والظاهر أنه قصر حقيقى لا اضافى (قوله ويسمونه)  
 أى يسمون ذلك الاثبات استعارة يعنون بها المعنى القوي وهو الاخذ وذلك لأن  
 فى الاثبات أخذ ونقل من المشبه به للمشبه والافسحيته استعارة بالمعنى المصطلح

ن (الفريدة الاولى) ذهب  
 السلف الى أن الامر الذى  
 أثبت للمشبه من خواص  
 المشبه به مستعمل فى معناه  
 الحقيقى وانما المجازى الاثبات  
 ويسمونه استعارة تخيلية



عليه عندهم غير ظاهرة وقوله تخيلية وذلك لانه يتخيل للسامع من اثبات الامر الذي من خواص المشبه به المشبه اتحاد المشبه بالمشبه به (قوله ويحكمون بعدم انفكاك المكني عنه عنها) وكذا ان العكس فان السلف يحكمون بالتلازم بينهما خلافا لصاحب الكشاف والسكاكي فلو قال المصنف ويحكمون بالتلازم بينهما لكان احسن والحاصل أن السلف ما عدا صاحب الكشاف قالوا بالتلازم بين المكنية والتخيلية وأن صاحب الكشاف قال بوجود المكنية بدون التخيلية كما ستعلمه أيضا مما بعد في الفريدة الثانية وأما التخيلية فلا توجد عنده كلسلف بدون المكنية قال بعضهم ومذهب صاحب الكشاف هو التحقيق اه وأن السكاكي على ما حزره السعد قال بانفكاك كل منهما عن الآخر كما ستعلمه أيضا مما بعد في الفريدة الثالثة لكن هذه المذاهب خلاف المختار عند المصنف ولهذا عقد له فريدة مستقلة ستعرفها ان شاء الله تعالى وفي المقام كلام مذكور في الحاشية (قوله للمكني عنه عنها) الضمير في عنه راجع الى آل وفي عنها الى الاستعارة التخيلية (قوله واليه) أي الى جميع ما ذكر في هذه الفريدة ذهب الخطيب فهو تابع للسلف فيه وأما صاحب الكشاف والسكاكي فقد عرفت مذهبهما من القولة قبل (قوله الفريدة الثانية) أي في كون قرينة المكنية يجوز أن تكون تحقيقية في بعض المواضع عند صاحب الكشاف وحينئذ توجد عنده المكنية بدون التخيلية بخلاف السلف فان المكنية والتخيلية عندهم متلازمان كما تقدم فلذا قيد المصنف بعد بصاحب الكشاف حيث قال يجوز لصاحب الكشاف الخ وحينئذ النقض في الاية الاتية في كلام المصنف يجوز عند صاحب الكشاف أن يكون استعارة تحقيقية على سبيل الراجحة ويجوز عنده أن يكون مستعملا في معناه الحقيقي وإثباته للعهد استعارة تخيلية كما قال به السلف أيضا لكن على سبيل التعيين عندهم وقس على ذلك (قوله يجوز لصاحب الكشاف الخ) المراد بالجواز عدم الامتناع الصادق بالرجحان لا استواء الطرفين بأن يكون وجود الحقيقية وعدمها وهو التخيلية جمعنا عند السلف على حد سواء فلا ينافي ذلك أن صنيع صاحب الكشاف يشعر بأنه متى أمكن هذا الاحتمال لا يلتفت الى غيره فيكون كالأوجب لا واجبا خلافا لبعضهم أفاده الصبان قال ويدل على ذلك تعبيره بالشيوع في عبارته الاتية فانه يشعر بجواز خلاف ذلك الاستعمال بأن يكون باقيا على حقيقته والمجاز في الابتن المسمى استعارة تخيلية كما يقول السلف بهذا البقاء لكن على سبيل التعيين عندهم ووافق المصنف صاحب الكشاف هنا كما ستضع لك مما بعد وقوله

ويحكمون بعدم انفكاك  
المكني عنه عنها واليه ذهب  
الخطيب (الفريدة الثانية)  
جوز صاحب الكشاف  
كونه استعارة تحقيقية  
للاثر المشبه

كونه أى الامر الذى أثبت له شبه أى دال الامر الخ فهو على حذف مضاف  
 لان الموصوف بكونه استعارة تحقيقية اللفظ لا المعنى الموصوف بالثبوت للمشبه  
 وقوله استعارة تحقيقية المراد بالتحقيقية هنا التصريحية لا ما تقدم للسكاكى  
 ووجهه أن صاحب الكشف متقدم على السكاكى المخصوص به التقسيم السابق  
 في العقد الاول الى تحقيقية وتخيلية وليس وجهه عدم صحة كون هذه الاستعارة  
 تحقيقية بمعناها عند السكاكى كما توهم قال المصان بعد ذلك قال الزبيارى ينبغي  
 أن يجوز كونه مجازا مرسلأ أيضا اهـ (قوله حيث استعير الحبل للعهد) أى  
 استعارة بالكناية وقوله والنقض لا بطلاله أى استعارة تصريحية تحقيقية أصلية  
 والحقيقة هنا حتمية تعليل لما تضمنه التمثيل بالآية من أن فيها مكنية قرينة تحقيقية  
 وحينئذ وجدت عنده المكنية بدون التخيلية وقوله حيث استعير الحبل للعهد أى  
 بعد تشبيهه به بجماع اثبات الوصله فى كل ثم حذف ويرى اليه نبى من لوازمه  
 وقوله والنقض لا بطلاله عطف على قوله الحبل للعهد أى استعير الحبل للعهد واستعير  
 النقض وهو فلطافات الحبل لا بطلالعهد بعد تشبيهه به ثم اشتق من النقض  
 يتقضون بمعنى يبطالون ثم إن قرينة المكنية التصريحية باختيار لفظها الدال على  
 معناها الحقيقي الغير المراد هنا وقرينة التصريحية المكنية وحاصل ما فى هذه  
 الفريضة أن صاحب الكشف يقول ان المادة التى شاع فيها استعمال اللفظ  
 الموضوع للملائم المشبه به فى ملائم المشبه يكون فيها استعارة تحقيقية كما يرشد لذلك  
 عبارته وهى شاع استعمال النقض فى ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل  
 على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصله بين المتعاهدين انتهت لكن على  
 سبيل الاختيار عنده كالمصنف لا الوجوب كما تقدم وسيوضح لك فى الفريضة الرابعة  
 وأما المادة التى لم يشع فيها ذلك كما فى قوله تعالى وقيل يا أرض ابلى ماءك فلفظ  
 المشبه به فيها باق على معناه الحقيقي وانما المجاز فى الاثبات وبسببه استعارة  
 تخيلية وكذا المادة التى لم يكن فيها للمشبه رادف يشبه رادف المشبه به كظفار  
 المنية فقد وافق الساف فى هذين وخالفهم كالمصنف فى الاول هذا وخالف المصنف  
 فى الصورة الاولى من هاتين الصورتين كما سيتضح لك فى الفريضة الرابعة وبهذا  
 تلم أن مختار المصنف الا فى الفريضة الرابعة غير ما صاحب الكشف هنا فلا  
 تغفل (قوله الفريضة الثالثة) أى فى قرينة المكنية عند السكاكى وفى كون  
 ما ذكره فيها تعسفا وقوله جواز السكاكى كونه مستعملا فى أمر وهى الخ هذا  
 ما وعده المصنف من قوله سابقا في العقد الاول والاقتضية وستكشف لك

كما فى قوله تعالى يتقضون  
 عهد الله حيث استعير الحبل  
 للعهد والنقض لا بطلاله  
 (الفريضة الثالثة)

حقيقتها (قوله جوز السكاكي - كونه) الضمير فيه وفي قوله الاتي ريسه  
استعارة يرجع الى الامر الذي أثبت للمشبه بمعنى داله فيكون على حذف مضاف  
في المحلين بدلي قوله بعدم استعماله وقوله بعد استعارة لان كلامه المستعمل  
والاستعارة لفظا لمعنى وبمقتل أن يكون في كلامه استخدام (قوله مستعملا  
الخ) الخاص في أن السكاكي فسر الاستعارة التخيلية بما لا تحقق لمعناه حسا  
ولا عقلا بل هو صورة وهمية محضة كما سيتضح لك مما بعد (قوله في  
أمر وهمي) أي أمر اخترعته الخيلة بسبب استخدام الواهمة لها فلذا يسمى  
استعارة تخيلية دون توهمية والمعنى أن السكاكي يجعل اللفظ الذي ذكر في جانب  
المشبه مستعملا في صورة محترقة لا تحقق لها أصلا كظفار المنية المستعملة في  
أظفار تخيل الموت فانه لما شبهت المنية بالسبع أخذت الخيلة في تصوير الموت  
بصورة السبع فاخترت لها أظفارا كظفار السبع فشبهت الصورة الخيلة  
الناشئة من ادعاء اتحاد المنية بالسبع بالظفار الحسية بجامع الشكل الصوري  
ثم استعيرت تلك الصورة فالأظفار حينئذ مستعملة في غير معناها على طريق  
الاستعارة التصريحية التخيلية والقرينة هنا لفظ المنية المثبت لها الاظفار  
وحينئذ وجه التسمية يكمل من الاستعارة والتخيلية ظاهرا وناعيا غير المصنف يجوز  
دون أو جب لان قرينة الاستعارة بالكناية عند السكاكي قد تكون استعارة  
تحقيقية وذلك اذا كان للمشبه رادف محقق يشبه رادف المشبه به كما في قوله تعالى  
ينقضون عهد الله حيث استعير النقص لا بطلاله كما يقول صاحب الكشاف وقد  
تكون حقيقة لا مجازا كما في أثبت الربيع البقل فانه شبه الربيع بالمولى تبارك وتعالى  
واستعمل لفظ المشبه في المشبه به بإدعاء أنه عينه على ما فيه ونسبة الانبات اليه  
قرينة مستعملة في حقيقتها والحامل له على هذا انكاره المجازا العقلي كما هو مشهور  
فعلت من هذا أن الاستعارة بالكناية قد تنفك عن التخيلية عند السكاكي فتوجد  
بدون التخيلية كما أن التخيلية قد تنفك عنه في بعض المواد عن الممكنية فتوجد  
بدون الممكنية كما تقدم ولهذا مثل لها بنحو أظفار المنية الشبيهة بالسبع فصرت  
بالتشبيه لتكون الاستعارة في الاظفار فقط وأجلب السلف القائلون بعدم انفكاك  
التخيلية عن الممكنية بأن نحو هذا المثال غير موجود في الكلام البليغ هذا وقد  
علمت أنه ليس المراد بالتجوير في كلام المصنف ما يتبادر منه وهو عدم التعيين في  
المادة الواحدة بأن يتوارد عليها الامر ان بل المراد به تنويع قرينة الممكنية بانها  
في بعض المواد كدوا في بعضها الاخر كذا كما يستفاد من عبارة السعد فاندفع

جوز السكاكي  
مستعملا في أمر وهمي

ما قاله العصام وحفيدة (قوله توهمه المتكلم) أى للمشبه وقوله تشبيها حال من  
 المفعول في توهمه (قوله ولا ينبغي أنه) أى ما ذكره السكاكي تصف أى  
 خروج عن سلك الطريق وانفراد عن كل رفيق أما الثاني فظاهر وأما الأول فلان  
 الطريق السالك أى المستقيمة جعل اللفظ تابعاً للمعنى بأن يحفظ جانب المعنى ثم  
 يطلب له لفظ ولو كان في مناسبتة له تكلف كما صنع السلف لا جعل المعنى تابعاً للفظ  
 بأن يحفظ جانب اللفظ ويطلب له معنى يناسبه ولومع تكلف كما صنع السكاكي فإنه  
 جعل المعنى تابعاً للفظ استعارة تخيلية وذلك أنه رأى القوم استعمال اللفظ استعارة  
 في الحكمة المتجاوزين عن مكانها الأعلى لتعلالة المشابهة وفي نقل الاستناد من  
 مكان إلى آخر فأراد أن يجعل كل استعارة لفظاً لتكون الاستعارات على نسق واحد  
 فاخترع معنى متوهماً تشبيهاً بمعنى ملائم المشبه واستعمل فيه لفظ الملائم المذكور  
 وأطلق عليه لفظ الاستعارة التخيلية الذي كان موجوداً قبل اختراعه المذكور  
 فصار المعنى تابعاً للفظ بهذا الاعتبار هذا المخلص ما قاله الصبيان والدبلجى  
 مثلاً لفظ الاستعارة التخيلية كالانطلاق في نحو انطفاق النسيب نثبت بزيد اختراع له  
 السكاكي معنى متوهماً وهو هنا الانطفاق الخيلة تشبيهاً بمعنى ملائم المشبه به وهو  
 الانطفاق المحقق واستعمل هذا الملائم في هذا المعنى المتوهم وأطلق عليه لفظ  
 الاستعارة التخيلية الذي كان موجوداً قبل اختراعه المذكور فصار هذا المعنى  
 الذي اخترعه تابعاً للفظ الاستعارة التخيلية بهذا الاعتبار لتكون الاستعارات  
 كلها عنده على نسق واحد وفي المقام كلام مذكور في الحاشية (قوله الفريدة  
 الرابعة) أى في المختار عند المصنف في قرينة الممكنة (قوله أنه اذا لم يكن  
 للمشبه المذكور تابع الخ) محط الاختيار قوله بعد وان كان له تابع يشبه ذلك  
 المراد في المذكور كان مستعار الخ كما يستفهم لك مما بعد والتضح لك أيضاً مما قبل  
 وقوله وكان اثباته له استعارة تخيلية أى باتفاق من السلف والمصنف وصاحب  
 الكشف كما علمته مما قبل وستعلمه أيضاً مما بعد (قوله اذا لم يكن للمشبه  
 المذكور) أى في عبارة المستعير كالمثبة في أن ثبت المثبة انطفاقها بقلان وقوله  
 يشبه مرادف المشبه به أى تابعه فالتعير أولاً بتابع وثانياً بمرادف للتفنن فمراد من  
 التكرار اللفظي والمراد بالتابع اللازم وقوله كان أى لفظ مرادف المشبه به فهو على  
 حذف مضاف أو الضمير علته إليه باعتبار اللفظ ففيه استخدام والدعى لذلك صحة  
 الاخبار بقوله باقياً على معناه الحقيقي لأن الذي يوصف بذلك اللفظ لا للمعنى وفي  
 المقام بحث ذكرته مع جوابه في الحاشية (قوله وكان اثباته له استعارة تخيلية)

توهمه المتكلم تشبيهاً  
 الحقيقي ويسميه استعارة  
 تخيلية ولا ينبغي أنه تصف  
 (الفريدة الرابعة) المختار  
 في قرينة الممكنة أنه اذا لم يكن  
 للمشبه المذكور تابع  
 يشبه مرادف المشبه به كان  
 باقياً على معناه الحقيقي  
 وكان اثباته له استعارة  
 تخيلية

الضمير الاول يرجع لرادف المشبه به والثاني للمشبه (قوله كخالب المنية)  
 هذا مثال لرادف المشبه به الباقي على معناه الحقيقي بسبب عدم تحقق رادف  
 للمشبه يشبه ذلك الرادف فان المنية ليس لها رادف يشبهه كخالب السبع فلا  
 حاجة الى ما تكلف به العصام هنا (قوله وان كان له) أي للمشبه تابع يشبه  
 ذلك الرادف سواء شاع استعماله فيه كما في قوله تعالى يتقضون عهد الله أو لم يشع  
 استعماله فيه كما في قوله تعالى وقيل يا أرض ابلعي ماءك وقوله تابع أي حقيق  
 لا وهمي اختراعي لأن الكلام الآن ليس على مذهب السكاكي المزيف عند  
 المصنف وقوله المذكور أي في عبارة المستعير أو فيما تقدم في كلامه وهو رادف  
 المشبه به وقوله كان أي ذلك الرادف باعتبار لفظه على ما تقدم وقوله  
 لذلك التابع أي تابع المشبه وقوله على طريق التصريح الاضافة بيانية يعنى  
 الاستعارة التصريحية وذلك كقوله تعالى يتقضون عهد الله حيث استعير التقض  
 للإبطال كما تقدم ولا تغفل عن أن ما اختاره المصنف في هذه الفريدة غير ما قاله  
 صاحب الكشف في الفريدة الثانية كما ظهر لك مما تقدم والحاصل أن الصور  
 في هذا المقام ثلاثة \* الاولى ما إذا كان للمشبه رادف يشبه رادف المشبه به وشاع  
 استعماله فيه وفي هذه الصورة لا خلاف بين صاحب الكشف والمصنف في عدم  
 بقاء رادف المشبه به على حقيقته بل فيه عندهما استعارة تحقيقية على المختار  
 عندهما وهذا بخلاف السلف فانه باق عندهم على حقيقته وانما المجاز في الاثبات  
 المسمى استعارة تخيلية كما علمته من كلام المصنف \* الصورة الثانية ما إذا لم يكن  
 للمشبه رادف يشبه رادف المشبه به وفي هذه الصورة لا خلاف بينهما في البقاء على  
 حقيقته وانما المجاز في الاثبات المسمى استعارة تخيلية عندهما كالسلف \* الصورة  
 الثالثة ما إذا كان ولم يشع استعماله فيه وفي هذه الصورة فقط لا خلاف بينهما  
 فصاحب الكشف قال بالبقاء على حقيقته وانما المجاز في الاثبات المسمى استعارة  
 تخيلية عنده كالسلف والمصنف قال على سبيل الاختيار بعدم البقاء على حقيقته  
 بل فيه استعارة تحقيقية فقد خالف في هذه الصورة صاحب الكشف كالسلف  
 اذا علمت ذلك فكان الاختصر بل والوضح للمصنف أن يقول عقب فريدة صاحب  
 الكشف وهو المختار الا اذا كان للمشبه رادف يشبه رادف المشبه به ولم يشع  
 استعماله فيه فان المختار أنه استعارة تحقيقية هذا وقد ذكرت في الحاشية  
 في الفريدة الثانية المتقدمة وفي هذه الفريدة الرابعة وجه عدول صاحب الكشف  
 عما قاله السلف ووجه عدول المصنف عما قاله صاحب الكشف والسلف فانظرها

كخالب المنية وان كان له  
 تابع يشبه ذلك الرادف  
 المذكور كان مستعاراً  
 لذلك التابع على طريق  
 التصريح

ان شئت وقد تلخص من اقول العقد الى هنا أن المذاهب في قرينة الاستعارة بالكناية  
 أربعة الاقول مذهب السلف سوى صاحب الكشاف الثاني مذهب صاحب  
 الكشاف الثالث مذهب السكاكي الرابع مذهب المصنف وقد علمتها تفصيلا  
 (قوله الفريدة الخامسة) أي في تحقيق ما زاد على قرينة المكنية من الملائمات  
 وترشيح المجاز المرسل والتشبيه والفرق بين الترشيح وقرينة المكنية (قوله كما يسمى)  
 الجائر والجور متعلق بعبء وما مصدرية وقوله كذلك يعد الخ الظاهر أن كذلك  
 تأكيد للتشبيه المستفاد من الكاف في قوله كما يسمى ولا معنى لجعلها أي الكاف  
 في كما يسمى للتعليل كما قاله بعضهم ليكون قوله كذلك تأسيسا كما لا يخفى مع أن ذلك لو  
 استقام لم يثبت الاحتياج الى قوله كذلك حتى يكون تأسيسا وأن التعبير أولا يسمى  
 وثانيا بعد تفنن ولو عكس أو عبر في الحاليين بلفظ أحدهما لاستقام (قوله كذلك يعد  
 ما زاد على قرينة المكنية من الملائمات ترشيحا لها ويجوز جعله ترشيحا لتخييلية الخ)  
 وذلك أن الترشيح مشترك معنوي تحته أفراد خمسة وهي ترشيح التشبيه المصرح به  
 وترشيح الاستعارة المصروفة وترشيح المكنية على سائر المذاهب فيها وترشيح المجاز  
 العقلي وترشيح المجاز المرسل وهذه الافراد الخمسة قد ذكرها كلها المصنف وفي المقام  
 كلامه مذكور في الحاشية فان قلت قول المصنف كذلك يعد ما زاد الخ مستفاد من  
 قوله المتقدم وان قرئت بما يلائم المستعار منه فرشيحة مع قوله واعتبار الترشيح  
 والتجريد انما يكون الخ قلت ما هنا أعم مما تقدم لانك قد علمت أن ظاهر كلامه فيما  
 تقدم لا يشمل مكنية الخطيب (قوله ما زاد على قرينة المكنية) وهذه القرينة يقال  
 لها أيضا استعارة تخيلية وقوله من الملائمات بيان لما زاد قيل ويحتمل أنه بيان له  
 وللقرينة معا اه وأل للعهد والمعهود الملائمات المتقدمة وهي ملائمات التشبيه  
 وقوله ترشيحا لها أي للمكنية على سائر المذاهب فيها وما ذكر لك مثال ما فيه ترشيح  
 المكنية فانظر (قوله ويجوز جعله) أي جعل ما زاد على قرينة المكنية ترشيحا  
 للتخييلية أي لقرينة المكنية على تقدير كونها تخيلية سواء كانت جمعنا ها عند  
 السكاكي أو جمعنا ها عند السلف والخطيب وكذا عند صاحب الكشاف ومن تبعه  
 في بعض المواد وقوله أولا استعارة التحقيق أي أو لقرينة المكنية على تقدير  
 كونها استعارة تحقيقية كما هو مذهب صاحب الكشاف ومن حدا حذوه في بعض  
 المواد كما مر فقوله للتخييلية أولا استعارة التحقيق إشارة الى استيفاء احتمالات  
 قرينة المكنية قال الشيخ الملوى وأجمعى الواو اه قال شيخنا الامير التف للجواز  
 ولولا حظ الجعل بالفعل لابقاها على حالها اه وفي بعض النسخ الواو لا أو ومثال

(الفريدة الخامسة) كما يسمى  
 ما زاد على قرينة المصروفة  
 من ملائمات التشبيه ترشيحا  
 كذلك يعد ما زاد على  
 قرينة المكنية من الملائمات  
 ترشيحا لها ويجوز جعله ترشيحا  
 لتخييلية أو للاستعارة  
 الحقيقية



ما يجوز فيه ترشيح المكينة أو الحقيقية التي هي هنا قرينة عند صاحب الكشف  
ومن هذا أخذوه في بعض المواضع فلوك نطق لسان الحال بكذا فالحال استعارة  
بالكناية عن المتكلم ونطق قرينتها وهي استعارة تحقيقية بأن شبهت الدلالة بالنطق  
واستعير النطق للدلالة واشتق من النطق نطق بمعنى دل والسان ترشيح للمكينة  
أو الحقيقية التي هي قرينتها وإنما كانت الاستعارة هنا تحقيقية لأن المستعار  
له وهو الدلالة محقق عقلا ومثاله ما يجوز فيه ترشيح المكينة أو التخيلية التي هي  
قرينتها سواء كانت بمعناها عند السكاكيني إلى آخر ما تقدم أنثبت المنية أظفارها  
بفلان فالنشب ترشيح لهذه المكينة أو التخيلية التي هي قرينتها ومثاله أيضا نطق  
لسان الحال بكذا فاللسان تخيل والنطق ترشيح فقد علمت أن الترشيح كاللسان في  
المثال الأول والنسب في الثاني يجوز جعله ترشيحا للمكينة ويجوز جعله ترشيحا  
لقرينتها كما أشار بذلك المصنف (قوله فظاهر) أي لأنها مصرحة وهي تفتقر  
بالترشيح ثم إن في كلامه هذا تقديره جواز جعله ترشيحا لها وقوله وكذا خبر مقدم  
والتخيلية مبتدأ مؤخر أي والتخيلية كذا أي كلا استعارة الحقيقية المذكورة  
قبل في ظهور جواز جعل ذلك ترشيحا لها وقوله لأن التخيلية الخ غلة لقوله كذا  
وقوله مصرحة عنده أي والمصرحة لها ترشيح سواء كانت قرينة للمكينة أو غير  
قرينتها فخلص من كلامه كما علمه أيضا مما قبل أن الترشيح يكون أملا للمكينة  
أو لقرينتها سواء كانت قرينتها تخيلية أو حقيقية (قوله فلان الترشيح الخ) في  
كلامه حذف والتقدير فجواز جعل ذلك ترشيحا لها ظاهر أيضا فاستقام التعليل  
(قوله يكون للبحار العقلية) قال الشيخ الصبان أي والتخيلية على مذهب السلف  
مجاز عقلي وقوله أيضا أي كما يكون للاستعارة المحدث عن ترشيحها قبل قوله ويجوز  
الخ المرتبط به قوله وأما التخيلية على مذهب السلف الخ فإفاده قوله أيضا غير ما  
أفاده قوله كما يكون الخ خلافا لبعضهم وقوله بذكر ما أي شيء يلائم ذلك الشيء ما أي  
معنى هو أي الاثبات المعلوم من المقام له أي لهذا المعنى ذكر النشب الملائم لاثبات  
الاظفار له حقيقة وهو السبع اه وقال أيضا أقول هل التجريد يكون للبحار  
العقلية بذكر ما يلائم ما الاستناد ليس له لم أر من صرح به ولا مانع منه اه واعلم أن  
الباء في قول المصنف بذكر ما يلائم ما هوله لتصوير ترشيح البحار العقلية لأن الترشيح  
كما تقدم يطلق بالاشتراك على اللفظ الدال على الملائم وعلى ذكر الملائم وهو المتبادر  
هنا ويحتمل أن الذكر يعني المذكر وواضحته لما بعده للبيان وحينئذ يكون المصنف  
جاء على المعنى الأول للترشيح وقول الشيخ الصبان في عبارته السابقة ذكر النشب

أما الاستعارة الحقيقية  
فظاهر وكذا التخيلية على  
ما ذهب إليه السكاكيني لأن  
التخيلية مصرحة عنده  
وأما التخيلية على مذهب  
السلف فلأن الترشيح يكون  
للبحار العقلية أيضا بذكر  
ما يلائم ما هوله



الملائم لما أثبت الاظهار له حقيقة وهو السبع اقصار منه على ترشيح المجاز العقلي -  
 هنا وهو الاستعارة التخيلية عند السلف لكونه محل الشاهد والافتراض يكون  
 أيضا للمجاز العقلي - غير الاستعارة عند الكل وكلام المصنف لا يأتي ذلك كما أوضحته  
 في الحاشية وذلك كما في أنبت الربيع البقل - انبأنا لا تحيط به العقول وكما في قول الشاعر  
 أخذنا بأطراف الاحاديث بيننا \* وسالت بأعناق المطي - الاباطح

فانه بعد ما شبه السير بالسيلان واستعار السيلان له واشتق منه سات بمعنى سارت  
 على طريق التصريح بحية التبعية أسنده الى الاباطح جمع أبطح وهو المكان المتسع  
 فيه دقق الحمصى اسنادا بمجازيا وأعناق المطي - مناسبة لمن ثبت له السير حقيقة وهم  
 القوم فهي ترشيح للمجاز العقلي - وخص الاعناق بالذكر لانهم سارتهم سرعة السير  
 وفي هذا البيت وجوه آخر (قوله فلان الترشيح يكون للمجاز العقلي - ايضا ذكر الخ)  
 اعلم أن المصنف لم يتكلم على المجاز العقلي - كما تكلم على المجاز اللغوي - قبل وأناذا ذكر  
 لك بعض الكلام عليه ~~لكن~~ أذكر لك قبله بعض الكلام على الحقيقة العقلية  
 لارتباطه بها فأقول الحقيقة العقلية اسناد الفعل أو ما في معناه كالمصدر واسمي  
 الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف الى ما هو له عند المتكلم  
 في ظاهر حاله أي اسناد الفعل أو ما في معناه كالمصدر واسم الفاعل الى شيء هو أي  
 الفعل أو ما في معناه مسند لذلك الشيء حقيقة - وهذا الشيء هو الفاعل فيما يخبر به  
 فهو ضرب زيد عمر أو زيد ضارب عمرا أو المفعول به فيما يخبر به فهو ضرب عمرو وعمرو  
 مضروب فان الضاربة حاصله زيد حقيقة والمضروبة حاصله عمرو وحقيقة بخلاف  
 فهو ضارب صائم فان الصوم ليس للنهار حقيقة وبخلاف فهو سيل مملوء فان المملوءية  
 ليست للسيل حقيقة - والمجاز العقلي - اسناد الفعل أو ما في معناه الى غير ما هو له  
 لعلاقة مع قرينة مائعة من ارادة الاسناد الى ما هو له - أعني اسناد الفعل أو ما في  
 معناه الى غير الفاعل أو المفعول اللذين الاسناد اليهما حقيقة فهو أنبت الربيع  
 البقل ونهاره صائم وحاصل هذا المقام أن الفعل أو ما في معناه ملابسات  
 شيء أي مختلفة بعضها الى ما هو له وبعضها الى غير ما هو له فلا يلبس الفاعل أي يسند  
 اليه ويتعلق به حقيقة لقيامه به فهو قام زيد ومات عمرو - وأنبت الله البقل ويلابس  
 المفعول به أي يسند اليه ويتعلق به حقيقة لوقوعه عليه فهو ضرب زيد وزيد مضروب  
 ويقال لهذا الاسناد حقيقة عقلية لكن المراد بالفعل الى ما هو له هنا ما يشمل ما يتعدى  
 اليه الفعل بحرف الجر فان اسناد الفعل المجهول اليه حقيقة فهو متر زيد ويلابس  
 الزمان والمكان أي يسند اليهما ويتعلق بهما الوقوع فيهما والسبب محاديا وعقلانيا

أو شريعا لأن له خلافا في حصوله والمصدر لكونه جزءا مفهوما فيلأبسه بدلالته عليه تضمنا والفاعل معنى لتعلقه به والمفعول به معنى لوقوعه عليه نحو مناره صائم فيما بنى للفاعل وأسند إلى الزمان ونحو من رجا فيما بنى للفاعل وأسند إلى المكان إذا نهر مكان جرى الماء فيه ونحو أنبت الربيع البقل وبنى الأمير المدينة فيما أسند إلى السبب العادي لأن المنبت حقيقة هو الله تعالى والباني حقيقة غيره ونحو جتد جتده فيما بنى للفاعل وأسند إلى المصدر لأن حق هذا الفعل أن يسند إلى صاحب الحد لا إلى الحد نفسه لكن أسنده للملازمة الحد لكونه جزءا معناه ونحو سبل مملوء فيما بنى للمفعول وأسند إلى الفاعل معنى إذا السبل مائي لا مملوء ونحو عيشة راضية فيما بنى للفاعل وأسند إلى المفعول به معنى إذا العيشة مرضية لا راضية ويقال لهذا الاسناد في هذه الأمثلة ونحوها مجاز عقلي ثم ان قرينة هذا المجاز كغيره تارة تكون لفظية كما ثما في نحو هزم الأمير الجند فائما والأمير في بنى الأمير المدينة وتارة تكون معنوية كصدور أنبت الربيع البقل من الموحّد فخرج بقولها العلاقة أي ملاحظتها الغلط اللساني فانه ليس بمجاز كما أنه ليس بحقيقة وأما الغلط الجنائي فلا يخرج من كونه حقيقة أو مجازا كما قالوه في المجاز غير العقلي ويقولنا مع قرينة الخ الكذب الذي يعتقده صاحبه كذبه كقولك جاء زيد وأنت تعلم أنه لم يحن فان اسناد الفعل فيه وان كان لغير من هو له لكنك لم تنصب قرينة ضارفة عن أن يكون الاسناد إلى ما هو له فيكون حقيقة عقلية وكذا الكذب الذي يعتقده صاحبه صدقه كقول غير الموحّد أنبت الربيع البقل لا اعتقاده أن الربيع هو المنبت حقيقة هذا وقد علمت مما تقدم لك من تعريف الحقيقة العقلية والمجاز العقلي أن اسناد الخبر إلى المبتدأ سواء كان هذا الخبر جامدا أو مشتقا واسطة بينهما نحو الإنسان حيوان وزيد عدل ونحو عمرو قائم نعم اسناد قائم إلى ضمير عمرو مشتلا حقيقة قطعها وكذا الاسناد بين النعت والمنعوت أي واسطة بينهما أيضا نحو عيشة راضية فالمجاز العقلي في هذا المثال انما يعتبر بين راضية والخمير المستتر فيها لا بين عيشة وراضية وقس على ذلك والحاصل أن المجاز العقلي والحقيقة العقلية لا يكونان بين المبتدأ والخبر ولا بين المنعوت والنعت لعدم الفعل أو ما في معناه فهذا عند الخطيب القزويني صاحب التلخيص ومن تبعه وذهب غيره إلى أنه لا واسطة بينهما فلم يقتصر هذا الغير في تعريفيهما على الفعل أو ما في معناه والحاصل أن الحقيقة العقلية عند الخطيب القزويني ومن تبعه اسناد الفعل أو ما في معناه إلى الفاعل أو المفعول النحويين وكان هذا الاسناد إليهما اسنادا لما هو له نحو ضرب زيد عمرا بناء الفعل

للفاعل ونحو ضرب زيد بينا انه للمفعول كما تقدم وأن المجاز العقلي عنده اسناد الفعل  
أو ما في معناه الى الفاعل أو المفعول الخويين وكان هذا الاسناد اليهما اسنادا  
غير ما هو له لعلاقة مع قرينة نحو في الامر المدينة ونحو سبل مملوء كما تقدم وحينئذ  
خرج عنهما الاسناد بين المبتدأ والخبر وبين النعت والمنعوت كما علمت وأن الحقيقة  
والمجاز العقليين عند غيره أعم من ذلك وحينئذ لم يخرج عنهما ما ذكره الاسناد عنده  
في نحو زيد قائم حقيقة عقلية وفي نحو زيد عدل مجاز عقلي لانه من اسناد الشيء  
الى غير ما هو له وقيل في نحو زيد عدل مجاز بالحذف وقيل فيه مجاز مرسل وفي المقام  
كلام مذكور في الحاشية فان قلت قد علم من ظاهر ما تقدم في تعريف المجاز  
العقلي أنه محصور في النسبة الاسنادية مع أن الامر ليس كذلك فانه يكون أيضا  
في النسبة الايقاعية وهي نسبة الفعل المتعدى الى المفعول به الذي لم يتعلق هو به  
حقيقة وذلك أن الفعل المتعدى واقع على المفعول به أي متعلق به حقيقة فاذا عدل  
به عن تعلقه بالمفعول به الى جعله متعلقا بغيره كان مجازا عقليا نحو تومت الليل  
وأجريت النهر فقد أوقع الفعل هنا على ما ليس بمفعول به فكان مجازا عقليا ومنه قوله  
تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين لأن الطاعة في الاصل انما تقع على المسرفين لأن  
المسرفين هو المفعول به فكان ايقاعها على أمرهم مجازا عقليا ويكون أيضا  
في النسبة الاضافية نحو أعجبت انبات الربيع البقل وجرى الانهار لأن اضافة  
الانبات والجرى الى الربيع والانهار انما هي على طريق الاضافة الى الفاعل  
وليس الربيع منبتا حقيقة ولا الانهار جارية حقيقة ومنه قوله تعالى شقاق بينهما  
اذ ليس البين فاعلا حقيقة بل الزوجان والاصل شقاق الزوجين بينهما ومنه قوله  
تعالى مكر الليل والنهار و قول الشاعر يا سارق الليلة أهل الدار أجيب بأن  
المراد بالاسناد مطلق النسبة اه من شرح ابن يعقوب على التلخيص فيكون مجازا  
مرسلا مشهورا من باب اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسل على الانق فان  
الاسناد هو النسبة التامة بين المسند والمسند اليه فاستعمل في مطلق النسبة تامة  
أو ناقصة بين الطرفين المضاف والمضاف اليه أو بين المسند والمفعول به واعلم أن  
هذا السؤال والجواب يجريان أيضا في الحقيقة العقلية فانها تكون أيضا في النسبة  
الاضافية نحو أعجبت جري الماء في النهر وفي الايقاعية نحو تومت الصبي في الليل  
وانما ترك ذلك ابن يعقوب ومن تبعه لعلمه بالمقايضة على المجاز العقلي وعن نص  
على أن المجاز العقلي يكون أيضا في النسبة الايقاعية والاضافية وأجاب عن  
الاقتصار على النسبة الاسنادية بالجواب المتقدم العلامة التتارزاني في شرحه

على التلخيص فانه قال فيه بعد أن عرّف صاحبه المجاز العقلي "باسناد الفعل أو ما في  
معناه الى ما ليس له غير ما هو له الخ مانصه ويذني أن يعلم أن المجاز العقلي يجري  
في النسبة؟ لغير الاسنادية أيضا من الاضافة والابقاعية فتوابعني انبات الربيع  
البقل وجرى الانهار قال الله تعالى شقاق بينهما وكر الليل والنهار ونحو تومت  
الليل وأجريت النهر قال الله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين والتعريف المذكور  
انما هو للاسنادي اللهم إلا أن يراد بالاسناد مطلق النسبة اه قال ابن يعقوب  
بعد ذكره ما تقدم ولم يكن انما يتم المجاز في الاضافة ان نوى بها الوجه المذكور  
وأما اذا أريد بها أنها المطلق للملاسة كانت حقيقة لأن البين يلبس الشقاق بالطرفية  
والليل يلبس المكر كذلك وقس والاضافة تكون بأدنى سبب اه ولذا كتب يس  
على قول التفنيزاني المتقدم نحو أعجبت انبات الربيع البقل وجرى الانهار قال  
الله تعالى شقاق بينهما وكر الليل والنهار مانصه أي بناء على أن الاضافة بمعنى اللام  
ولو جعلت الاضافة بمعنى في فلا تكون مجازا بل حقيقة والحاصل انه لا بد من  
النظر الى قصد المتكلم ونفس الامر فان كان ما قصده مناسباً بحسب نفس الامر  
لحقيقة والافجاز اه يعنى وأما مجرّد مناسبة بين المضاف والمضاف اليه فلا  
يقتضى أن تكون الاضافة حقيقة ما لم يقصد بها المتكلم ولذا قال بعضهم اضافة  
الشيء الى ما هو له بحسب قصد المتكلم ونفس الامر حقيقة واصله الى ما ليس له  
بحسب ذلك مجاز اه وكتب أيضاً بعض المحققين على عبارة التفنيزاني المتقدمة  
مانصه قوله أعجبت انبات الربيع البقل الخ بناء على أن الاضافة للفاعل باعتبار قصد  
المتكلم وأن الربيع منبت وأما اذا قدر أن الاضافة على معنى اللام اطلاقاً ملاسة فلا  
تكون مجازاً وقوله وجرى الانهار بناء على أن الاضافة للفاعل لا على معنى في وقوله  
شقاق بينهما أي بناء على أن الاضافة لامية وأن البين مشاقي فان حقه أن يسند  
للشخصين وأما ان قدر أن الاضافة على معنى في فلا وكذا ما بعده وقوله ولا تطيعوا  
أمر المسرفين أي فان الاصل ولا تطيعوا المسرفين في أمرهم فأسند الى الامر مجازاً  
عقلياً اه واعلم أن مجيئ الاضافة بمعنى في في نحو مكر الليل والنهار وجرى  
الانهار وضرب اليوم مذهب غير الجمهور وسيبويه وأما الاضافة على مذهب  
سيبويه والجمهور فلا تعد وأن تكون بمعنى من أو اللام وموهم الاضافة بمعنى في كما  
في هذه الامثلة محمول على أنها فيه بمعنى اللام كما ذكره الاشعري وغيره وحينئذ  
ان لوحظ في مدلول الاضافة في نحو الامثلة المذكورة الاختصاص الملكي كانت  
مجازاً وان لوحظ فيه مجرّد الاختصاص والملاسة كانت حقيقة كما علم مما مر وبما

ذكرنا من الحاصل المتقدم عن يس ومن غيره تعلم صحة قول بعضهم الاضافة التي  
لادنى ملابسة كما في مكر الليل والنهار وجرى الانهار وكما في كوكب الخرقاء أى  
كوكب الخرقاء مجاز ومن هذا البعض التفتازانى والجرجاني وصحة قول  
بعض آخر انها حقيقة ومن هذا البعض الشيخ الصبان في حاشيته على المختصر على  
التلخيص عند تكلمه على الخطبة ثم ان الاضافة في نحو خاتم حديد على معنى من  
البيانى وهو ظاهر وفي نحو شجر أرز على معنى اللام كما صرح به الجاحى والهندي  
في شرحهما على كافي ابن الحاجب وان قال بعضهم انها فيه ليست على معنى  
حرف أصلا قال الهندي في هذا الشرح وكذا قال غيره جاريا على مذهب سيبويه  
والجمهور المتقدم والاضافات اللاتي لادنى ملابسة كضرب اليوم وكوكب الخرقاء  
بمعنى اللام الاختصاصية فيكون معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم  
بملابسة الوقوع فيه ويكون معنى كوكب الخرقاء كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء  
بملابسة أنها تشرع في التهيئ لأسباب الاشياء عند طلوعه لاقبله كما هو شأن  
النساء المدبرة المهيسة للامور في أحيانها اه وقوله كوكب الخرقاء أى في قول  
الشاعر

إذا كوكب الخرقاء لاح بعنزة \* سهيل اذا عت غزلها في القبائل

وقوله سهيل يدل من كوكب وقوله اذا عت الخ جواب اذا وذكر أيضا التفتازانى  
في شرحه على المفتاح في النسبة الاضافية المتقدمة كونها مجازا بالاستعارة الاصلية  
عند تكلمه في هذا الشرح على ماء في قوله تعالى وقيل يا أرض ابلي ماء وعبارته  
في هذا الشرح اضافة الماء الى الارض على سبيل المجاز تشبيها لاتصال الماء بالارض  
باتصال الملك بالمالك بناء على أن مدلول الاضافة في مثله اختصاص الملكى  
فتكون استعارة تصريحية أصلية جارية في الاضافة الموضوعه للاختصاص الملكى  
في مثل هذا وان اعتبر التجوز في اللام وبني الاتصال والاختصاص عليها بالاستعارة  
تعيبة انتهت والحاصل أن التفتازانى صرح في شرحه على التلخيص بأن النسبة  
الاضافية في نحو مكر الليل والنهار وقيل يا أرض ابلي ماء وانبات الربيع البقل  
مجاز عطفى على ما علمت وصرح في شرحه على المفتاح بأنها مجاز بالاستعارة  
الأصلية على ما علمت فيستفاد من كلامه في هذين الكتابين جواز الوجهين  
فيها وقوله بناء على أن مدلول الاضافة في مثله أى من كل ما كانت الاضافة  
فيه على معنى اللام مع كونها لادنى ملابسة الاختصاص الملكى وأما اذا بنى أى  
اعتمد أن مدلول الاضافة في مثله الاختصاص غير الملكى وهو مجرد الاختصاص

فالاضافة

فالاضافة حقيقة لا مجاز وحديث يجوز في الاضافة التي لا دنى ولا باسنة أن تكون  
حقيقة وأن تكون مجازا باعتبارين وتدعلت ذلك أيضا مما تقدم فان قلت هل  
الاضافة البيانية حقيقة أو مجاز وهل هي على معنى حرف ومفيدة التعريف  
أو التخصيص أولا قلت اذا كان بين مضافها العموم والمخصوص الوجهي كافي  
نحو حاتم حديد فهي حقيقة جزم على معنى حرف هي من البيانية كما تقدم ومفيدة  
للتعريف أو التخصيص وكذا اذا كان بين مضافها العموم والمخصوص المطلق  
كافي نحو شجر أرز وعلم الفقه وبسم الله على احتمال أن يراد من لفظ الجلالة فيها  
اللفظ أى أنها حقيقة على معنى حرف هي اللام الاختصاصية كما تقدم ومفيدة  
للتعريف أو التخصيص ومن قال إن هذه الاضافة حقيقة وانها على معنى اللام  
الاختصاصية وتفيد التعريف والتخصيص كافية ابن الحاجب وشرح الجاهلي  
عليهما مع شرح محرم أفندي عليه وكذا مواد الالفنة كالاشموني خلافا للنحو شيخنا  
الدسوقي فإنه قال إن هذه الاضافة مجاز وانها لا تفيد التعريف ولا التخصيص  
وقرر ذلك في حاشيته على المختصر للتفتازاني على التخصيص عند تكلمه فيها على  
السبيلة بناء على أن المراد من لفظ الجلالة فيها اللفظ الذات وأما تصريح بعض  
النحويين بأن الاضافة البيانية ليست حقيقة فليس على ظاهره وحاصل هذا المقام  
أن نقول الذي يفهم من كلام النحويين في باب الاضافة كالجاهلي ومواده على  
كافية ابن الحاجب والهندي في شرحه عليها أن الاضافة البيانية كافي نحو  
شجر أرز وعلم الفقه حقيقة وانها على معنى حرف وانها تفيد التعريف أو  
التخصيص خلافا للنحو شيخنا المذكور فتأمل وقد أطلت الكلام في هذا المقام لشدة  
الاحتياج اليه في فهم المزام (قوله كما يكون) أى ككونه أى الترشيح بناء على أن  
ما مصدوبة أو كالترشيح الذي يكون بناء على أنها موصولة وقوله للمجاز اللغوي  
المرسل أى كافي قوله صلى الله عليه وسلم اسرعن طوقا في أطول لكن يدا فاطلاق اليد  
على النعمة مجاز مرسل لانها موضوعة حقيقة للجراحة المخصوصة علاقته السببية  
الصورية لأن السبب صوري في وصول النعمة لأن من شأن النعمة أن تصدر  
عنها وأطول ترشيح لهذا المجاز لانه يلائم الجراحة المخصوصة الموضوع لها لفظ اليد  
هذا أن أخذ من الطول بضم الطاء فان أخذ من الطول بالفتح وهو السعة فتجريد  
(قوله وللتشبيه الخ) كقولنا نحالب الميتة الشبيهة بالسبع أهلك فلاننا نحالب  
الملائمة للسبع المشبهة بترشيح التشبيه (قوله والاستعارة المصترحة) عطف  
على المجاز اللغوي المرسل وقوله كما سبق خبر بمتدا محذوف أى وترشيحها أى

كما يكون للمجاز اللغوي  
المرسل بذكر ما يلائم الموضوع  
له وللتشبيه بذكر ما يلائم  
المشبهة به والاستعارة  
المصترحة كما سبق

المصرحة هنا كتر شيها الذي سبق أي في أول الفريدة الخامسة وفي كلامه  
 جذف الواو مع ما عطف وهو جائز لدليل والاصل والاستعارة المكنية ومنه قوله  
 تعالى يرايلى تفيكم الحرأى والبرد وفي المقام كلام مذكور في الحاشية (قوله  
 ووجه الفرق) الاضافة يمانية أو وجه بمعنى توجيه أي توجيه الفرق هو كذا  
 وكذا وقوله بين ما يجعل أي يعتقد وخص الفرق بين القرينة والترشيح بالمكنية  
 لانه لا التباس بين القرينة والترشيح في المصرحة وقوله ويجعل نفسه الخ عطف  
 تفسير على ما قبله أشار به الى تفصيل المذاهب المتقدمة الواقعة في قرينة المكنية  
 فقوله ويجعل نفسه تخيلا إشارة الى مذهب السكاكي وقوله وأستعارة تحقيقية  
 إشارة الى مذهب صاحب الكشف والسكاكي والمصنف في بعض المواد وقوله  
 أو اثباته تخيلا إشارة الى مذهب السلف والخطيب وعليه صاحب الكشف في  
 بعض المواد والضمير في نفسه عند على ما يجعل قرينة المكنية وكذا الضمير في اثباته  
 وفي المقام كلام مذكور في الحاشية ثم أن أمثلة ما ذكره المصنف ظاهرة مما تقدم  
 فلا تغفل (قوله وبين ما يجعل) ذكر المصنف لفظين ثانيا للتأكيد وقوله عليها  
 أي على قرينة المكنية وقوله وترشحاى للمكنية أو قرينتها والظاهر أن العطف  
 للتفسير المراد وفي بعض النسخ اسقاط الواو على أن ترشحا مفعول له أو حل لازمة  
 من الضمير في زاندا أو صفة زاندا (قوله فأيمها) أي الملائين بقطع النظر عن كونها  
 قرينة وترشحا أو لا أو أعيد الضمير بهذا الاعتبار لكان فيه ركعة وقوله أقوى  
 اختصاصا بغير محمول عن الفاعل إذ يصح أن يقال قوى اختصاصه وانظر إذا  
 لم يتفاوتا في الاختصاص والظاهر جعل أي واحد قرينة وما سواه ترشحا وقوله  
 وتعلقا أي ارتباطا عطف لازم على ملزوم أي به زيادة للإيضاح وانظر الحاشية هنا  
 (قوله وما سواه ترشح) قال شيخنا الأمير حسن اختتام إشارة بطرف خفي الى  
 أن ما ذكرناه هو المهم بحيث لا يحتاج لغيره اللهم إلا زيادة التقوية اه (قوله  
 وما سواه) أي سوى الأقوى اختصاصا وتعلقا ترشح مثلا الخالب في قولك محالب  
 المنية ثبت بفلان أقوى اختصاصا بالسبع من التشب لانها لازمة له دائما بخلاف  
 التشب فانه انما يكون في بعض الاوقات فالحالب أعنى اثباتها المنية عند السالف  
 أو لفظها المثلث لامنية عند السكاكي كما تقدم هي القرينة للمكنية في هذا المثال  
 والتشب ترشح وليقتصر على هذا المثال غيره وقال العصام الاظهر مما قاله المصنف ان ما  
 يحضره السامع أولا أي يشاهده بمعنى يدركه ويفهم بسببه المراد أولا فهو القرينة  
 وما سواه ترشح ولك أن تجعل الجميع قرينة في مقام شدة الاهتمام بالإيضاح اه مع

ووجه الفرق بين ما يجعل  
 قرينة المكنية ويجعل  
 نفسه تخيلا واستعارة  
 تحقيقية أو اثباته تخيلا  
 وبين ما يجعل زاندا عليها  
 وترشحا قوة الاختصاص  
 بالمشبه به فأيمها أقوى  
 اختصاصا وتعلقا فهو  
 القرينة وما سواه ترشح



زيادة تفسير لعبارة بقي وجه الفرق بين القرينة والتجريد في المصترحة لأن كلام من  
 ملائحات المشبه فيقال أيهما أقوى اختصاصا بالمشبه كان قرينة وما سواه تجريد  
 فإذا قلت رأيت أسدا شاكي السلاح يرى فالسلاح شاكي أكثر ملائمة للرجل  
 عادة من الرمي فيجعل قرينة والرمي تجريدا وعل المصنف حذفه لعله بالمقايضة  
 على الترشيح ولأن فرض كلامه في الترشيح ويجري ما استظهره العصام هنا  
 بأن يقال ما يحضره السامع أولا هو القرينة وما سواه تجريد وفي هذا  
 المقام كلام \* ذكرته في الحاشية لتتم المرام \* وإلى هنا وقفت  
 بالاقلام \* فسأل الله العفو عن زلة الإقدام \* بجاه  
 سيدنا محمد خير الانام \* وآله وصحبه الكرام \* وكان  
 المفراغ من هذه الحواشي المختصرة على يد مؤلفها  
 الفقير محمد الدمنهوري في يوم الاثنين لاثني  
 عشر خلت من ذي الحجة سنة ألف ومائتين  
 وثلاثة وثلاثين \* من هجرة أشرف  
 الانبياء والمرسلين \* صلى الله  
 عليه وسلم وعلى آله الكرام  
 وأصحابه ومن تبعهم  
 في المبدأ والختام  
 آمين

وقد تم طبع هذا الكتاب المسمى لقط الجواهر السنية \* على الرسالة السمرقندية \*  
 تأليف شيخنا علامة زمانه \* ووحيد عصره وأوانه \* حضرة الشيخ محمد  
 الدمنهوري \* لا زال زنده معارفه للمقتربين يوري \* وكان تمام طبعه \* وختام  
 تمثيله ووضعته \* في أيام من بزغت شمس مرحته في افق الديار المصرية \*  
 ومحاسن عدااته جيوش الظلم عن في حوزة حكومته من الرعية \* عزيز مصرنا \*  
 وغزة جبهة عصرنا \* حضرة الخديو الأكرم \* والداور الأعظم \* أقفدينا  
 محمد سعيد باشا \* بقلبه الله تعالى من الخيرات ما يشاء وما شا \* وكان طبعه على  
 ذمة الفاضل الأريب \* والماهر النقيب \* الشيخ بكرى الحلبي من طلبة العلم  
 بالجامع الأزهر \* الذي هو بأنوار العلوم والمعارف منور \* مشمولاً لذلك بنظر

ناظر دار الطباعة \* الحائز قصب السبق في ميدان البراعة \* المستخرج بناقته فكره  
 من بحر الانشاء كل درة قريته \* المجتلي بتجديد قلبه من عرائس المعاني كل عتيقه  
 خريده \* لا برح كما سمع على المقدار \* مصيبا بجوده رأيه غرض الحقيقة  
 والاستبصار \* ومصححا بعرفه مصحح دار الطباعة المذكوره \* التي هي بجميل  
 الطبع ودقة التصحيح معروفة مشهوره \* الراجي رحمة به المنان \* محمد قطة  
 العدوي ابن المرحوم الشيخ عبد الرحمن \* عالمه ما الله تعالى بالفضل  
 والاحسان \* وأفرغ عليها سجال العفو والغفران \* وقد وافي  
 طبعه هذا التمام \* وتضوع منه مسك الختام \* في عاشر  
 ربيع الثاني \* من سنة ١٢٧٣ هـ من هجرة من أوفى  
 السبع المثاني \* صلى الله وسلم عليه \*  
 وعلى كل من اتقى  
 بالاسلام اليه \*  
 آمين

نسخة حاشية السمرقندية

٥ ١٦

هذا الكتاب بلغت مصاريف طبعة مبالغ خمسة غروش  
 وستة عشر نصف فضة وخالص الكمرك







Library of



Princeton University.



2101 076391661

AP